د. محمد العمري

المحاضرة والمناظرة في تأسيس البلاغة العامة



مواجهة بين زمن الجرجاني وزمن القزويني

أفريقيا الشرق

المحاضرة والمناظرة

تأليف : **د. محمد العمري**

عنوان الكتاب : **المحاضرة والمناظرة في تأسيس البلاغة العامة**
مواجهة بين زمن الجرجاني وزمن القزويني

رقم الإيداع القا نوني : 2017 MO 0057

ردمك : 5-83-670-9954- 978

أفريقيا الشرق - المغرب

159 مكرر، شارع يعقوب المنصور - الدار البيضاء

• المطبعة : الهاتف : 04 95 25 22 05 / 13 98 25 22 05
الفاكس : 20 25 29 0522

• النشر والتصفيف : 39، زنقة علي بن أبي طالب - الدار البيضاء
الهاتف : 54/53 67 29 22 05
الفاكس : 72 38 48 22 05

البريد الإلكتروني : E. mail : africorient@yahoo. fr
www.afrique-orient.com
facebook / afrique orient

د. محمد العمري

المحاضرة والمناظرة

في تأسيس البلاغة العامة

مواجهة بين زمن الجرجاني وزمن القزويني

نشر هذا الكتاب بدعم من وزارة الثقافة



أفريقيا الشرق

تقديم

«المحاضرة» و«المناظرة» طريقتان في معالجة المعرفة : الأولى تؤسِّسُها بتقديم المفاهيم والأنساق، والثانية تُحصِّنها بدفع الشُّبهات ومقاومة جاذبية المعرفة المترسِّخة المناوئة لكل جديد. والمفروض في المناظرة، زيادة على ذلك، أن تساهمَ في تعميقِ المعرفة وتوسيع آفاقها. فالتأسيسُ، في مجال الإنسانيات، يحتاج دائما إلى التحصين لمقاومة النكوص، والتحصين يحتاج إلى التأسيس لتأهيل المتلقينَ غيرِ المُستوعبين للجديد.

وقد سلكنا في أعمالنا الأكاديمية السابقة طريقَ التقرير والمحاضرة : نُقدمُ المفاهيمَ والأنساقَ دون اهتمام صريح بالمخالف، أو المتقاعس المعادي للجديد، إلا نادراً. ثم ظهرتْ الحاجةُ لمناجزةِ النكوص والتزييف المتناميين في مجال البحث البلاغي، فاغْتَنَمْنا فرصةَ تَوفُّر مَتْنَ من النصوص المناوئة للبلاغة العامة الجديدة، وجعلناهُ مناسبة لتحقيق ثلاثة مطالب ملحة :

المطلب الأولُ : التعريف بالبلاغة العامة من خلال بسط أصلها الإبستمُلوجي (الاحتمال والتأثير)، وإجرائها التطبيقي (الاختيار)، ومنزعها الإنجازي (الغرابة التخييلية، والمناسبة التداولية). فالبلاغة مبنية على «الادعاء» : ادعاء الصدق مع احتمال الكذب، وادعاء الكذب (الخيال) مع احتمال الصدق. وقد قال القدماء : «أعذبُ الشعر أكذبُه»، واعتمادا على المأثور من كلام الرسول (ص) : «إن من البيان لسحرا»، نضيفُ : وَ«أعذب الخطابة أكذبُها»، أي تلك التي تُعطل الكفاءة النقدية، وتَبني القَصورَ من الرمال. ومع بسْط هذا الأصل وتحكيكه مُحاضَرةً ومناظَرةً قدَّمنا شبكةً المصطلحات الضرورية لتصور بلاغة عامة. وقد كان غيابُ هذه الشبكة نتيجةً لغياب تصور لخريطة نصية، ولا طريق للتفاهم في غياب هذين المعطيين : خريطة نصية وشبكةٍ مصطلحية توضعُ فوقَها وتبرز معالمها، وقد رسمنا هذه المعالم.

المطلبُ الثاني : تصحيحُ الأخطاء الناتجة عن محاولة فهم البلاغة العربية القديمة كلها[1] انطلاقا من التصور الضيق الذي تتيحه البلاغة المختزَلة التي نجترُّها إلى اليوم. عَبَثٌ محاولةُ رؤية الجرجاني والجاحظ وقدامة وابن المعتز وأبو حيان وحازم من خلال منظار القزويني والدسوقي وغيرهما من شراح تلخيص المفتاح ! فقد أَهْدَرتْ البلاغةُ المختزلةُ البُعْدَ التَّخييليَّ للإنشاء مُحكمةً المقامَ الخطابيَّ الضيقَ، وأهدَرتِ التأدبَ لصالح التكسب مُكسِّرة بذلك النسق البلاغي عند الجرجاني والجاحظ وغيرهما. وقد تَجمعتْ هذه الأعطاب وغيرُها في المتن الذي حاورناه في هذا الكتاب، فأغنانا عن البحث عنها خارجه.

المطلبُ الثالثُ : كشفُ أساليب المغالطة المستعملة في تبرير مفاهيم الاختزال ودعوى الاضطرار الكامنة وراءَ تَأليَّة «المقام» وإقصاء التخييل. يمكن إجمالُ مُغالَطاتِ المتن في الحَيْدَة والعِندية والعنادية مُشخَّصةً في عدة أساليب، منها :

1 - «الشخصنة»، أي ترك القضيةِ موضوع النزاع ومهاجمة الشخص المناظِر. عالجناها في فصل خاص بعنوان «المحاكمة»، وقد أخرجناها إخراجا تخييليا أفلاطونيا بالمعنيين. ثم اكتفينا في معاقبتها في النقد التفصيلي بالقليل من الاستخفاف الساخر، أو بإبراز مناط الصفة بإرجاعها إلى مصدرها.

2 - صناعة «رجل القش»، أي ترك موضوع الاعتراض والخوضُ في موضوع آخر غير مطروح للنقاش، أو القيام ببتر كلام الخصم ليسهل الإجهاز عليه...الخ.

3 - وتصل العناديةُ مداها الأقصى حين يُقْلبُ المعنى قَلْبا ترفضُه اللغةُ العربية، ويرفضه السياق النصي، ويرفضه السياق المعرفي. ولذلك وثَّقنا هذه التجاوزات المنهاجية، وسجلناها وحفظناها لصاحبها بعبارات خاصة تدل عليها، سميناها غزوات لكثرة ما أعَدَّ لها صاحبُها من عَدَد وعُدَد، وما قَرَعَ في ساحتها من طبول، وأثار من نَقْع. منها : غزوة ماً فَهِمَه، وغزوة أو، وغزوة تبدأ، ومناوشة ما رأينا... الخ.

هذا الكتابُ مكونٌ من ثلاثة أقسام. :طابعُ القسم الأول، بفصليه، محاضَرةٌ تناولتِ السياقَ التاريخيَّ والمعطياتِ العلميةَ، وطابعُ القسم الثاني، بفصليه، مناظَرةٌ

---

1 - وهي بلاغة غنية توفر كل ما نحتاجه من معرفة لبلورة بلاغة عامة حديثة منافسة كونيا.

تناولتِ النقد الـمَوْضِعي والنقد المنهاجي الأخلاقي، وطابع القسم الثالث، بفصوله الأربعةَ، مناظرة تفصيلية غرضها كشفُ أساليب المغالطة واستدراك الأخطاء العلمية وتصحيح الرؤية. قلنا «طابعه» لأن المحاضرة والمناظرة متداخلتان في الكتاب بقوة، خاصة في القسمين الثاني والثالث، في حين غلبت المحاضرة على الأول.

شكرٌ وَامْتِنانٌ

يرجع الفضلُ في نقْلِ هذا العملِ من الطابع السِّجالي القائم على الردع العلمي والحجاجي إلى طابع تعليميَ يَشفعُ الحجةَ بالمعرفة، أي من المناظرة الجافة إلى المحاضَرة المثمرة، إلى مجموعة من الزملاء الذين قرأوا الصيغة الأولى منه، ولم تكن تتجاوز 106 صفحات، والصيغة الثانية التي تجاوزت 300 صفحة، ثم الصيغة النهائية. لقد ظلوا يطالبونً بالاستغناء عن العبارة القوية المشبعة سُخريةً وتخييلاً، حتى ولو كانت مجرد انْتِصَاف، والزيادةَ من المواد المعرفية والمنهاجية ما اتسع الموضوع لذلك. وعليه فمَاَ بقي ًمما نصحوا بالتخلي عنه، وهو قليل، خارجٌ عن رغبتهم وتوجيههم، أو أضفتُه في اللحظة الأخيرة فلم يطلعوا عليه، وما زاد من معرفة فبفضل حرصهم وإلحاحهم. أشكر الزملاء الباحثين، دون ترتيب : إدريس جبري ومحمد اليملاحي، عبد الرحيم وهابي وكريم الباسطِي، عبد القادر بِقشى والحسين بنو هاشم، فهؤلاء هم الذين سايروا العمل في جُلِ مراحله. وأجزلُ الشكرَ للبلاغيين الكبيرين محمد الولي وعماد عبد اللطيف اللذْين قرآ النسخة الأخيرة، الأول صحح واقترح، والثاني نوهَ بالمحاضرة، ودعَّمَ مَطْلبَ تكثيف المناظرة على غرار زملاء آخرين. وقد ترجمتُ هذا المطلب بالتمييز بين نسختيـن، نسخة ورقية منقحة، ونسخة إليكترونية مستقصية. لهم جميعا شكري وامتناني.

القسم الأول

من البلاغة المختزلة إلى البلاغة العامة
السؤال التاريخي والمُعطيات العلمية

كان هذا القسم في مبدأ أمره مَدخلاً للقسمين الثاني والثالث المخصصين للرد التفصيلي على تصورات المَتن المحاوَر. فكان لا يتجاوز ثلاثين صفحة مخصصة للسياق والمناسبة. ثم ظهرت الحاجة لمزيد من المعطيات السياقية والمعرفية العلمية والمنهاجية. بل ظهرت الحاجة إلى تحويل السياق نفسه إلى معرفة، وتحويل بعض الحواشي والأقواس والتنويرات المصاحبة للمناظرة إلى قضايا مستقلة تأخذ ما تستحقه من عناية دون أن تعرقل سير الرد العلمي. وهكذا صار التقديم يتوسع شيئا فشيئا لصالح الطالب الباحث حتى صار قسما مستقلا مع الاحتفاظ بشيء من طابعه المدخلي.

يتجلى تحويلُ السياق إلى معرفة في تتبع مُسلسل اختزالِ البلاغة العربية من زمن الجاحظ والجرجاني وحازم القرطاجني إلى زمن السكاكي والقزويني والتفتازاني وصولاً إلى المراغي ومن سار في دربه إلى اليوم. ويتجلى في كشف المفارقة التي يعيشها البحث البلاغي اليوم بين ما ينجز من دراسات وما يُقترح من برامج دراسية مكرورة، ويُلقى من دروس ومحاضرات مستنسخة، وكأن شيئا لم يحدث في مجال البحث البلاغي منذ قرن من الزمن. والأخطر من ذلك كله سَعْيُ «جيل جديد / من الخَلَفُ) إلى تأصيل البلاغة المختزلة وتحكيمها في البلاغة العامة القادمة من كل شعاب الخطاب الاحتمالي المؤثر بتميزه، أي البلاغي. لقد أقنعنا الواقع الحالي أن بعضَ ما كنا نشيرُ إليه بجُمل معدودة لم يكن من البداهة بحيث نعتقدُ، فخصَّصنا الفصلَ الأول من هذا القسم الأول لهذه المعرفة السياقية.

أما الجانب المعرفي والمنهاجي المرحَّل من متن المحاضرة وحواشيها قصدَ التوسيع والتأطير والإضافة فخصصنا له الفصلَ الثاني. وهو يعتني بالمفاهيم والمصطلحات

والأنساق. وعلى رأس ذلك كله مفهومُ البلاغة ومنظومتُها المصطلحية، وقد خَصَصْناه بمبحث مستقل، وخَصَّصنا مبحثا آخر للمفاهيم الكبرى التي لا تستوعبها البلاغة المختزلة، ولا تُدرك خطورتَها، أو تستعملها استعمالا فجا. وعلى رأسها : الاحتمال والاختيار، وما يتبعهما من مصطلحات فرعية، والمقام والمستمَع وما يقتضيانه من خرائط نصية... إلخ.

ومع أننا صُغنا تصورنا الجديد للبلاغة، ونشرناه على أوسع نطاق منذ عقدين من الزمن فقد ظهرت الحاجة إلى إعادة التذكير به في كل مناسبة، وإلا تعذر التواصل مع الآخر الذي يظل مُلصقا بمفاهيم البلاغة المختزلة المتحصنة في مقامية خَطابية ضيقة، كما هو الشأن بالنسبة للمتن المحاور في هذه المناظرة، أو مشدوداً إلى بلاغة الصور التحسينية الموازية لها موازاة غير منتجة، بل عقيمة، وهذا هو السائد.

إن إعادة تعريف البلاغة تعريفا عاما يراعي الجهود الحديثة في مَدِّ سُلطانها لاسترجاع ما ضاع منها في ظروف وَهَنها، ويستوعبُ كل مُنجزات البلاغة العربية، ليس أمرا بسيطاً، يمكن ادعاءُ قَول كلِمة فصْلٍ فيه. ولكن باب الاجتهاد مفتوح، والتعديل، من حين لآخر، مشروع. ولذلك لنً نتوقْف عن المراجعة والتحصين ما بدا لنا ما يقتضي ذلك. والسؤال الصعب دائما هو سؤال التخوم: البداية والنهاية. والمفيد منهاجيا هو رصد الجوهر في التجليات. وهذا عمل لا ينجزه فرد ولا مجموعة صغيرة، بل يساهم فيه كل دارس حسب جنس الخطاب الذي يَشْغله.

هناك قضايا أثارتها المناظرة في أكثر من موضع، وبإلحاح شديد، ولكننا لم نُرحِّلها إلى هذا القسم لأننا اعتبرناها زائفة وخاصة بصاحبها – لم نسمعْ بها، لحدِّ الآن، عند غيره – ولذلك اكتفينا بمعالجتها في موضعها، وضِمنَ سياقها، بما فيه الكفاية. على رأسها الخلط بين الفحص العلمي وقراءة الإنشاء. فصاحب المتن المحاور يطلب منا أن بإلحاح أن نُخَلِّيَ بينَه وبينَ القراء، ونعطي الكلمة لما سماه «الخط العام» للقراءة. وهذا يصدق على الإنشاء، والإبداع بشكل عام، أما البحث العلمي فشأن آخر، يفحصه الخبراء، ويُحكمه المختصون حسبَ قواعد إبِّسْتمُلوجية عامة، ومِنهاجية خاصة بكل تخصص.

هذه قصة هذا القسم، وهذا محتواه.

الفصل الأول

سؤال المسار التاريخي

اختزال البلاغة وانفصالُ الدرس البلاغي عن البحث العلمي

المطلب الأول : مراحل اختزال البلاغة العربية

كان هذا المطلب ضمنَ «المعطيات المعرفية»، في الفصل الثاني، ثم رأينا جعلَه في طليعة الكتاب تسهيلا للتفاهم. فقد تبين لنا أن عمليةَ اختزالِ البلاغة غيرُ واضحةٍ عندَ كثير من الدارسين قبلَ الطلبة الباحثين.

1 - روافد البلاغة العامة في التراث العربي : مرحلة الانتشار

البلاغة العامة عندنا، وحسبَ التصور العربي - وسيأتي تعريفُها على الإطلاق وبتوسعٍ - هي العلم الذي يَستوعبُ مجموعَ الاجتهاداتِ التي ساهم بها المُنشغلونَ بالخطاب الاحتمالي المؤثر من زوايا عديدة : البديعيون ونقاد الشعر، والبيانيون وعلماء الخطابة، ومنظرو الإنشاء والكتابة، وقراء نظريتي الشعر والخطابة عند اليونان، من بداية التفكير البلاغي إلى القرن الخامس الهجري، بل حتى السابع منه، حيث كان حازمٍ آخرَ المجتهدين (ت 684هـ/ 1285م)، وكان القزويني (ت 739 / 1338م) أولَ المقلدين المكرسين للاختزال اعتمادا على المادة البلاغية التي انتقاها السكاكي (626هـ/ 1228م) باعتبارها مكونا من مكونات «علم الأدب» في كتابه : مفتاح العلوم. **وفي مقابلة «الانتشار» تستحق البلاغة المختزلة أن تسمى بلاغة «الانحسار».**

تنتمي البلاغتان إلى زمنين، بل أنموذجين مُختلفيْن : نُسبَ الزمن الأولُ للمتقدم زمنا ومكانة، للمؤسس الفعلي للبلاغة العربية، عبد القاهر الجرجاني، ونُسب الثاني تلقائيا للقزويني صاحبِ تلخيص المفتاح للسكاكي الذي يُعتبرُ، بدوره، قارئاً مُلخِّصاً للجرجاني.

زَمَنُ الجرجاني هو الزمن الذي تَفَاعَلَتْ فيه مَذاهبُ ونَزَعاتٌ بلاغيةٌ : شعريةٌ وخَطابيةٌ، تَخييليَّةٌ وتَصديقيةٌ، أما «زمن» القزويني فهو الزمن الذي تَناسَلتْ فيه شُروحٌ وتلخيصاتٌ وحَواشٍ لِشُعْبٍ واحد من شِعابِ البلاغة، وفرعٍ واحدٍ مِن فُروعها[1]. والمقصود بالزمن هنا الأنموذج، paradigme. زمن الجرجاني هو زمن الانتشار، في حين أن زمن القزويني هو زمن الانحسار، بمعنى الانكماش.

كان المتن البلاغي الذي تلقاه الجرجاني وابنُ سنان الخفاجي، ومن لفَّ لَفَّهُما، كالنهر الذي جَمعَ روافدَ قادمةً من جغرافيات وطُبُّغرافيات شديدة التنوع . كانت حصيلةَ خمسة مسارات من البحث عن أسرار الكلام المختلف، بل المتميز المؤثر بتميزه ، تبحثُ عن مَصَبٍّ . كان الجرجاني واعيا بطبيعة السؤال وجوهره[2] غيرَ مقتنع بما قدمه من سبقوه من أجوبة، طامحا إلى تفسير مثل الذي يقعُ في الصنائع التي تظهر فيها الأستاذية، وينفع فيها التعلُّم مثل الحياكة : «حتَّى تَرى عِياناً كيفَ تذهبُ تلك الخيوط وتجيءُ؟ وماذا يذهب منها طولاً وماذا يذهب منها عرضا؟ ...»[3]. فلا يكفي أن يقال : «إن ههنا نظما وترتيبا، وتأليفا وتركيبا، وصياغةً وتصويراً، ونسجا وتحبيرا، وأن سبيل هذه المعاني في الكلام الذي هي مجاز فيه، سبيلها في الأشياء التي هي حقيقة فيها»[4].

لقد نظر فيما قاله العلماء قبله في ((«الفصاحة»، و«البلاغة»، و«البيان»، و«البراعة»))، فوجده من قبيل «الرمز والإيماء، والإشارة في خفاء»[5]. أي أنه يفتقر إلى الوصف الدقيق والتفسير المقنع ، وهذا ما عبر عنه بدقة قائلا : «وجملة ما أردتُ أن أبينه لك : أن لا بد لكل كلام تستحسنه، ولفظ تستجيده ، من أن يكون لاستحسانك

1 - عاش عبد القاهر الجرجاني في القرن الخامس الهجري (400ه/1009م- 471ه/1078م)، وهو المؤسس الحقيقي للبلاغة العربية، وعاش الخطيب القزويني بين القرنين السابع والثامن الهجري (666ه/1268م - 739ه/ 1338م)، وهو صاحب تلخيص المفتاح الذي ستدور حوله البلاغة بأكثر من ثلاثين شرحا، منها المطول والمختصر، أولها شرحه هو نفسه المسمى الإيضاح . والتلخيص مرصود عادة، للحفظ، أي للتجميد.

2 - كما وعى قدامة سؤال نقد الشعر في إطار منطقي إبيستمولوجي دقيق. فقام بعملية فرز العلوم التي تناولت الشعر حتى انتهى إلى بقاء سؤال الشعرية، سؤال الجودة بدون جواب. (مقدمة نقد الشعر).

3 - دلائل الإعجاز. شاكر. 36.

4 - نفسه. ص 34 - 35.

5 - دلائل الإعجاز 34. وعاد إلى التشكي من التباس علم البلاغة في آخر الكتاب فقال : «لا ترى علما من أنواع العلوم إلا وإذا تأملت كلام الأولين الذين علموا الناس، وجدت العبارة فيه أكثر من الإشارة، والتصريح أغلب من التلويح، والعلم في «علم الفصاحة» بالضد من هذا». دلائل الإعجاز 455.

ذلك جهةٌ معلومةٌ، وعلةٌ معقولةٌ، وأن يكون لنا إلى العبارة عن ذلك سبيلٌ، وعلى صحة ما ادعيناه على ذلك دليل».[1]

يسجل هذا النص حاجة العلم إلى الانتقال من مرحلة الانطباع / الملاحظة، وهي حالة طبيعية في كل العلوم مهما اختلفت طبيعتها آو الأدوات المستعملة فيها، إلى تعيين جهة الأثر، أو مصدره، وتعليله تعليلا معقولا. ولا يتسنى ذلك إلا بإنشاء لغة قادرة على التعبير عنه في استقلال عن اللغة الطبيعية، أي الانتقال من الإشارة إلى العبارة، ثم البرهنة على صحة التعليل. وهذا الشرط الأخيرُ، شرطُ الاطراد، هو الذي سيُتعبُ الجرجاني في آخر الدلائل، ويجعلُه يُحس بأن إدخال النظم النحوي في بنية البلاغة لم يحلّ المشكل. وبذلك عاد إلى نقطة البداية مستنجدا بِـ «الذوق والقريحة»[2].

وخلال هذه الرحلة جربَ الجرجاني وصفةَ التأويل العربي لنظرية المحاكاة حيث تم إنزالُ المحاكاة من خشبة المسرح إلى مستوى التركيب الدلالي : التشبيه والتمثيل والاستعارة، وإظهار البعد النفسي التأثيري للمحاكاة بالحديث عن التوهيم والتخييل. طبق الجرجاني هذه الوصفة بتكتم في كتاب أسرار البلاغة متوخيا حل مشكلة الطبيعة النفسية غير الصوتية للكلام. وعندما استكمل تصوره لبلاغة العدول والغرابة اكتشف أنها لا تغطي إلا قليلا من نصوص القرآن، وأن مفهومَ التخييل يلتبسُ بالكذب (حرج ديني)، فبدأ رحلةً أخرى مستثمرا رصيدَه النحوي، فأضاف مفهوم النظم إلى مفهوم العدول، وأعطانا كتاب دلائل الإعجاز. وفي هذا السياق ألفَ معاصرُه ابنُ سنان الخفاجي كتابَ سر الفصاحة مقترحا بلاغة صوتية، وهي تغطي المنطقة التي تلافاها الجرجاني، بلاغة الموازنات الصوتية[3].

---

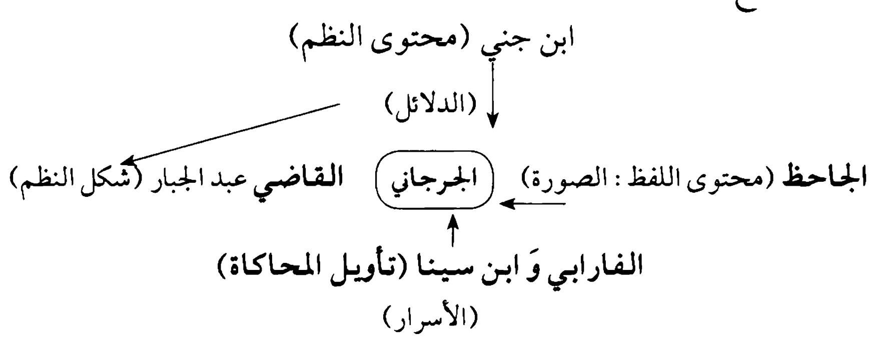
1 – دلائل الإعجاز. ص41.

2 – نفسه. ص 546 - 547.

3 – انظرْ وصفَ هذه الرحلة العلمية، من الأسرار إلى الدلائل، في كتابنا : البلاغة العربية أصولها وامتداداتها ص.... وقد فوجئتُ في ندوة المصطلح البلاغي ببني ملال (أبريل 2016، أي بعد صدور كتاب البلاغة العربية بستَّ عشرة سنة) بطرح إشكالية «أي الكتابين أسبق؟»، وإيراد لائحة بأسماء القائلين بتقدم كتاب الدلائل!

دون الدخول في استعراض الأدلة الجزئية، وهي قوية، فإن القراءة النسقية تبين حضورَ مادة الأسرار في الدلائل، وغيابَ مادة الدلائل في الأسرار. ولذلك فتصور الانتقال من تأليف الأسرار إلى تأليف الدلائل ممكن، بل راجح، أما الانتقال من تأليف الدلائل إلى تأليف الأسرار فمستحيلُ التصور. الأسرار حاضر كشريك بالنصف في الدلائل، والدلائل غائبٌ مائة بالمائة في الأسرار. ليست مهمةُ الباحث أن يقول : «إن

الجرجاني كان يُفاوضُ مِن داخل نسقه الفلسفي، ثم اللساني، عَلَمَيْن كبيرين: الجاحظ والقاضي عبد الجبار: نَاكَفَهُما، وخاصمَهما، ثم أخذَ منهما. أخذ من الجاحظ حلَّ لُغْـز **اللفظ** بعدَ عناء: أخذ منه اللفظ بمعنى التصوير، وأخذ من القاضي عبد الجبار معنى النظم وإشكالاته، ولا عبرة بالاختلافات الأخرى بينهما. ومن هذا الحوار العالي (مع الجاحظ، والقاضي عبد الجبار، ومع الفارابي قبلهما) خَرجتْ بلاغةُ الجرجاني بجناحين: اللفظ، بمعنى التصوير، والنظم، بمعنى مُلاءَمة التراكيب للمقاصد. لقد حاورهم ثم صنع نسقا لا يخطر على بال أحد منهم، لأنه جاء من منطقة لا يجاريانه فيها، وهي منطقة النحو بمعناه الموسع، كما هو في الخصائص، وهذا رافد آخر من روافده. بهذه التقاطعات صار الجرجاني صاحبَ زَمَنِ بلاغة الانتشار. فحتى تقليله من شأن الموازنات الصوتية أدى إلى التركيز عليها وَخصِّها بمؤلف مستقل من قِبَل منافسه المذهبي، ابن سنان، كما سبق[1]. الجرجاني واقع في منطقة التقاطع أدناه:



يتصل بكل قطب في المنطقة التي يتقاطع فيها مع الأقطاب الأخرى، وفي منطقة التقاطع هذه يقع السؤال: ما البلاغة. والسؤال يستحضر صياغات أخرى: نقد الشعر (قدامة)، علم الخطابة (الجاحظ منظرا للخطابية)، البديع (ابن المعتز)، العسكري (الصناعتان: الجاحظ + قدامة وابن المعتز).

قال فلان، فقد قال فلان، أو فلانان!»، بل مهمته أن يفحص المستندات ويرجح، وإلا كان عملُه أشبهَ بعد الأصوات، وهو مرفوض في العلم.

1 - ما قدمناه هنا مستخلصٌ من القسم الأول من كتاب البلاغة العربية أصولها وامتداداتها. فالروافد الخمسة للبلاغة العربية صبت في نهرين أكبرهما وأعمقُهما نَهْرُ عبد القاهر الجرجاني، وقد بلغ من عظمته أن استتبع غيره وهيمن عليه، بل وأخفاه.

2 - مسلسل الاختزال

بدأت عملية اختزال البلاغة العربية مع الجرجاني نفسه، ثم خَطتْ خطوةً واسعةً مع السكاكي، وبلغت نهايتها مع القزويني وباقي الشراح والمُلخِّصين. ولا لومَ على أحد منهم، فقد استجابوا جميعا لحاجياتِ عَصرهم وأسئلته، واستثمروا إمكانياته. بل يمكن شكرُ المتأخرين منهم على إيواءِ البلاغة في لحظات احتضارها كما آوتها الكنيسة في أوروبا بعد ذهاب شبابها اليوناني واللاتيني. سنبدأ من البداية ونسير مع عملية الاختزال خطوة خطوة إلى العصر الحاضر.

2 -1 - الاختزال المنهاجي

لا تستغربْ إذا قلتُ لك بأن أولَ اختزال للبلاغة العربية هو الذي مارسه الجرجاني نفسُه،وهو اختزال منهاجي قابلٌ للتأييد والاعتراض. وقعَ ذلك حين حاولَ بناء بلاغة تُقصي الموازنات الصوتية رغم حضورها القوي في الشعر العربي الذي اتخذه متنا وشاهداً على الإعجاز. وقد شرحنا ظروف هذا الاختزال في كتابنا الموازنات الصوتية، ثم في البلاغة العربية أصولها وامتداداتها. أما اعتبار هذا الاختزال منهاجيا فلأنه بني على مراهنة واضحة: مَعْنَنَة الشكل (La sémantisation de la forme). فإثباتُ «معنوية البلاغة» يُبرهن، في نظره، على التحدي الإعجازي دون أن يُنكر دورَ المكونات الأخرى غير المعنوية، أو غير الشكلية. فهو لا ينكر دورَ التجنيس والمضامين الفكرية والأخلاقية، ولكنه لا يعتبرها جوهرية. وهذا سائغ منهاجيا، فالمهم هو أن الجرجاني ظل يبحث عن مَناط المزيةِ في موطنها، وهو الشعر، ومن مدخليها الكبيرين، وهما الفلسفة والنحو. وظلَ مخلَصا للسؤال : ما هو مناط المزية التي تجعل بعض الكلام أحسنَ من بعض؟ وهو السؤال نفسُه الذي طرحه قدامةُ قبله بقرن ونصف من الزمن بكل نصاعة، وسلك في الجواب عنه مَسلكا منطقيا : فَاعَلَ المكونات اللفظية والمعنوية دون أن ينظر في جوهرها. (انظر مقدمة كتاب نقد الشعر).

2-2- تحويل المسار، أو أخذ الروح

يُلام السكاكي عادة على إخراجه البلاغة من مجال الذوق والممارسة النصية إلى مجال التقعيد النظري الجاف الذي غلبت عليه القوالب المنطقية والأمثلة المصنوعة المكرورة. وهذه ملاحظة مفهومةٌ بلاغيا، ولكنها تحتاج إلى تفسير. وهذا ما نحاول بيانه قبل أن نلتمس العذر فيه للسكاكي.

2-2-1- أول عملية قام بها السكاكي لتحويل تصور الجرجاني عن مجاله الشعري الفلسفي النحوي التجريبي، هو تحويل «الغرابة» و«العدول» (عند الجرجاني) إلى «بيان» (في مفتاح العلوم)، ثم جَعْل البيان في امتداد الاستدلال. كانت الغرابة (اللفظ / الصورة) عند الجرجاني قسيما للنظم في إنتاج الحسن. فيُنتظر أن يكون «مَنْ» (أو ما) يحل محلها (وهو «البيان») محتلا لنفس الدرجة، أي نصف البلاغة.

2-2-2- إنزال مكانة «البيان» من قَسيم «للنظم» (الذي صار يسمى «علم المعاني») إلى تابع مُكمِّل له. قال: «علم البيانِ شُعبةٌ من علم المعاني؛ لا ينفصل عنه إلا بزيادة اعتبار»[1]. كان اللفظ (البيان) نصفَ البلاغة، يقتسمها مع النظم، فصار شعبة من شعب النظم!

2-2-3- تحويل العوالم التخييلية الخلاقة التي يشير إليها معجم الجرجاني (الغرابة، العدول، التوهيم، التخييل، الغموض، التوسع، الزيادة، الإفادة، النسج، التصوير، السبك....) إلى مجردِ «مَعرفةِ إيراد المعنى الواحد في طرق مختلفة، بالزيادة في وضوح الدلالة عليه والنقصانِ، ليحترز -بالوقوف- على ذلك- من الخطأ في مطابقة الكلام لتمام المراد منه». (ص 162).

لقد تَحوَّلَ بنا السكاكي من **الإنتاج إلى الإخراج**: من «إنتاج» معنى شعري عن طريق التصوير المُغرب، الجامع بين أعناق المتنافرات، إلى «إخراج» معنى خطابي مقامي معروف سلفاً في حلية تُبرزُه في درجات من القوة والضعف حسب المقامات وأحوال المخاطبين. نقلنا من «المتلقي الذات»، المتلقي الغواص حيث تنقطع الأنفاس بحثا عن اللآلئ، إلى «المتلقي الموضوع»، الجاثم عند شط الخطاب، ينتظر أن نكيفه ليلائم حالته الخاصة. أي نَقَلَنا من المقام الشعري إلى المقام الخطابي.

هكذا أُقْصِيَ السؤالُ الشعريُّ وأُخفِيتْ ملامحُه ونعوتُه: أُقصي التَّعجيبُ والتغريبُ والتوهيمُ والمخادعةُ..الخ، وأُحلَّ مَحلَّها المعنى المقصود المعروف الذي يُرادُ «ترتيب» دلالته حسب المستمَعات. وهذه هي وظيفة النظم بدوره. ضاع السؤال الشعري، وغُيِّب السؤالُ البلاغيُّ ليحل محله سؤالٌ ثقافيٌّ.

السكاكي ليس ملوماً على هذا التحويل الذي أقصى الغرابة الشعرية وأحل محلَّها المقصدية المقامية، لأن كتابه ليس «مؤلفاً في البلاغة»، بدليل عنوانه ومقدمته:

---

1 - مفتاح العلوم 162.

مفتاح العلوم، أي علوم الأدب. التأديب هنا قريب من مفهوم الثقافة عندنا. لفهمه لا بد من الرجوع إلى ابن المقفع، في الأدب الصغير والأدب الكبير، وإلى مقدمة البرهان في وجوه البيان لابن وهب، حيث الأدبُ يعني السلوكَ المكتسبَ في مقابل الغريزة الموهوبة. والسكاكي غيرُ مَلوم، لأن المشكلة إنما وقعت عندما فُصل ما أخذه من الجرجاني - مُكيفا حسب غرضه - عن منظومة «علم الأدب» (وهي تضم : الصرف والنحو والاستدلال، والعروض، فضلا عن «علم المعاني» و«علم البيان» و«علم البديع »)، كما نبين بعده. لقد كان الخطباءُ من رجالِ الدين والسلطة في حاجة إلى بلاغة مقامية، منبرية ومجالسية، فوجدوا ضالتهم عند السكاكي، فاستخصوا من مفتاحه ما يهمهم، كما نبين بعده. أما الشعر فقد كان على الهامش، شأنه شأن الفلسفة. فالسكاكي اعتبر الحديث عن الوزن العروضي حديثا عمَّا يُميز الشعر عن باقي الكلام البليغ كما حدده، ولذلك جاء عنوانُ حديثه عن الوزن العروضي بهذه الصيغة : «علم الشعر ودفع المطاعن». (ص 515). وهو مكون من ثلاثة فصول :

«**الفصل الأول في بيان المراد من الشعر**». وهو أفقر فصل في الكتاب،لم يتعدَّ ثلاثَ صفحات (ص. 515 - 518). قال في تعريفه صادا عن وجهة الفلاسفة في التخييل الشعري مقتربا من قدامة والحاتمي : «قيل : الشعر عبارة عن كلام موزون مقفى». وبقية حديثه في الاختلاف في لزوم القافية، والتنصيص على المعنى، واستبدال القول باللفظ على نحو ما نجد عند قدامة. قال : «وأقام بعضهم مَقامَ الكلام اللفظَ الدالَ على المعنى». (ص. 516). وتحدثَ عن القصد والكم المعتبر شعرا لينتهي إلى القول : «فالشعر، إذن، هو : القول الموزون وزنا عن تعمُّد». (ص. 517). ونسب هذا الرأي إلى شيخه الحاتمي.

وللطالب المجتهد، والأستاذ غير المقتصد، أن يرصُدا المسافةَ الفاصلةَ بين هذا التصورالنظمي العروضي للشعر وبين تصوري منظرين كبيرين للبلاغة العربية: أولهما متقدم عليه وأستاذٌ له، والثاني معاصر وَ نِدٌّ. أقصدُ الجرجاني وحازم. لقد بينا تصورَ الجرجاني في الأسرار ثم في الدلائل، حيث الشعر في الغرابة والعدول والتصوير...إلخ، وحيث لا ذكر للعروض في تحقيق المزية البلاغية التي هي - في استراتيجيته - مزيةٌ شعريةٌ[1]. كما بينا تصور حازم الذي يجعل الشعر في التخييل

1 - استراتيجية الجرجاني قائمة على استخراج بلاغة الشعر العربي القديم لإظهار تفوقِ القرآن عليها. ومراهنته على معننة الشكل استجابة للتصور الأشعري الذي يرى أن الكلامَ معانٍ نفسيةٌ، وليس أصواتاً مُحدثة، كما يقول المعتزلة.

عمودا، وفي التخييل والتصديق تفاعلا، ومن ثم يكون الوزن، كما عند أرسطو والفلاسفة العرب، عنصرا مخيلا، ولكنه غير كاف لإنتاج الشعر وحده في ذاته. والكلام الموزون مجرد منظوم وليس شعرا، كما تنظم العلوم للتذكر[1].

هكذا اختزل السكاكي الشعرَ، إذ لم يكن يهتم بجوهره، بل بالحد الضروري المطلوب في الثقافة العامة للخطيب، ونظام العلوم. ولذلك خصص الفصل الثاني ل «تتبع الأوزان» والدوائر. (ص 517). والفصل الثالث صفحات «في الكلام في القَوافي». (ص 567 - 577).

وهذه خريطة مفتاح العلوم؛ يحتل فيها «علم المعاني» مساحة تُضاعِفُ مساحةَ كل فصل من الكتاب على حدة (ع : علم) :

ع . الصرف	ع . النحو	ع . المعاني	ع . البيان	ع . البديع	ع .الاستدلال	ع . الشعر
63 72-10	**88** 160-73	**168** 327-161	**86** 414-329	**10** 432-423	**72** 514-433	**62** 577-515

«علم المعاني» هو المجال التطبيقي لعلوم التأديب الأخرى : يبني على علوم اللسان (الصرف والنحو)، وعلوم العقل / المنطق (الاستدلال مثلا) افتقارا، ويستمد العون والكمال من البيان والبديع والعروض. مشروع مفتاح العلوم هو البحث عن «علم الأدب» حينَ كان الأدب يعني المكسوبَ من السلوك البشري. المكسوبُ يزكي الموهوبَ ويُرقِّيه ليفصل الإنسان على أرقى الحيوانات. ولذلك فهو منسجم مع نفسه، مستجيبٌ لنوع انتمائه إلى عصره. وكلنا ذلك الرجل، المهم أن نؤسس عملنا إبِّستمُلوجيا كما أسس علمه. وأن لا نقول مثلاً : مادام النحو والصرف مبنيين على الاطراد والاضطرار، فالبلاغة اطراد واضطرار، أو نقول : مادامت البلاغة مقاما واحتمالا، فالصرف مقام واحتمال! هذا خلط يعوق التواصل بين الباحثين.

1 - من مظاهر، بل من أسباب جمود عقولِ العرب، وموت حاستي النقد والتدبر عندهم، تَحوُّل العلوم إلى منظومات محجرة، وتحول «الكتاب المُنزل» للتدبر والعمل إلى غناء يتبارى «مجودوه» في تحقيق المقامات الموسيقية والتزيد في تمويجها وتَمديدها. حتى نظموا صور البلاغة وقضاياها، بل نظموا المنطق، ونظموا الفقه، ومنه نواقض الوضوء. وتغنوا بكل ذلك، والبقاء لله :

«نواقضُ الوضوءِ ستةَ عشرْ　　　بَول وريح سلسٌ إذا ندر ...الخ.

3 - تحنيط البلاغة

قام الخطيب القزويني لاحقا بفصل المواد البلاغية في كتاب المفتاح عن نسقها غيرَ عابئ بأثر مقتضيات إستراتيجية السكاكي فيها. وقام بدوره بتخليصها من مجموعة من التحليلات المنطقية التي أقحمها السكاكي. وكان الغرض من التلخيص في ذلك الوقت حفظَ الملخص، وقد يُنْظَمُ ليسهُل حفظه، كما فعل أصحاب البديعيات. ولذلك يبادر الشيوخ المدرسون إلى إنجاز شروح على الملخص. وأول من أحس بالحاجة إلى الشرح هو الملخِّصُ نفسُه، فأنجزه، وسماه : الإيضاح. ودُرِّس الإيضاح وما زال يدرس إلى اليوم (انظر كراسي الأزهر)، لا ينافسه إلا المطول للتفتازاني.

وفي الإيضاح نجدُ تعريفَ البلاغة مُساوياً لتعريف «علم المعاني»، حيث يقول بوضوح: «أما بلاغة الكلام فهي : مطابقته لمقتضى الحال مع فصاحته». وأما علم المعاني فهو : «علم يُعرف به أحوال اللفظ العربي التي بها يطابق مقتضى الحال»[1].

وقد استمرَّ تدريسُ هذه البلاغة في المؤسسات الدينية للحاجة إليها في اتجاهين : في علاقتها بعلم الأصول، من جهة، وفي الحاجة إليها في الخطابة المنبرية والمجلسية. وفي حين انكمش الاتجاه الأول مع «سد باب الاجتهاد»، أو انسداده من تلقاء نفسه، فقد استمر البعد الثاني، واستمر معه تدريس الشروح والحواشي حتى ظهرت المدرسة الحديثة فتطوع مرشدون تربويون ومدرسون لتهذيب تلك الشروح باستخراج كتب مدرسية، من أشهرها كتاب علوم البلاغة الذي دَرَسْناه في ثانويات التعليم الأصيل، وحفظناه عن ظهْر قلب تعريفاتٍ وأمثلةً.

وهكذا صارت البلاغةُ تُساوِي مراعاةَ مَقام الخطاب التداولي (الـمُستمَع: auditoire) لإنتاج ما يلائم حالَ المخاطَب، ثم دار الزمان وفصلت الصور البلاغيةُ عن المقاماتِ نفسها – لأسباب يطول شرحها – فأصبحنا أمَام بلاغة عقيمة، بلاغة «صورِ الخطَاب» (figures du discours). ولذلك فحين يتجاوزُ باحثٌ حديثٌ مرحلةَ بلاغة الصور سيئة السُّمعة، ثم يتبنى مَقاميةَ البلاغة المختزلة، فإنه لا يكونُ قد فَعلَ أكثَرَ من الانتقالِ من جَناحٍ مَقصوصٍ إلى جناح

---

1 - الإيضاح ص.11. وص 15. وقال محولا المقتضى إلى مقامات : «مقتضى الحال مختلف؛ فإن مقامات الكلام متفاوتة، فمقام التنكير يُباين مقامَ التعريف...وكذا خطاب الذكي يباين خطاب الغبي... وارتفاع شأن الكلام في الحسن والقبول بمطابقته للاعتبار المناسب، وانحطاطه بعدم مطابقته له. فمطابقة الحال هي الاعتبار المناسب» (ص11 - 12). والملاحظ أنه نحا منحى الجرجاني في أغلب نماذجه، قبل أن يـأخذ من السكاكي المقامين الأخيرين: مقام الذكاء والغباء ومقام نسبة الكلمة للكلمة.

مَهيض، والمطلوبُ وصلُ الجناحين وتقوية مَناطهما. أمَّا حين يُسافر بذلك التصوّر «التمقيمي» الضيق إلى زمن الانتشار فَسيجدُ نفسَه بين خيارين لا ثالثَ لهُما : إما أن يَخنُقَ البلاغةَ العامَّةَ، بلاغةَ الانتشار، أو تخنُقَه، يقتُلَها أو تقتلَه[1].

4 - نفض الغبار عن البلاغة المختزلة وتحكيمها في البلاغة العامة

4-1- التبني وإعادة الاعتبار

بعد مُضي أكثرَ من قرنٍ على التلخيصات المدرسية المذكورة أعلاه، وفي فورة الحديث عن المقام في الدراسات التداولية الحديثة باعتباره ثورة على بلاغة الصور، اكتشفَ زميلنا الأستاذُ رشيد يحياوي تنويهَ البلاغة المختزلة بالمقام، فتبني تصورَ القزويني وشراح تلخيصه، وبنى عليه تصوره للبلاغة في كتابه التَبالغ والتبالغية. ولأنه لم يستوعب مسار الاختزال الذي أنتجَ ذلك التصورَ فقد عاد به إلى البلاغة العربية القديمة طالباً منها كَفْكَفَةَ أطرافها والدخولَ فيه، وإلا فقدتْ صفةَ البلاغة، وحُرمت من الانتماء إليها! قَولُنا هذا لَيس مستنبطا بالنظر المجرد، ولا مُستخلصاً من الأثر الظاهر، بل هو صريحٌ مؤكد بنص كلام المؤلف. قال :

أ - «وقد وجدنا في شروح التلخيص مادة غنية لم نجد لها بديلا عند عبد القاهر الجرجاني مثلا ولا عند سابقيه».

والمادة المقصودة هي مادة المقام. ولدفع تُهمة التحجر التي أُلصقتْ ببلاغة الشراح قال :

ب - «نلاحظ أن كثيرا من الباحثين المغاربة في حقل البلاغة مازالوا متأثرين بـ «التصور التحجيري» لبلاغة القزويني وشراح تلخيصه وشراح المفتاح. وحين يتخطون «التصور التحجيري» للبلاغة سيكتشفون حقلا ثريا في بلاغة حية غير متحجرة تدعونا لأن نجعلها تحيا بجوارنا».

---

1 - هل مات الشعر في زمن الملخصين، أم أخذ مسارا آخر بعيدا عن المسار الإشكالي الذي حكم تصور الجرجاني؟
لقد بينا في مقال سابق بعنوان : المهيمنات البلاغية في الشعرية العربية، أن مهيمنة هذا العصر هي التورية والاستخدام والتجنيس والترصيع . وكان على رأس فرسان هذه الصناعة الملغزة شاعران عاصرا القزويني ودارا في فلكه، وهما صلاح الدين الصفدي، وجمال الدين بن نباتة. وقد عاشا في كنف قاضي القضاة الخطيب جلال الدين القزويني نفسه، ومدحاه ونالا عطاياه.

ثم أضاف باحثا للقزويني ومن سلك طريقَه عن سَنَدٍ يَسْنُده وأصل يؤصِّله :

ج - «الكتاب لم يقف عند القزويني وشراحه، وإنما بدأ هذا المبحث بأرسطو، ثم تتبعه عند «حكيم الهند» وابن المقفع، وبشر بن المعتمر، والعسكري، وابن المدبر، والعلوي، ومحمد الجرجاني والسكاكي فالقزويني وشراحه».

تعليق وتقويم

وضع الباحثُ إصبَعه - في النص الأول (أ) - على مَكمَن الداء في تصوره للبلاغة: فقد أخبرنا أنه بحثَ عن مادة تخدُمُ مفهومَه للمقام فلم يجدها عند أعلام البلاغة العربية في عـزِّ ازدهارها (الجرجاني ومن سبقه)، فاعتمد ما قدمته بلاغة الشراح (القزويني ومن معه).

فمَن هم سابقو الجرجاني؟ سابقو الجرجاني حسب شهادته في أسرار البلاغة هم: العارفون بـ«علم الخطابة ونقد الشعر، والذين وضعوا الكتب في أقسام البديع»[1]. هم، مثلاً : الجاحظ (في علم الخطابة)، وقدامة (في نقد الشعر)، وابن المعتز (في البديع). ومع كل واحد منهم لائحة تطول أو تقصر تمثل توجهه. سنبرزها في حينها.

وهذا الكلام يطرح سؤالين :

الأول : من أين جاء الأستاذ بمفهوم المقام الذي يستوعبُ البلاغة (نَظَراً) دون أن يستخلصه من المتن الـمُمَثِّـلِ للبلاغة العربية بروافدها المذكورة أعلاه؟ نترك له الجواب إلى حين!

والثاني : هل غياب المادة المقامية عند هؤلاء الرواد الأعلام (بالمفهوم الذي يذهب إليه شراح التلخيص) لا يطرح أي إشكال إبستملوجي أو منهاجي، أو حتى منطقي؟ هناك احتمالان :

- إما أنها (أي المادة) غيرُ موجودة عند هؤلاء الرواد أصلا، وهذا يقتضي أن يقال بأن الملخِّصين لم يستوعبوا مشاريع المؤسسين المنظرين. وبالتالي فتصورهم لن يفيدَ في قراءة المتون التي ولَّدَتْ البلاغات الفرعية (الروافد) المكونة للبلاغة العامة،

- وإما أن هناك مفهوما آخر للمقام أرقَّ وأدقَّ مما استقرَّ عند الخطيب القزويني وشراح تلخيصه، وعلى الأستاذ استخلاصُه ما دام مُصِرًّا على «تمقيم» البلاغة : فما

1 - أسرار البلاغة. تح. ر. رضا. 346.

دام يطلب التسديد من التراث فَلْيطلبْه من المؤسِّسين وليس من الزائرين العابرين، من عصر الإنتاج، لا من عصر الاستهلاك. إن مشروعية البلاغة القديمة، كما قال هنريش بليت، آتية من كونها ناتجةً عن النص القديم ومنتجةً له. إذا كان للأستاذ أن يبني بلاغة عامة أساسُها المقام فلْيسْتَخْصْها من معدنها، من عملِ مؤسسيها ومطوريها، لا من مختزليها! كيف يُحكِّم الملخِّص والشارحُ في المنظِر المشروح، وهو يقرأ من موقع التراجع والانكماش؟ لقد قَلبَ الباحثُ المعادلةَ فطبق مفهوم البلاغة المختزلة على البلاغة العامة المتشعبة، فكانت المجزرة. كما ستسمع وترى.

ولإعطاء البلاغة المختزلة المشروعية في «تمقيم» البلاغة العربية طالبَ بإعادة الاعتبار إلى البلاغة المنسوبة للجمود والتحجر، مُتَّهِما المشتغلين بالبلاغة من المغاربة، ونعتقدُ أننا منهم، بعدم تقديرها حقَّ قدْرها (النص 2).

تنوير شبهة التأصيل!

يطرح النص الثالث شُبهةً ينبغي إسقاطُ قناعها، وكشفُ وجهها، خاصة مع ذكر اسم أرسطو صاحب الإيطوس والباطوس. فإذا كان الباحث قد خاض فعلا فيما خاض فيه أرسطو فسيكون من الحيف والتجني جعلُ عملِه امتداداً للبلاغة المختزلة! ثم ما هو السر الكامن وراء أسماء تكاد تكون مجهولةً عند الباحثين في البلاغة، مثل محمد الجرجاني؟ ومن هو حكيم الهند؟ وما هي مؤلفاته؟ لا بد من أن ندخلَ كتابَ التبالغ والتبالغية لإخبار القارئ بما وراء هذه الأكمة، ما وراء هذه اللائحة المقدمة كبديل يغني عن عبد القاهر الجرجاني ومن حوله من مؤسسي البلاغة العربية ومشيدي صرحها العالي. نقول، وعلى الله الاتكالُ، ومنهُ العَون :

الحديث عن المقام عند أرسطو يقود مباشرة إلى كتاب الريطورية، أو الخطابية حسب اصطلاحنا، وما سماه القدماء فن الخطابة. ولا يعني فنَّ الشعر (الشعرية) في شيء. إذن فلو سلمنا أن الأستاذ اعتمد مقامية أرسطو فقد اعتمد مقام الخطابة لا مقام الشعر. سجل هذه أولا، وثانيا : المقام في الخطابية مُنصبٌّ على الخطيب تحت عنوان الإيطوس، وعلى المخاطب تحت عنوان الباطوس. والحديث عن الإيطوس والباطوس متشعب، موغل في علوم الأخلاق والاجتماع والنفس. فهل استثمر الباحث هذه المفاهيم؟ وهل كَيَّفها لتستوعب مقام المحاكاة، أو التخييل؟ الجواب : لا!

كل ما ذكره الباحث عن أرسطو، في كتاب التبالغ والتبالغية هو قولُه عَرَضاً، في الصفحة 329، أن «جذور الحالة المقتضية للمطابقة... تدرك من حديث أرسطو عن تناسب الأسلوب الخطابي...، بل إن عبد الرحمن بدوي أضاف للترجمة العربية القديمة عنوانا فرعيا عن الأصل اليوناني، هو : «في الأسلوب الموافق لمقتضى الحال»». وجاءت الإحالة في الحاشية مبتورة، على هذا الشكل: «أرسطو طاليس : الخطابة الترجمة العربية القديمة». بدون زيادة. حتى الصفحة غير مذكورة.

ثم ورد ذكر اسم أرسطو في الحاشية رقم 1 من الصفحة الموالية 330، هكذا: «تحدث أرسطو أيضا عن المنفعة في المطابقة الحالية، الخطابة. ص 202». منطلق هذه الإحالة ومناسبتها، هو قول بشر بن المعتمر : «واعلم أن المنفعة...». فأين نص كلام أرسطو؟ أين تصوره العام؟ أين أرسطو من هذا الكلام؟ فأرسطو غائب عن الكتاب. الإحالة على أرسطو في موضوع المقام، والسعي لتوسيع مداه ليغطي البلاغة، يقتضي إقامة معمل للتحليل بمساحة مركب كرة قدم، كما قال أحد الزملاء الأطباء عن عمل الكبد. تلك هي المحاولة التي سلكها كيبدي فاركا في كتابه البلاغة والأدب، فشمَّها الأستاذ يحياوي في مقالي فاستعاذ بالله مني ومن فاركا، كما سيأتي.

إذن أرسطو غير موجود في مقامية التبالغ. أما الاسم الآخر المثير للانتباه فهو «حكيم الهند»(؟)، لم يذكر له الباحث اسماً ولا رسْماً، ولم يُحِلْ على مُؤلَّف من مؤلفاته، إن كانت له مؤلفات. أورد العسكري كلاما منسوبا إليه وعلَّق عليه، وهو يتعلق بالتخاطب التداولي، وليس بالبلاغة العامة حيث يُراعَى التخييل والذاتية والغموض الوظيفي.

ما الذي بقي من اللائحة التي دعَّمَ بها المؤلف مقامية القزويني والشراح لتكون رقيبا على بلاغة الجرجاني ومن على شاكلته من أصحاب المشاريع ؟

بقي ابنُ المقفع وما وصلنا من أدبه الكبير والصغير، وهو أقربُ إلى الآداب السلطانية والسلوك، والحكمة. كلام أخلاقي رفيع، ولكنه لا يشكل بلاغة تنافس بلاغة الجرجاني ومن معه، أو ضده. وبقي بشر بن المعتمر، وهو قطعة من عتاد الجاحظ، ولحظة من لحظات بناء خطابيته، وبقي العسكري، وهو مُتبضِّعٌ من سوق الجاحظ من بين أسواق أخرى؛ حاولَ، من خلال الجمع بينها، بناءَ بلاغة عامة غيرِ مَقامية، بلاغةٍ للصناعتين. وبقي ابنُ المدبر والعلوي ومحمد الجرجانيً وهم من

الملفقين الذين لم يبلوروا مشاريع بلاغية يُعتدُّ بها، وأولى بالتقديم منهم ابن رشيق وابن الأثير. وهذه مقابلة لمن يريدُ أن يقارن أو يختار من الباحثين ذوي الاعتبار :

المسارات الكبرى للبلاغة العربية	البديل التمقيمي
1) الجاحظ (في مسار ابن سينا، والفارابي، وابن رشد...)	1) ابن المقفع (آداب وحكم سلطانية وعامة)
2) قدامة (ابن طباطبا، عبد العزيز الجرجاني...)	2) بشر بن المعتمر (جزء من خطابية الجاحظ)
3) ابن المعتز (أسامة، ابن أبي الأصبع ، الحلي، ابن حجة...)	3) العسكري (متبضِّع من سوق الجاحظ)
4) الجرجاني (ابن جني، القاضي عبد الجبار، السكاكي...)	4) ابن المدبر، العلوي، م. الجرجاني (ملفقون).
5) حازم (لفلاسفة، ابن سنان، االسجلماسي، ابن البناء...)	5) القزويني (ملخصو مفتاح العلوم وشراحه ومحشوه . أكثر من 30 شارحا).

لم يقدم الباحث تصورا منهاجيا، ولا نسقا معرفيا لأي واحد ممن ذكرهم، بل كل ما جاء به إشاراتٌ عابرة، من قَبيل «وأخذ ابنُ المقفع عن الحكيم الهندي» (ص330)، ويربط العلوي بالغرض والقصد (ص 331)، وجرى في كلام محمد الجرجاني إرجاع الاقتضاء للزمان أيضا» (نفسه). لم يتجاوز ما أورده من كلام في هذا المضمار ثلاثَ صفحات (ص 329 231) : كلام موجز مكرور، مما يدخل في الثقافة العامة : لا يتصل بجنسٍ خطابي؛ من باب لكل مقام مقال.

الغريب هو أن الباحث انتقل من هذه العينة الفقيرة مَقاميا وبلاغيا إلى التعميم على القدماء، حتى الذين أعلنَ أنه لم يجد عندهم مطلبه التمقيمي، فقال : «ويظهر أن تخصيص القدماء كل مقام بمقال يلائم أحوال المخاطبين فيه مسألة ينظر فيها إلى جملة من الأطراف والعناصر والجهات» (ص 331).

هذا التعميم يتنافى مع سَدِّ مسارِ الجرجاني وفتح مسار القزويني، وإمداده بشجرة نسب خارج المشاريع البلاغية الكبرى، كما تقدم. ستقول لي : ولكن فكرة «لكل مقام مقال» صحيحة! أجيبك نعم، صحيحة، لماذا؟ لأننا نزلنا بمفهوم المقام من المستوى البلاغي الحجاجيى الإشكالي إلى الحد الأدنى الذي لا يفرق بين بليغ وغير بليغ، بل بين عاقل ومجنون.أو أخرق، أو صبي لم يستكمل بعدُ امتلاك الضوابط الثقافية والاجتماعية. بالنزول إلى هذا المستوى يكون التعميم

سائغا. وَليس هذا المستوى ما نتحدث فيه. هذا المستوى لا يصلح لتأصيل تمقيمات الشيخ الدسوقي.

مهمة دارس التراث أن يصفَ واقعَ البلاغة العربية، لا أن يصنع بلاغةً تجافي أحسن ما فيها. أيَّ مقام تريده للبلاغة العربية غيرَ موجود عند مُؤسِّسَيْها: الجاحظ والجرجاني؟ مهمة الباحث القارئ للتراث هي وصفُ الواقع وصفاً يُنسِّقه ويُدلِّـله، وليس إدخالَه في قوالب خانقة مجافية لطبيعته.

عاقبة تحكيم البلاغة المختزلة في البلاغة العامة

لقد أدى اختزال البلاغة العربية، بعد عصر الجرجاني وحازم، إلى إقصاء المسارات البلاغية التي ارتبطت: 1) بنقد الشعر ونظريته ارتباطا حيا، ثم 2) بالخطابية في أبعادها المعرفية والعلامية والسُّسْيُولوجية. فغابت نظرية المحاكاة والتخييل، وغابت أسئلة التوسع في اللغة، وحلت محلها الأشكال المنطقية المجردة والأمثلة المكرورة، والأطر النحوية الصورية. فهيمن التقسيم والتفريع على غير أساس من روح البلاغة وأسرارها، ومورست عملية التنسيق والتجنيس على نفس الأساس فجاءت خالية من الروح.

ومن هذا القبيل تفريع المقامات باعتبار «الكم» و«الكيف» مجردين من الحمولات القيمية. هذا التفريع الزائف أخذه الأستاذ رشيد يحياوي عن حاشية الدسوقي واحتفل به دون نقد.

لهذه الاعتبارات جميعا تجدُ بلاغة الاختزال التمقيمي صعوبة في استيعاب التخييل وما يترتب عنه من إبداع ويستتبعه من غموض وظيفي، كما تضيق عن أسئلة الخطابية وامتداداتها المعرفية الإيطوسية والباطوسية.

سؤال يطرح نفسه: من أين نزل هاجس التمقيم كقيمة مهيمنة تعتقلُ التراث البلاغي الحي وتُخصيه لصالح «الميت» منه، وتعتبر من يَرى نفسَه مُجدِّدا من المغاربة والتونسيين ومن يُحيلون عليهم من الغربيين، مجردَ سجناء لأحكام متجاوزة، ومقلدين لمذاهب للمؤلف «عليها أكثر من مأخذ»؟ هذا اكتساح لا يمكن أن يصدر من فراغ؟

مازال العمري مُتمسكاً بما قاله في مقاله الأول من أن هذا التصور ناتج عن ثقافة سماعية، غير مؤصَّلة، مما انتقل إلى الثقافة العربية عبْر وسائط تداولية منطقية فلسفية،

ولسانية وسيميائة...الخ. ثقافة ترفع شعار التأويل والقراءة والقصدية والمقامية والسياقية في وجه العقل الفيلولوجي والتاريخي الذي طبع مرحلة من تطور البحث الأدبي والبلاغي. الخَطَر قادم من تحوُّل تلك الشعارات من إجراءات بيداغوجية حجاجية، بل حتى سجالية - يوازنها توجه أكاديمي يُعيد الأمور إلى نصابها - إلى توجُّه مُكْتَفٍ بذاته، منغلق على عِنْدِيَّتِه، مُتحصِّن في قلعةِ عِناده. سترى عجبا.

المطلب الثاني: انفصالُ الدرس البلاغي عن البحث العلمي

تأسيساً على ما قدمناه في المطلب الأول فإن حيثيات تأليف هذا الكتاب تعود إلى سؤال تاريخي عامٍّ وخاصٍّ: السؤال العام، هو سؤال اللَحظة الكبرى المُمتدَّة بين زمن «الأسرار» و«الخصائص»، وزمن «التلخيص» و«الحواشي»، هذا السؤال هو السياق العام لهذا الكتاب، وعليه المدار، وبه الاعتبار. أما السؤالُ الخاص، فهو سؤال اللحظة الطارئة، أو الواقعة التي حَيَّنتِ السؤالَ العام، وفرضتْ على شخص مُعين التصدي للجواب عنه هنا (المغرب)، والآن (2015). يتعلق الأمر بالهوة المتعمقة بين البحث عن بلاغة عامة حديثة، من جهة، واجترار مفاهيم البلاغة المختزلة، من جهة أخرى. سميناه السياق الخاص، ويسمَّى عادةً المناسبةَ، وسببَ النزول. وإلى هذا السياق ينتمي المتن المحاوَر.

هذا «رأسُ الخيط»، أو طرفُه، فتمسَّكْ به إلى النهاية. شيءٌ أشبهُ بـ «الطّوَل المُرْخَى وثِنْيَاهُ في اليَدِ». فلا تتوقف عن سَحْبه إليكَ، وَلَفِّه حولَ يديك؛ سيأتيك بثلاث فوائد، بطريقةٍ جرجانية حينا وجاحظيَّة حينا أخر. سيأتيك بـ «مُؤسِّساتٌ إبِّسْتِمُلوجيَّة»، وَ«مقوِّمات معرفية» نسقية، وَ«تفنيدات حجاجية» تَدفع شبهات الاجترار. نقدمها تقريرا ومحاضرة حينا، حجاجا وتخييلا حينا. سنُقلِّب القضايا الجوهرية على وجوه عدة، ونصوغها في صور مختلفة. و«عِنْدَ الْصَّبَاح يَحْمَدُ الْقَوْمُ الْسُرَى». والصبْح قادم لا محالة.

1 - السياق العام

1-1 - الكتاب جواب

هذا الكتاب جواب عن سؤال تاريخي مؤجَّل؛ تولَّد تلقائيا، ودون تدبير سابق، سؤال إبِّسْتِمُلُوجِيٌّ ضخم وممتد؛ ما كنا نتصور الآفاق الواسعة التي سيقودنا إليها،

ولا العوائق المعرفية والتشوهات العلمية التي سيكشفُ عنها. السؤال التاريخي هو : لماذا تستمر الهوةُ بين البلاغة المختزلةِ المتحجرة تَنظيرا وتمثيلا وتطبيقاً والبلاغة الجديدة المتولدة عن إعادة قراءة التراث في ضوء المنجزات العلمية الحديثة : الأولى تستولي على المقررات الدراسية والأقسام والمدرجات، والثانية تتنفس في الندوات والمجلات المتخصصة والمؤلفات؟

كان يبدو لنا - قبلَ مباشرة الموضوع، بل قبل مداهمته لنا، وفرض نفسه علينا - أن الانفصام بين ثمار الجهود المبذولة لتجديد البلاغة العربية وَواقعَ الَدرس البلاغي أمرٌ طَبيعي، حتى ولَوْ بَدَا مُزْمِنا. كناَ نعتقدُ أَنه راجعٌ إلى عدم قدرةِ المحافظين، من مدرسي البلاغة، على تَمَثُّل مستجدات الدرسِ البلاغي الحديث؛ وسيزولُ تدريجيا بانتشار المعرفة الجديدة، وانسحابِ جيلِ المؤلفين المجْترِّين، والمدرسين المردِّدين العاجزين عنَ استيعاب الجديد، وَلم نَنتَبه إلى أن **ظاهرةٍ جديدة بدأت تتشكل بين البلاغتين : بدأت بلاغة الانحسار والجمود تصوغ نفسَها في مُصطلحات ومفاهيمَ جديدة تُوهمُ أنها «خَلْقٌ جديدٌ»!** خلقٌ جديدٌ يَدعي أنه يحفظ التراثَ، ويُغني عن «الصُّداع» الذي يتطلبُه استيعابُ المنجزات العلمية الحديثة : يَستعملُ بعضَ ألفاظ الحداثيين واشتقاقاتهم، من جهة، ويُنَمِّي النزوعَ الهُوياتي «العِنْدِي» المستغني عن الحداثة وما يأتي منهما، من جهة ثانية[1].

وقد اشتدَّ احْتكاكي بهذا الاتجاه المُوهم من خلال التَّحكيمات العلمية[2] التي تَفرَّغْتُ لها في السنوات العَشر الأخيرة، فأنجزتُ العشرات منها، بل المئات. وكثيراً ما كنت أودُّ لوْ أستطيعُ عَرْضَ ما يشوبُ الأعمال المحكمة من تَشوُّهات للمناقشة العامة حتى يَتسنَّى للطلبة الباحثين تلافيها، ولكنَّ يَدي كانت مُقيدةً بسرِّيَّة التحكيم. ويمكن إجمال عيوب تلك الأعمال في النقط التالية :

1 - استعمال مصطلحات نسقية حديثة - أو أعيد تعريفُها قصدَ التوظيف في نسق نظري جديد - دون معرفة بمجالها وحدودها. مثل : الأسلوب والصورة

---

1 - من المفارقة أن هذا التوجه «الجديد» لا يقدم التراثَ بكفاءة الدارسين التقليديين وتحقيقهم، بل يُشوِّهُه ويبتُرُ أحسنَ ما فيه، ويُقحمُه في أُطر ضيقة لا تستوعبُه إلا بالطريقة التي يُستوعبُ بها الجملُ في القدر، يضره من حيث يدعي خدمتَه. ماذا تقول، مثلا، عن دراسة تدعي تقييم البلاغة العربية فتضربُ منجزات مؤسسها في صفر؟! لماذا؟ لأنه رفض الدخول في مقامية خطابية ضيقة أنتجتْ في عُصور الانحطاطَ! سترى ذلك بأم عينيك.

2 - تحكيم دراسات ومقالات لصالح عدد من المجلات العلمية المحكِّمة، وتحكيم ملفات الترقيات في الرتب الجامعية.

والتخييل، والحجة والحجاج والتداول، والانزياج والعدول، والتوازي، والمقام... الخ. فيقع الباحث في خلط المفاهيم والمستويات. بل وصل الأمر إلى إسقاط مفهوم البلاغة المختزلة على البلاغة العامة واعتبارهما شيئا واحدا!

2 - تحويل «الدراسات» وَ«البحوث» إلى «دروس في البلاغة» نتيجة غياب الوصف والتصنيف والإحصاء والمقارنة. وذلك اكتفاء بأمثلة مأخوذة عشوائيا من المتن المدروس، لا تمثيلية لها.

3 - اختلال البناء الحجاجي وهيمنة التناقض بين الجمل والمباحث والفصول. وذلك نتيجة غياب التعريفات والخرائط النظرية والنصية والمنظومات المصطلحية. إذ تبدو فصول الكتاب، أو البحث كأرخبيل لا رابط بين أجزائه.

4 - انعدام التخصص والجدة في المراجع المستعملة، حيث يسير عنوان البحث في اتجاه والمراجع في اتجاه آخر لا يفي بالمطلوب. وبذلك يضيع مفهوم البحث نفسه، باعتباره إضافة لجهود سابقة.

5 - ويصل الأمر أقصى درجات الاختلال فيضرب الأساس الإبستملوجي للبلاغة (وهو الاحتمال المنجز بالاختيار مناسبة أو إعرابا)، فتقحم البلاغة في الاضطرار ولا يبقى بينها وبين النحو واللاهوت الكلامي فرق.

كنا نسجل هذه العيوب في التقارير ونتمنى لو أمكن إعلانُها وتعميمُ النظرِ فيها، والتداولِ حولَها. وتشاءُ الأقدار أنْ تُسعفَنا اليوم، ومن حيثُ لا نَحتسبُ، بـ«مَـتْـن» نادر؛ «جَمعَ فَأَوْعَى»: ضمَّ عِلَلَ المحَافظة إفراداً وجَمْعا؛ فما تَرك عِـلّةً منها إلا صَقَّلَها وزَيَّنَها وزَفَّها، وحَشَد للدفاع عنها من الاحتجاجات ما لا مَزيدَ عليه.

المتـنُ المناقشُ في هذا الكتاب ليسَ مَقالاً عابراً، ولا كراسةً مَدرسيةً لا يُلتفتُ إليها، بل هو كتاب من الحجم الكبير (450 صفحة)، ومعهُ مقالٌ مطولٌ في الدفاع عنه (من 48 صفحة)، وتعاليقُ كاشفة عما لم يكشفه الكتابُ والمقالُ من اختلال[1]. وأهمُّ مِن تأليف الكتاب – فهو عمل فردي على كل حال – تَلَقِّيه بعيونٍ مُغمَضَة: فقد دَلَّ تَلقي الكتاب دلالةً قاطعة على أن هذا التوجه «الجديد» في «تَحلِيَةِ» بلاغةِ

1- سيأتي الحديث عن هذا المتن في الفقرة التالية؛ يتعلق الأمر بكتاب: التبالغ والتبالغية، للأستاذ رشيد يحياوي، ومقال له في الدفاع عنه، وتعاليق في الهجوم على من انتقده، نشرت في موقع «تبالغيات» على الشابكة.

الانحسارِ وَ زَفِّها، ومعاداة بلاغة الاختيار والانتشار وطَمْسِها، وجدَ البيئةَ الملائمةَ؛ فالكتاب أجيزَ في أعلى مستوى علمي جامعي (الدكتوراه) سنة 2000، وتُوجَ بجائزة المغرب للكتاب سنة 2015. التفاصيلُ قادمةٌ، فلا تستعجلْ، الذي يهمنا الآن هو الظاهرةُ، وليسَ أعيانَ أفرادها.

ذلكَ هو المتن الذي سنجعلُه مناسبةً حية، فريدة، لطرحِ ثلاثة أنواع من القضايا البلاغيةِ ممَّا لمْ يُطرح مُجتمعا من قبلُ. وأملْنا تحريكُ البِرْكَة الراكدة، وكسرُ منطق التساكُتِ، بل الضُّلوعِ[1]:

أ- قضايا إبِّستِمُلوجية تتعلق ببناء الموضوع العلمي عموما، وموضوع الخطاب البلاغي تحديداً وتمَيزاً...الخ. على رأسها: إقحامُ الاختيارِ في الاضطرار، وإقحامُ الماقبليات والماورائيات في المقاميات... الخ. والخلط بين «قراءة الإنشاء» وَ«الفحص العلمي»...، وهذه قضايا كبرى لا قيام لبلاغة عامة دون حسمها.

ب- قضايا «الأنساق البلاغية» العربية، وكيف يمكن فهم بناء «المشاريع والمنجزات»، ومخاطر غياب هذا البعد النسقي في قراءة التراث. والأخطاء الكبيرة التي توقع فيها بلاغة الانحسار حين تُحكِّم في بلاغة الانتشار. حين نَحكُمُ على البلاغة القديمة، وهي شديدة التنوع والغنى، من واقع درسنا البلاغي وهو شديد الفقر والضيق. والشاهد على ذلك الأحكام التي أصدرها المتن المحاكَم في هذا المجال، وهي مما لا يسهل على غير المختص كشفه وتقدير خطره، كما سترى.

ج- كشف أساليب المغالطة، والاختلالات الحجاجية التي تشوب الدفاع عن بلاغة الانحسار. والحقيقة أن المتن الذي ندرسُه - خاصة المقال - مُدهشٌ من هذه الناحية، لدرجة أننا أصبحنا مُوزَّعين بين عاطفتين: الحزن والانشراح: الحَزن لانتشار هذا الخطاب بين القراء، خاصة الطلبةَ الباحثينَ وأساتذة البلاغة، والانشراح لتوفر هذه الفرصة الثمينة لكشف هذه الأساليب وتسميتها بأسمائها الحقيقية، بدون تحفظ، فالحقُّ أحقُّ أن يُتَّبعَ.

يجد القارئ في هذا الكتاب عَرْضاً وَ تأصيلاً لقضايا البلاغة العامة، وَ أجوبةً عن الأسئلة المختلفة المطروحة عليها، وَيجد فيه ردًّا على الشُّبُهات المثارة حولَها.

1 - عندما تُحرَّك بركةٌ راكدةٌ بسبب ورود مياه جديدة عليها يرتفع نقيقُ الدفاضع كما كتب ميخائيل نعيمة...، ويسمع عاليا في عز الظلام وسكون الليل. افتحوا النوافذ.

فهو يَقْرِنُ الطرحَ الإبِّسْتِمُلُوجِيَّ للقضايا البلاغية العامة بِكشفِ أساليبِ المغالطةِ التي يتقنَّع بها التقليد والاجترار.

2-1- لماذا اقترن التأسيس المعرفي بالاحتجاجَ ؟

السبب في المزاوجة بين التأسيس والاحتجاج هو أننا نَتوجَّه صراحةً، لا ضمنا، إلى مُتلقِّيَيْنِ مُتنابذيْن : مُتَلَقٍّ في وَضْعِ المُنْكرِ المتحصِّنِ في «عنْديَّته»، وهذا يَقتضي حَشْدَ الحُججِ المناسبةِ لدرجة إنكاره، ومُتَلَقٍّ في وضْع المُتَقبِّلَ المتطلِّع للجديد المُنفتح علىَ الكوني، وهذا يقتضينا تسليحَه بالمعرفة البديلة لِمَا يُعْرَضُ عَليه من واقعِ التَقليدِ والاجْترار، وما تولَّدَ عنه من تشويه.

كان اهتمامُنا، في أَولِ تماسٍّ مع المتن المحاوَر، بـ «المُنْكر» لأنه المحرِّكُ المباشرُ، فقَدَدْنا كلامَنا على كلامه حَذْوَ النَّعل بالنعلِ في مُسَودة أُولَى غلبَ عليها التفنيد مع حد أدنى من التأسيس، ثَم رَجَحَتْ عندنا كَفَّةُ المُتقبِّل، لأنه هو المستقبَل (بالفتح)، فطوينا المسودةَ المساجلَةَ، وأنشأنا مُسودة مؤسِّسَة؛ هَيْمنتْ عليها عناوينُ بلاغيةٌ مَعرفيةٌ ومنهاجيةٌ وحجاجية، فتحولَ كلامُ المُنكر إلى حافز ومُقارَن به لمجرد الاعتبار[1]. وكان موقف الزملاء الذين سايروا خطوات البحث حاسماً في ترجيح هذا الاتجاه.

المستقبلُ المعتَبَرُ، والمُستهدفُ المنتظر، في هذا الكتاب، هو «الطالبُ الباحثُ» المفترَضُ تقَبُّلُهُ لما يُمليه العقلُ والعلم، دون اعتبار للألقابَ والنياشين، وأفقُه بلاغةُ الانتشار والاختيار. والمعترضُ المنكر كلُّ من يُمثلُ بلاغةَ الانحسارِ المنقوعة في منطق الاضطرار. الأولُ يشرئبُّ نحوَ فضاءات الفارابي والجاحظ والجرجاني، والثاني يلوي عُنقه نحو السكاكي والقزويني والتفتازاني. سيُغطي النقاشُ هذه المنطقة كاملة.

أَوْلَيْنا الطالبَ الباحثَ الدرجةَ الأُولَى مِن العناية والاهتمام، فاجتهدنا في إمداده بالمعرفة المؤسِّسة، وتنبيهه لمكان الشُّبْهة المضللة، وتحذيره من الوهم الخادع. وأحيانا كثيرة ننسى المعترضَ ونخْلو بالمتَقبِّل، ونخاطبُه وحده، فنُسرُّ إليهَ بما لا يَهمُّ غيرَه، ونحكي له «قصة حياتنا»، أو ننشر أمامه كنانةَ خيالاتنا مما لاَ يَعني المنكرَ. في هذا الكتاب **مَعرفةٌ مُسلَّحةٌ**، وَجْبَةٌ ساخِنةٌ، تذودُ عن حوضها بسلاحها. فيه «تحرُّج» الجرجاني، و«تَفَسُّح» الجاحظ.

---

1 - أشكر الزملاء الأساتذة الذين قبلوا قراءة مسودات هذا العمل في مراحل تسويده فدفعوا بقوة في اتجاه تحويله من حجاج سجالي مرتهن بالآخر إلى تأسيس علمي، وتمرين حجاجي هادئ، يستفيد منه الطلبة الباحثون ومن في حكمهم.

1-3- سياق القطيعة : انفصال تدريس البلاغة عن البحث العلمي

لقد فشل التعليم في البلاد العربية في توصيل المعرفة الكونية في المجال البلاغي، وفي مجالات أخرى عديدة، فبقي البحث العلمي المتجلي في التأليف والترجمة والندوات العلمية والمجلات المتخصصة في واد، وبرامج المدارس والجامعات في واد آخر. ما يُتداولُ في شُعب اللغات الفرنسية والإنجليزية، وغيرهما من شعب اللغات الحية، في واد وما تقرره شُعبُ اللغة العربية والدراسات الإسلامية في واد. قلتُ «ما تُقرره»، لأن داخل هذه الشعب، خاصة العربية، طليعةً مُتفاعلةً مع المعرفة الحديثة، ولكنها مغمورة وسط المحافظة.

والإحساسُ بهذه المفارقة قوي في البلاد التي تطورت فيها هذه المعرفة نسبيا، مثل المغرب وتونس، في المقام الأول، والجزائر ولبنان والعراق قبل الفتنة في مَقام تَال. وقد وقع انتكاسٌ، وتَقَوَّتْ صُفوفُ المحافظة مع تصاعد التيارات الهوياتية الميالةَ إلىً السكون وبقاء الحال على ما هو عليه في كل ما يتصل بالتفكير وتشغيل العقل. فالبلاغة عند هذا التوجه تبدأ بالقزويني وتنتهي بالمراغي، فإن مَدَّدتْ أطنابَها، أو جَرْجرَتْ أذيالَها، وصلتْ إلى ملخصات عبد العزيز عتيق وما على شاكلتها.

هذا الاتجاهُ الاجتراري يَعرفُ حدودَه وينتظر مَصيرَه، يعرفُ قَدْرَهُ وقَدَرَهَ، ولا يَهمُّه «لغَط» «المناهج الرومية»، كما كان يسميها رئيس شعبة اللغة العربية بفاس (خلال عنفوانها في عقد ثمانينيات القرن العشرين). ولذلك فإن هذا التوجه ليس مخاطَبَنا مباشرة في هذه المناسبة. وربما سيفهمُ ما نقوله من خلال الاطلاع على مناظرتنا للتوجه الثالث النابت بيْننا وبينه؛ لا من هؤلاء ولا من هؤلاء : لم يستوعب أسئلة البلاغة الحديثة وطموحاتها، لأنه لم يطلع عليها في مَظَانِّها وأصولها، ولم يقنع باجترار ملخصات البلاغة المدرسية التي هَيْمنتْ على المدرسة المغربية منذ أكثرَ من قرن من الزمن.

ينفصل هذا الاتجاه (الملفّق) عن المدرِّسين التقليديين للبلاغة العربية بمتابعته لما يجري في الساحة الثقافية؛ من مُترجمات وندوات وحوارات...الخ. وفي هذه الساحة لا تُقدِّمُ الكُتب المؤسِّسة والنظريات الصلبة[1]، بل الغالبُ عليها - وهذه إحدى عاهات الحداثيين العرب - نقلُ أخبار الأحداث العلمية مفصولة عن أنساقها وسياقاتها، والتشدُّقُ بالاستعارات والمبالغات التي كان دافعها عند أهلها حجاجيا،

1 - هذه إحدى المعوقات التي رصدها العروي في البحث الفلسفي منذ عقود. وشعار هذه الحداثة الخفيفة التجاوز والنسخ المتواصل. استعارة تنسخ استعارة.

بل سجاليا : نَتَج في أجواء الصراع بين البلاغة الجديدة وتاريخ الأدب، وبين الشكلانيات والأيديولوجيات. فهناك كتاباتٌ أشبهُ بالمرطبات التي لا ينبغي إدخالها في معدة فارغة، وهي طابع الكثير من بيانات أدونيس والمتصادين معه إيجابا أو سلبا، بل هي طابع الكثير من شعارات رولان بارت، وتحليات عبد الفتاح كَـلِّيطو، ومجازيات (بل مجازفات) عبد الله الغذامي، وما ورائيات أستاذنا محمد مفتاح في كتابيه الأخيرين... الخ. وإلى جانب هؤلاء يوجد الكثير من الفَراش المبثوث الطائر حول مبالغات دريدا وريكور وغيرهما من رواد الميتافيزيقا البلَاغية، أو «البلاغة المتافيزيقية»[1]... الخ، هذا دون أن نتحدث عن بهلوانيات طه عبد الرحمن الذي كَرَّس حياتَه لإخصاء العقل العربي، فأوصلَ العندية العنادية إلى أعلى درجات بُؤسِها، كما تَقرأ، مثلا، في كتابه : الحق العربي في الاختلاَف الفلسفي. فهو رُغاءٌ كَكُلِّ رُغاء. فقد اعتبر العقلانية مؤامرة، وأنتجَ فَلسفةً قَوميةً من تشقيقات جذر : ق و م. فَأتَى بالمضحك الذي يَسْتتبعُ البُكاء المُرَّ.

حين تتحول استعارات هؤلاء (ومنها ما هو مُغْرقٌ في المبالغة، ومنها ما هو غارق في الخطأ) إلى وجْبة رئيسة وحيدة، ثم تنزل هذه الوجبة في معدة فارغة، فإنها تُصبح مُسْهلَةً بكل معاني الكَلمة، ثمَّ قاتلة للحس النقدي والنظرة الموضوعية. تجد نفسَك أحيانًا في حالة ذُهول، بل شَلَـل كُـلي أمامَ طالب باحث؛ «يُخرجُ فيك عَيْنَيْه» مُحملقاً، وهو مُوقنٌ أن ما يقوله عينُ الحقيقة، وكأنه مَلَكَ العلْمَ في ساعة، بل دقيقة[2]. يعتقد أن ما يَرويه عن وَاحد من هؤلاء الأعلام يَقينٌ لا يُرد، ومَددٌ لا يُحد.

---

1 - لم نَبتدع الحديث عن هذه النزعة البلاغية، بل نقلنا المفهوم والمصطلح عن كونستانتان سَلَفَسْتْرُو Constantin Salavastru في كتابه Rhétorique et politique وقد عرفنا بهذا الكتاب القيم في مقال بعنوان : «البلاغة والسياسة. قوة الخطاب وخطاب القوة (سيكولوجيا السياسة)». (انظر فهرس المراجع).

2 - في ندوة نظمتها «وحدةُ البحث في البلاغة وتحليل الخطاب» بكلية الآداب بتطوان سنة 2013 قدَّمَ بعضُ طلبة الوحدة قراءةً لأعمال محمد العمري. فكان من بينهم اثنان في مُنتهى التوتر، قال أحدهما ويداه ترتعَشان وَ وجهُه ملتصقٌ بالورقة : «سأنسف تصور العمري (أو رؤية العمري؟) من الأساس». وعندما أحال علي الأستاذ محمد مشبال عروضَ ثلاثة من الأربعة المشاركين من أجل النظر فيها قبلَ النشر، لاحظتُ أنهم لم يقرأوا من كُتب العُمري غيرَ باَكورتها : في بلاغة الخطاب الإقناعي! فطلبتُ أن يقرأوا على الأقل كِتاب أسئلة البلاغة، وقد أهديتُ كلَّ واحد منهم نسخةً منه، فلم أتلقَّ جوابا! ثم اقترحَ أحدهم مقالاً آخرَ للنشر. فلم أنظرْ فيه، والآخران سَكتا! ومنهما الذي أراد أن ينسف عمل العمري من الأساس! الرابع الذي نُشر له دون أن أطلع على ما كتب جاء في مقاله خطآن قبيحان. إذا عرفتَ أن أعمال هذه الندوة مهداة لِـ محمد العمري تكريما لجهده البلاغي عرفتَ معنى البحث العلمي ومعنى الكرم، عند البعض!

هو مُوقنٌ - مثلا- بأن «التأويل» عامٌّ شاملٌ، دون حدود أو سُلَّم، وَ«العلمُ رأيٌ»، والفَحْصُ قِراءةٌ، والقراءة وجهةُ نظر، و«الفكر لغة»، و«اللغة قَدَرٌ لا مَرَدَّ له»، وَ«الترجمة قِراءة» لا يحكمها قانون، وقد تكون مَسخاً فتسمى تأصيلا، و«البلاغة مَقام»، وطريقٌ واحد التوى أم استقام. و«البلاغة شحم لذيذ، واللذيذ مسموم»، و«الشعر القديم كله تكسب»، و«بلاغة الجرجاني تساوي النظم»، و«النظم يساوي النحو»، و«النحو = وحدة المعنى»، و«الإيقاع صولفيج»، و«الصُّلفيج كتابة لمقامات موسيقة»، فَ «الشعر موسيقى»، و«الشعر تشكيل»، والتشكيل لغة أخرى... كلامٌ إنشائي «تحريضي» يتحول إلى علم بقدرة «هَاذِرْ»، وسِحرِ كلام مُخدِّر.

من أصداء هذه المبالغات الظرفية، والاستعارات الاستكشافية والحجاجية، والأحكام الغرائبية المقصودة تنبتُ اليومَ عناوينُ براقةٌ عجيبةٌ لا معنى لها، ومع ذلك فإنها تجد في التراث (المغلوب على أمره) كلَ قطع الغيار التي تحتاجها حتى ولو قطعته إرَباً إرَباً. وتجد فيه من «التسديد» ما يُغنيها عن الضياع في أصْقاع العقلانية الغربية المجردة. والعلم المستباحُ الذي اتَّسعَ، رغما عنه، لكل هذا التلفيق والهذيان هو البلاغة. لماذا البلاغةَ؟ لأنهم سَمعوا أنها بابٌ بلا بواب. والدليل على ذلك أننا ما إن رمَينا بحجر صغير في بركة الخطيبِ القزويني حتى علَتِ الأصوات واختلطت، وضاعت سكينة المكان. وطلبَ من العمري الحضور إلى مكتب الشيخ الدسوقي، المدعي العام عندهم[1].

2 - السياق الخاص

2-1- نقد التصور البلاغي لكتاب التبالغ والتبالغية

نشر محمد العمري نقداً «مَوْضعيا» لكتاب ذ. رشيد يحياوي (التبالغ والتبالغية) تحت عنوان: «مفهوم البلاَغة وأسئلتُها ومآزقُها»، في كتاب: التبالغ والتبالغية. حوارُ المنجزِ والمتوهَّم والبَديل[2]. حَصَرَ مَوضوعَه في علاقةِ الكتاب بعلم البلاغة قائلا:

1 - حين ذكرتُ جزءاً من مقام بلاغة القزويني متطرقا لجانب من حياته خطيبا وقاضيا ومتهما بالارتشاء، جاء صوتٌ بلا وجه من داخل القاعة: تحدث باسم أستاذة من بلد عربي! استنكرت الأستاذةُ المتخفيةُ وسَطَ الطالبات ما اعتبرَتْه مسًّا بقدسية الإمام القزويني، لو لم أتذكر أنني في كلية الآداب ببني ملال، وفي ندوة سؤال المصطلح البلاغي (2016) لتحسَّست «جلدي»، ثم عنقي.

2 ـ التبالغ والتبالغية. نحو نظرية تواصلية في التراث. تأليف رشيد يحياوي. دار كنوز المعرفة، عمان. الأردن، ط1، 2014، نال به الدكتوراه سنة 2000 وجائزة المغرب للكتاب سنة 2015. نُشر مقال العمري في العدد 6 من مجلة البلاغة وتحليل الخطاب.

«هذه الدراسة مرصودة لشيء واحد (وهذا معنى الموضعية)، لولاه لم تكن، وهو محاولة بيان موقع البلاغة في هذا الكتاب، والتوتر الذي أحدثه الجوارُ الذي وضعها الباحث فيه. وذلك بعد الذي لاحظتُه من تعامل المتلقين (من أدنى السلم إلى أعلاه) مع الكتاب على أنه كتابٌ في البلاغة، وكتاب في الدراسات الأدبية بالتبعية، وكتاب في النقد الأدبي بالسماع ومتابعة الأتباع في «حَلْبِ السِّباعْ!». نحاولُ رفع هذا اللبس لأن السكوتَ عليه يُحوِّل الكتابَ عن مغزاه، من جهة، ويُهدد الجهودَ التي بُذلتْ، على مدى أربعة عقود، من أجل إعادة الاعتبار للبلاغة، بتنسيقها وتدليلها في حوار بين التراث العربي الغني تنوعا وعمقا، وبين المعطيات المنهاجية التي يتيحها البحث العلمي الحديث في الموضوع. نحن نحاورُ مشروعَ المؤلف كمغامرة علمية مشروعة ومحبذة ولا نُقَوِّمُه، وندافعُ عن حِمَى البلاغة ولن نُسْلِمَها للمُتوهمين». (ص15).

كان مدار النقد، في هذا المقال، على المآخذ التالية[1] :

أ - مزاحمة مصطلح «البلاغة» والتشويش عليه باستعمال أحد مشتقاته اسما لـ «علم» جديد سماه صاحبه «التبالغ»، ثم تجاوز ذلك إلى ادعاء كون البلاغة جزءًا منه. و«التبالغ»، في اللغة، ادعاء البلاغة ممن ليس من أهلها. فكأن البلاغة صارت جزءا من «اللا بلاغة». كما لو قلنا : العلم جزء من التعالم.

ب - وقد دلت الوقائع على أن هذا «الالتباس» أضرَّ فعلا بالبلاغة، إذ اعتقد كثير من «القراء» أن الكتاب مؤلف في البلاغة، بل وصل بهم التيه أن لم ينتبهوا للاختلالات العلمية التي شوهت ما تناوله الكتاب من قضايا البلاغة العربية، في أحد فصوله الأربعة؛ رؤيةً وقضايا، فتوج الكتاب بجائزة المغرب للكتاب 2015 باعتباره كتابا في البلاغة والنقد الأدبي، وليس منهما. وكان قد أجيز قبل ذلك برسم دكتوراه الدولة سنة 2000.

ج - إعطاء تصور مختزل ومتجاوز للبلاغة العربية، يتجاهل كل المنجزات التي تحققت في العقود الأخيرة، وذلك نتيجة عدم مسايرة البحث العلمي في المجال البلاغي، وفي مجال التداوليات ونظريات التواصل، وهذا ملحوظ في المراجع، ومتأكدٌ في المتن.

1 - انظر نص المقال في الفصل الأول من القسم الثاني من هذا الكتاب.

د - إقحام البلاغة في شركة تجافي طبيعتها، وذلك بإدخالها في مفهوم حدده الباحث لـ «التبالغ» أساسهُ الاضطرار. وبسبب ذلك فرض عليها أن تُساكن «مأقبليات النحو» وفقه اللغة، وما قيل في كلام الله الأزلي، والنظرية العامة للعلامات، وأصول الفقه، وغيرها مما لا يلائم طبيعتها كعلم آلي.

هـ - تفتيت المشاريع البلاغية الكبرى نتيجة إخراج القضايا التي عالجتْها من نسقها. وبذلك ضرب الباحث أحسنَ ما أنتجته البلاغة العربية : من قبيل «المعنى ومعنى المعنى»، والتفريق بين مقام التأدب ومقام التكسب، .؟.. الخ

و - التناقض والتردد والحشو، وأمثلته كثيرة ومتنوعة، كما سيأتي.

2-2 - رد فعل المؤلف رشيد يحياوي

وقد أثار المقالُ المذكور ردَّ فعل انفعالي عنيف من الأستاذ رشيد يحياوي مسانَدا بمجموعة من رواد موقع «التبالغية» الذي يُشرف عليه، ابتداء من تاريخ 20 ماي 2015. تمثل في هجوم عنيف على شخص محمد العمري، انتقدوا ما «يدعيه» من بلاغة، وما «يُجامله» به طلبته من «ريادة زائفة»، كما قال الأستاذ يحياوي. حيث اتهمه بالعامية وقصور الفهم والغيرة ...الخ. واعتبر بلاغته مُفلسةً ومنتهيةَ الصلاحية. واستخرج من المقال بعض العبارات التي اعتبرها عامية أو ساخرة مما لا يناسب مقام التخاطب العلمي حسب ما تهيأ له. واستعان في هجومه هذا بمقال قصير لإحدى الطالبات، نشرته على الشابكة؛ أعاد نشره لعلِ العمري «يرتدع» به، كما قال. وفي مقابل التأييد والنصرة غير المشروطين نصحه بعضُ المعلقين بالرد العلمي في منبر مُحكم، وفي نفس المجلة تحديدا أو تحبيذا، فوعد بالرد، ثم أعاد الكَرَّةَ مستكملا الهجاء.

3-2 - جواب العمري : «المحاكمة»[1]

عندما استنفدت تلك الهجمة طاقتها، وفي انتظار «الرد العلمي» الموعود، رأى محمد العمري من غير المفيد أن تمر تلك «الزوبعة الهجائية» بدون فحص ومحاكمة، خاصة وقد تخللها توهيم بوجود أخطاء لغوية وبلاغية في مقاله. ولذلك تناول مجمل هذا الهجوم في عمل مُطوَّل بعنوان : المحاكمة، أو الحق في النقاش العلمي؛ اختلط فيه التخييل بالمناظرة الفاحصة، فامتزج جده بهزله : جد في ثوب من الهزل.

---

1 - الفصل الثاني من القسم الثاني من هذا الكتاب.

وكان عازما على وضع رده هذا على الشابكة توسيعا لدائرة القراء اقتداء بالأستاذ يحياوي، غيرَ أن زملاءَه في هيئة تحرير مجلة البلاغة وتحليل الخطاب رأوْا نشرَه في المجلة لما فيه من فوائد علمية ومنهاجية، ومن دعوة للالتزام بأخلاق المناظرة. وبناء على رغبتهم نُشِر هذا العمل الحواري في العدد المزدوج 7 8 من المجلة المذكورة (خريف 2015). وهو العدد نفسه الذي نُشر فيه رد الأستاذ يحياوي الذي يفترض فيه الالتزام بالموضوع، وهو موضوع الفحص في القسم الثالث من هذا الكتاب. نتمنى أن يبقى في حدود التقويم العلمي، والردع الحجاجي المقبول عند الحاجة.

2-4 - كيف تحول الرد إلى كتاب

أصل هذا الكتاب مسودةُ «قراءة حية» تفاعلية من النوع الذي أَستعينُ به عادة في التحكيمات : حيث أسجل علىً نص المقال، أو الدراسة المفحوصة، كلَّ ما يخطر على بالي، ويجول بخاطري : أتفاعل معه تفاعلا حرا. ثم أعود وأستخلص من تلك المسودة ما يتطلبه التقرير التحكيمي، وأترك الباقي جانبا. وهذا ما كنت سأفعله مع قراءتي الحية لمقال الأستاذ، غير أنني لاحظتُ أن الباحث لم يحرر نُقطَ الخلاف ليرد عليها كإشكاليات، كما هو المعتاد في المناظرات، بل سلك طريق التفتيت والبتر والاستطراد وقلب معاني الكلام، وإعادة صياغة كلام العمري، وتسريب ألفاظ بديلة لألفاظه يسهل الانقضاض عليها...الخ. وقع ذلك في كل فقرة وجملة، وسطرٍ أحيانا.

لقد قام بعملية تعويم يصعب معها ترك فكرة واحدة من كلامه تمر بدون تعليق جرس إنذار، لما تشكله على عقول القراء من أخطار. كما سترى. وبذلك جرني إلى تقويم الكتاب ككل، وحوَّل النقاشَ إلى اتهام ومساءلة. ولذلك قرر العمري الذي أكونُه أحيانا وأخرج منه أحيانا مراجعة تلك المسودة أكثر من مرة، وتوسيع النظر في بعض القضايا الحساسة، لمصلحة طلبة العلم، مع تقديم معلومات وتصويبات عند الاقتضاء، وتسجيل انطباعات ومواجدات غير متحرجة، بقطع النظر عما ينجر إليه الباحث. وقرر نشرها كنص تفاعلي بيداغوجي حجاجي حَي مستلهما الكتابة الجاحظية. ولذلك يصدق على عملنا في هذه المناظرة قولُ القائل :

خَرجْنا على أن الـمُقامَ ثَلاثةٌ   فطابَ لنا حتَّى أقمْنا بِـها شَهْراً

مع تعويض عبارة «فطاب لنا» بعبارة بِـ «فأرغَمَنا».

صحيح أن مقالُ الأستاذ يحياوي مُزعج بما سَتعاينه من إخلال بأُسُس «المناظرة العلمية»، وَ«الضبط العلمي»، وترجيح كفة «العنف الخطابي»، بما في ذلك: الحَيْدةُ (وهي الهروب من الموضوع)[1]، والتقويل، والتهويل، والبتر، والتكشيط، و«التزبيع»، أو «الأزبعة»[2] (أي إثارة زوابع للتغطية)...الخ، ولكنه يقدم، برغم ذلك، فرصة لوصف العلاج المناسب للأمراض الثاوية وراء هذه الأعراض حيثما وجدت، عنده أوعند غيره، وبذلك يَسَّر لنا فرصةً لا مَثيلَ لها.

ومن دواعي إلحاحنا على محاكمة كل تجاوز (حتى ولو كان شُرودا خارج الموضوع) ما لاحظناه من وقوع الكثير من القراء ضحايا لسلطة الألقاب، ووهج الألفاظ، والتكرار الممل: تراهم، مع الأسف، لا يتنبهون إلى الخطأ الصُّراح حتى تضع إبهام يُمناك عليه، وتدير رؤوسهم نحوه بيسراك، فتبرزه في صورة استعارية، أو مفارقة ساخرة. ومنهم من تُريه الخطأ الصراحَ رأيَ العين، وتُصلحُه أمامَه بالحجة واليقين، ثم لا يَهشُّ للصواب بعد انجلائه، ولا يُحرَجُ من الخطأ الذَي غاب عنه بعد انكشافه. ولذلك يُخطئ من يعتقدُ أنه يستطيعُ أن يرد ردا شافيا على خطأ مُتعمَّد[3]، «مُتَعَنَّد»، مُتبجِّح مترجِّح، بمجرد إظهار الصواب؛ ذلك أن الخَطأ يُصْلحُه التصويبٌ، أما التعَّمُد، والتعنُّد، والتبجُّح، والترجُّح، فلا يُصلحها غيرُ قرع المَخيلة بالصور والمفارقات: أي قلب اتجاه الخطأ ليرتطم بمنصة إطلاقَه. الخطأ المتعمد المتعنَّد المتبجِّح قذيفةٌ عَمياءُ مرصودة لإحداث تخريب. ولذلك فردها إلى مصدرها غير معيب.

---

1 - تكون الحَيْدة عيبا إذا جاءت من قِبَل المجيب عجزا، وتكون مزية بلاغية إذا اعتمدها السائل بالانتقال إلى دليل لا يرد. قال ابن أبي الإصبع: «وهو أن يجيب المسؤول بجواب لا يصلح أن يكون جواباً عما سئل عنه، أو ينتقل المستدل إلى استدلال غير الذي كان آخذاً فيه، وإنما يكون هذا بلاغة إذا أتى به المستدل بعد معارضة بما يدل علي أن المعترض لم يفهَم استدلاله، فينتقل عنه إلى استدلال يقطع به الخصم عند فهمه». (تحرير التحبير: الحيدة). وقال حازم: «الحَيدة بأن يقتضي المتكلم من المخاطب شيئا فيقتضي المخاطب من المتكلم شيئا آخر قل أن يؤدي إلى المتكلم ما اقتضاه». (منهاج).

2 - علق الزميل (ك.ب) على الصيغتين الصرفيتين بقوله: «الفعل «زوبع» رباعي، والمصدر يكون: زوبعة. وتزوبع، كزلزلة وتزلزل، وإن كانت الصيغة الثانية يشترط فيها التضعيف، ولكن يمكن الحمل عليها مادُمتَ تولد الكلمات. أما الصيغتان المذكورتان فالواو محذوفة وترد الكلمة علي أصل زبع، وهذا ليس المراد. فمعني زبع في لسان العرب: «الزَّبْعُ أصل بناء التَّزَبُّع والتَّزَبُّع سُوء الخلق والمتزَبِّعُ الذي يُؤْذِي الناس ويُشارُّهم ... والتَّزَبُّعُ التَّغَيُّظ كالتَّزعُّب. وتَزَبَّعَ الرجلَ أي تَغَيَّظ». (ك. ب).

قال العمري، غفر الله ذنبه: نظرا لأن فعل «زبعَ» قد مات، ولم يعد من المحتمل العودة إلى استعماله، فقد آلت تركته لابن عمه «زوبع»، الذي يفتقر إلى صيغة «التفعيل» و«الأفعلة»: التزبيع والأزبعة. ولو من باب مراعاة النظير، واللغة لله يورثها من يشاء. فالتزبيع عندنا من فصيلة التمقيم والتقصيد والتسييق عند الأستاذ حياة وموتا، ومعناه واحد، لا شريك له: إثارة الزوابع، والقصف الشديد لتغطية الانسحاب.

3 - في الحديث عن «الخطأ المتعمد» شبهة تناقض. تزول بالنظر من جهة الموضوع، أي النظام الذي يظهر فيه الخطأ، حيث يبقى الخطأ خطأ حتى ولو تعمده الفاعل. نقول: تعمد الخطأ لتضليل المحقق.

وبصدد التكرار الممل فقد سلك الباحث طريقة «الغَمْر» و«الطمر»، والإغراقِ في الطَّمْي، وهي نفسُها إحدى التقنياتِ التي تُستعملُ لتعطيلِ العناوين الإلكترونيةَ، حيث توجَه إليها آلاف الرسائل العشوائيَة فتصابُ بالشلل. وَهنا نلتمس من القارئ - مرة أخرى وثالثة ورابعة، ودون كلل أو ملل - أن يعذُرنا في مسايرتنا للباحث في جولاته في أقاليم بعيدة خارج الموضوع : فنحن مضطرون لطي ما يَنشرُه، ومَحو ما يرسُمه، هذا حظنا. ولتعويض القارئ عما قد يُصيبه من عنتِ التيه سنقدم له مَادةً معرفية بديلة في قضايا بلاغية حساسة. وسنقدم له آليات لكَشف أساليب المغالطة مهما كانت خفية، أو خفيفة، فجة أو لطيفة، وسنقدم، مع ذلك، قبَله وبعده وأثناءه، أُسُساً إبِّسْتِمُلوجية تعصمه من الضياع في التفاصيل[1].

يقال : «في طي كل نقمة نعمة». بهذه الروح حَوَّلْنا هذا الرد إلى حصص للتدريب على كشف أساليب الانزلاق، والخلط بين المفاهيم. ولذلك سيجد الطالبُ الباحثُ في فحصنا للمتن المقترح - وهو مناط عنايتنا - فرصةً للتدرُّب والتمرُّن على النقد والخبرة والتحكيم. فقد اجتمع في المقال المفحوص ما تفرق في غيره من التجاوزات المنهاجية، والأخطاء العلمية، والمجازفات السجالية. فمن أجل هذا المطلب صبرنا على شَعَث الرحلة، ونَكَدِ العِشْرِة. ولم نعتبر العملية مجرد استنزاف للجهد، كما خشي أحدُ الأحباء[...].

عسى أن تكرهوا شيئا وهو خير لكم. فصعود منطق الاختزال والاضطرار إلى السطح فرصةٌ لتسليط أشعة المنطق والعقل عليه لامتحان قدرته على العيش في الضوء والحرارة. ونحنِ لا نملك غيرَ الضوء والحرارة، ولا نرغب في إرضاء من لا يحتكم إليهما، فالحق أَبْلَجُ.

---

1 - يُعبِّرُ محتوى هذه الفقرة عن حال الإلكترونية أكثرَ مما يعبر عن حال النسخة الورقية. فقد بذلنا جهدنا في التنقيح فحذفنا الكثير من الكلام المكرور الشارد عن الموضوع، وتعذر حذف بعضه لدخوله في نسق نقدنا للمتن.

الفصل الثاني

أُسُسُ البلاغة العامة
تعاريف ومصطلحات وقضايا

تمهيد : الحاجة إلى ضبط المفاهيم

العائق الأول للتفاهم في المجال العلمي، بل في كل المجالات، هو عدم ضبط المفاهيم. وإذا كانت اللغة الطبيعية تُحصِّنُ المعنى بإجراءات مُضاعَفة صوتية ودلالية وتداولية، وإشارية خارج لغوية، فإن التواصل العلمي باعتباره بحثا، واستكشافا للمجهول احتاجَ إلى لغة أكثرَ صرامةً قوامُها **التعريف وَالاصطلاح**. فالعالم ليس مَسؤولا عما يتبادله الناسُ ويكررونه في لغتهم اليومية، بل هو مسؤولٌ عن تَعريفاته ومنظومته المصطلحية التي يقدمها مُسلمات تَستمدُّ قوتَها من النظر في موضوعٍ ما حسب قواعد إبِّستمُلوجيَّة عامة، وإجراءات منهاجية خاصة؛ تستمدُّ وجاهتَها من إنتاجيتها. وما دام مدارُ هذا الكتاب على المنازَعة حول المبادئ والمفاهيم، فمن حق القارئ علينا أن نضع بين يديه بعضَ مفاهيمنا التي عليها مدارُ الخلاف. خاصة وقد عَمَدَ المناظرُ، في رده على اعتراضاتنا، إلى تحريف تصوراتنا أو تشويشها، وعلى رأسها مفهوما **المقام وَالاختيار**، بل وَ**البلاغة العامة** نفسُها. ومن البديهي أننا لا نبني هذه المفاهيم من أجل هذه المناسبة، بل هي في طور البناء والتعديل وما تزال منذ أربعة عقود.

ولذلك سَنسحبُ حاجياتنا الحالية من رصيدنا القديم، ونضيفُ من مكتسباتنا الجديدة. المهم أن يعرف القارئُ حين نقول : بلاغة، وبلاغة عامة، وبلاغات خاصة، ومقام خطابي، ومقام شعري، ومقام إنشائي، وإنشاء، وتخييل، وتصديق، وصورة، وحجة، واحتمال، واختيار، ومناسبة وإغراب... الخ، عن أي شيء نتحدث. فهذه منظومة جديدة ناتجة عن حوار بين الرصيد البلاغي العربي الغني والمعرفة الحديثة المنظمة المفعَّلة في اتجاه كونية المعرفة. هذه بعض المفاهيم والمعطيات الضرورية للفهم والتفاهم، أو الاختلاف عن بَينةٍ، نقدمها تحت العناوين التالية :

1 - **مفاهيمُ ومصطلحاتٌ أساسية**، عبارة عن مفاتيحَ، ومناظيـرَ لتصحيح الرؤية. ذخيرةٌ وعُدةٌ لا بد منها لإشراك القارئ في هذه المناظرة، ومساعدته على ترجيح الصواب حيث كان.، على رأسها : المقام والحال، الاحتمال والاختيار، الغلط والمغالطة، والتأدب والتكسب ...الخ

2 - **تصورنا للبلاغة العامة**

1 2 - تعريف البلاغة

2 2 - المنظومة المصطلحية للبلاغة العامة.

1 - مفاهيم ومصطلحات أساسية

تأكيدا لما قلناه سابقا وتوسيعا له نقول : لا شك أن كثيرا من الطلبة الباحثين، وأساتذة البلاغة الذين «سيبتلون» بقراءة هذا الكتاب / المناظرة، أو سيسعدون بها، سيلتقون بقضايا إبستملوجية ومعرفية ومنهاجية لم يفكروا فيها من قبل، أو فكروا فيها جزئيا دون إدراك لكل أبعادها وقيودها ورهاناتها. أو يظنون أنهم يعرفونها بداهة ولا حاجة إلى إعادةً النظر فيها. مثل مفهوم «البحث» ومبدئه، وبناء الموضوع العلمي، والفرق بين قراءة «الإنشاء» وفحص «الأطروحات» العلمية، ومبدأ الاحتمال أساساً للبلاغة، والاختيار إجراءً لتحقيقه. ومفهوم «المقام الخطابي» و«المقام الشعري» و«مقام الإنشاء»، أو «المقام البلاغي»... إشكالاتٌ عديدةٌ يعلمِ الكثيرون عنها ظاهرا من القول، ويعتقدون أنهم أتَوْا العلم بالبلاغة من كل أبوابه، وأُوتُوا فَصْلَ خِطابه.

وإلى هذا الجانب الإبِّسْتِمُلوجي والمعرفي هناك حاجة لمعرفة تقنيات المغالطة، وكيف تتدرج من الاستهواء، والاستمالة والسَّحب فوق البساط المخملي، والتنويم المغناطيسي، وصولا إلى العُنف الصُّراح، والاختلاق البَوّاح، الذي يَقلبُ الصوابَ خَطأً، أو يصنعُ الموضوعَ البديِل حتى يبدوَ مَسلوكاً مُوَطّـأً، وما هو عند التحقيق غيرُ رجل مِنِ قش، ودمية «لا تَهُشّ ولا تَنُش»... الخ. وسيأتيك بالأخبار من لم تزود. وعلى كُلِ من «أجازَ» كتابَ التبالغ والتبالغية، أو تَوَّجَه، أو نَوَّهَ به، أو غَفَل عمّا أبديناه من مآخذ قادحة فيه، في أيِّ مرحلة من المراحل، أن يُراقبَ ما نقوله، ويعترضَ عليه علميا، فهذا سيُسعدني كثيرا. والرجوع إلى الحق خيرٌ وفضيلة.

المفاتيح التي سنقدمها ضرورية. ولكنها إذْ تُعطي أدوات لا «تخلُق قلْبا»، كما قال ابن الأثير في مقدمة المثل السائر مستعيرا جَوَّ الحربِ وأداتَـها، ونحن بعيدون

عنها، ولكن المثل جميل، قال : «وما مَثَلي فيما مهَّدتُه لك من هذه الطريق إلا كمن طبع سيفا ووضعه في يمينك...، وليس عليه أن يخلق لك قلبا، فإن حمل النصال، غيرُ مباشرة القتال»[1].

يؤدي عدم امتلاك هذه المفاتيح إلى كسر الأبواب والنوافذ، أو إتيان البيوت من سطوحها ونوافذها. ويؤدي عدم امتلاك المَناظير إلى اعتبار الفيل ورقةً، أو أنبوباً، أو عمودَ رُخام[2]. على رأس هذه المفاتيح والمناظير : الاحتمال والاختيار، المقام الخاص والعام، مقام التأدب التأدب ومقام التكسب...الخ. على هذه المصطلحات المدار في هذا الكتاب ولذلك وجب البدءُ بها، وسيأتي استكمال النسق في الحديث عن المنظومة.

1-1 - الاحتمال والاختيار

سيلاحظ القارئ الذي ساير هذا النقاش - من أوله إلى الآن - أننا انتقلنا من الحديث عن الاختيار، في مقابل الاضطرار، إلى الحديث عن «الاحتمال والاختيار» في نفس الموقع. الأمرُ هَينٌ، ذَلك أن «الاختيار» يستلزم الاحتمال، لا يُتصور في غيابه. الاختيار «والتخيير» يستلزم وجود احتمالات نختار من بينها، هذا تحصيل حاصل.

ننطلق في بلورة هذه الإشكالية من ثلاثة نصوص لثلاثة أعلام مُكرَّسين عند دارسي البلاغة القديمة والحديثة : الأولُ يُفسِّر فاعلية «العدول» عن مَعْنًى (أو صيغة) إلى آخَرَ (أو أخرى)، وهو لعبد القاهر الجرجاني ناظراً إلى الشعر أساسا ومُنطلقا، والثاني لشاييم بيرلمان في الطبيعة الاحتمالية التي تميز الخطابية عن الخطاب البرهاني القائم على البداهة والضرورة. والثالث لبول ريكور يمد فيه الجسور بين الشعر والخطابة، من جهة، وبين البلاغة والفلسفة من جهة أخرى.

أ- نص الجرجاني : الاحتمال أساس الانزياح

في زحمة البحث عن «ميزة» الكلام البليغ تفتقتْ قريحةُ عبد القاهر الجرجاني عن الكلمة السحرية الكامنة وراء هذا الميكانيزم النفسي الذي يشتغل به العدول عن صورة إلى صورة، وعن عبارة إلى عبارة، وجد الكلمة الدقيقة، وهي «الاحتمال».

---

1 - مقدمة المثل السائر. ص35.

2 - إحالة على قصة الفيل و المكفوفين والثلاثة.

الاحتمال هو الكلمة التي حام حولها حين انتقل من «النقل» إلى الإدعاء. وحين تحدث عن الإيهام، والتخييل. ولكن لفظ الاحتمال أنسبُ من كل الكلمات القريبة منه، لأن معناه يمتد بين طرفي البلاغة، بين الشعر والخطابة، بين التخييل والتصديق. والجرجاني يُعالج نصا ممهدا بين الشعر والخطابة، هو النص القرآني. فيه شعر وخطابة، وليسَ قصيدة ولا خطبة. قال :

«اعلمْ أنه إذا كان بَــيِّـنــاً في الشيء أنه لا يحتمل إلا الوجه الذي هو عليه حتى لا يُشْكل، وحتى لا يُحتاجَ في العلم بأن ذلك حقُّه، وأنه الصوابُ، إلى فكر وروية **فَلا مزيةَ. وإنما تكون المزية، ويجبُ الفضلُ إذا احتملَ في ظاهر الحَال** غيـرَ الوجه [= فضلا عن الوجه] الذي جاء عليه وجها آخرَ ، **ثم رأيتَ** النفسَ تَنبو[1] عن ذلك الوجه الآخر، ورأيتَ للذي جاء عليه حُسنا وقبولا تعدَمُه إذا أنت تركته إلى الثاني»[2].

تسهيلا لقراءة النص نسقناه بالشكل الذي ميز عُمَدَه عن فَضْلاته، ونقترب منه أكثر بشيء من الحذف والتقديم والتأخير :

«اعلمْ أنه إذا كان بَــيِّـنــاً في الشيء أنه لا يحتمل إلا الوجه الذي هو عليه [...] **فلا مزيةَ**. وإنما تكون المزية، ويجبُ الفضلُ إذا احتملَ في ظاهر الحال [...] «وجها آخرَ» غيرَ الوجه الذي جاء عليه، ثم رأيتَ النفسَ تَنبو عن ذَلك «الوجه الآخر»، ورأيتَ للذي جاء عليه حُسنا وقبولا تعدَمُه إذا أنت تركته إلى الثاني».

شاهدُ ذلك عنده تأخيرُ كلمة «الجِن» في قوله تعالى : «وجَعلوا لله شركاءَ الجِنَّ». (الأنعام 100). فمع أول لقاء بهذا التركيب سيستحضر المتلقي خياراً آخر محتملا، بل ربما وجده أقربَ إلى النسق العادي، وهو : «وجَعلوا الجِنَّ شركاءَ لله». ولكنه يجد حاله بهذا الانتقال كَـ «ـحال من نُقل عن الصورة المبهجة والمنظر الرائق والحُسن الباهر، إلى الشيء الغُفل الذي لا تَحْلَى منه بكثير طائل». والسبب في تميز الأول وحسنه أنه يفتح المعنى ليشمل نفيَ الشِّركة عن الجن وغير الجن. فالتقديم يفتح باب التأويل الدلالي بالسؤال : من هم هؤلاء الشركاء؟ من الأكيد أن الجرجاني

---

1 – انتبه إلى هذه اللطيفة، قال : «النفس تنبو»، فهذا يقع في المستوى البنائي الشعري حيث المعنى متعدد متراكب متفاضل، أما في الخطابية حيث المقام وطلب انخراط المستَمع فالآخر هو الذي «ينبو» عن دعوى الخطيب فيجعل الخطاب الإقناعي احتماليا مهما وُفِّر له من حجج واقعية ومنطقية. لله دَرُّ عبد القاهر الجرجاني.

2 – دلائل الإعجاز 286. ومن هنا أقصى الإعراب من البلاغة لانعدام احتمال العدول عنه إلا ترخصا وتأولا.

يستحضر هنا التأويل الأدائي الصوتي دون أن يثيره، فهو الذي يسمح بتلوين السؤال بلون الإنكار.

لم تأت هذه الفكرة العبقرية عفوا، أو في لحظة تأمل فلسفي مركز، بل تفتقت في قمة الانفعال بالبحث عن المزية الـمُوجبَة لحسن الكلام، لحظة التوهج. سبقتها عملية إقصاء قوية وعنيفة: أبعدَ الجرجاني خلالها كلَّ معطىً سابقٍ على التركيب، وأوَّلَ ما لا مَفرَّ من الاعتراف به تأويلا يماشي نظريته (الأصوات والمعجم والمعاني والقيم)، وأبعدَ كلَّ ما هو قابل للاشتراك والاطراد نتيجة التعلم (الإعراب). فانْحَصَرت المزية في ما أساسه الاحتمال؛ فلا يكون تركيبٌ مَا مُتميزاً حتى يكونَ اختياراً من بين اختيارات تُقرُّ النفسُ أنه أحسنّها، ولا تكون صورةٌ بلاغيةً حتى تكونَ من بين صور هي أحسنُـها.

فالاحتمال يُتيحُ الاختيار، ولكن الاختيار عند الجرجاني لا يرتب الكلام في «مقامات» المخاطبين وأحوالهم، بل نظرُه موجهٌ نحو القمة التي يحتلها الكلامُ الـمُعجز، «الكلام الأبلغُ من البليغ». ومن هنا يُفهم قولُه بالعدول، فهو عدول عن صورةٍ إلى صورة أبلغَ منها[1]، وتُرتب الصورُ حسبَ قُرْب مأخذها وبُعده، وحسبَ وسائطها، ومناراتها وقرائنها، أي حسبَ بنائها. وقُصارَى ما يمكن من ترتيبها مستويان: مستوى الخاصية ومستوى العامية.

وهو ينظر هنا من زاوية بنائية ونفسية تستحضر «ذخيرة» المتلقي و«كفاءته» التأويلية. وتظهر هذه الكفاءة في تخريج الصور المجازية والتناصَّات، كما تظهر في مقارنة التراكيب النحوية حسب المقاصد. وفي هذا المحيط الدلالي يوجد مفهوم «الزيادة» و«الفائدة»، والبناء على الصور، وتعدد الوسائط، والغوص على المعاني من قبل المتلقي، والتذوق... الخ. ولتحقيق كل ذلك يُشَغَّل «الاختيار». نَخْتارُ من الصور والتراكيب ما يتيح المفاضلة.

ب ـ نصُّ بيرلمان: الخطابية والاحتمال

قال شاييم بيرلمان وتيتيكا في الصفحة الأولى من مقدمة مُصنف في الحجاج واضعين حجر أساس الخطابية:

«لن يَخطُرَ على بال أحد أن ينفيَ كونَ القدرة على التشاور والحجاج علامةً مميزةً للكائن العاقل، ومع ذلك فإنَّ دراسة وسائل الاستدلال المستعملة لتحصيل التصديق

1 - وما دامت الصورة تمثل عنده تجسيدا للحجة (فكرة وحجتها معها) فهي عدولٌ أيضا عن حجة إلى حجة.

(الانخراط)، قد أُهْملتْ كليا من قِبَل المناطقة ومنظري المعرفة منذ ثلاثة عقود. وهذا راجع إلى الطابع غيرِ الملزم للحجج المرصودة لدعم أي أطروحة (أي دعوى). إن طبيعة التداول والحِجَاج نفسَها تتعارضُ مع الضرورة والبداهة، فنحن لا نتداول حيثُ يكون حلٌّ (بعَينه) ضروريا، ولا نحاجج ضد البداهة (ضد ما هو بديهي). **إن مجال الحجاج هو مجال الشبيه (بالحقيقة)، والسائغ، والمحتمل، بالنظر إلى إفلات هذا المجال من يقينيات الحساب»**[1].

وضع بيرلمان وتيتيكا هنا، كما تقدم، حجرَ الأساس الإبستملوجي الذي سيُشَيِّدان فوقه العلمَ الجديدَ المسمى : الحجاج، وَالخطابية الجديدة، المنتمي عندهما إلى منطق القيم، والمعتبر عند الدارسين من المنطق الطبيعي، أو العقلانية الخطابية. منطق ينفصل عن المنطق الرمزي وعن العقلانية القائمة على البداهة. ولذلكَ ألَحَّ بيرلمان دائما على رسم الحدود بينه وبين العقلانية الدكارتية التي تعتمد البداهة والضرورة. وتقصي الشبيه بالحقيقة من دائرة العقلانية.

الخطابية البلاغية تشترك مع خطابية بيرلمان في هذا الأساس، ثم تختلف عنها بامتداد كل منهما في اتجاه مضاد : تتجه خطابية بيرلمان نحو الجدل وفحص الأطروحات، ونحو المكتوب بدل الشفوي، ونحو المستمَع الكوني، وتتجه الخطابية البلاغية التي نتبناها، أو نبنيها، نحو الشعري والذاتي، ونحو السفسطة باعتبارها مرضا من أمراض الخطاب، وتعْتد بالخطاب الشفوي، وتعتبره أصلا ومنطلقا. وقد عرضنا لهذه الفروق في مقال خاص.

ج - نص بول ريكور : تقاطع الشعرية والخطابية في الاحتمال

يجمع بول ريكور بين الشعرية والخطابية باعتبارهما إنشاءً (poiesis)، ويفرق بينهما نزوعاً مع الإقرار بالتقائهما في منطقة الاحتمال. يقول : «لا ريب، إذن، في أن الشعرية والخطابية تتقاطعان في منطقة (région) الاحتمال (المحتمل le probable)»[2]. ومعنى اختلافهما نزوعا اتجاه كل منهما نحو قطب يختلف عن القطب الذي يتجه إليه الآخر : الشعرية نحو الأسطرة والتطهير، والخطابية نحو الاستمالة والإقناع. هذا ما أورده في التفريق بين الشعرية والخطابية والتأويلية. وقد عالج قضية المحتمل الخطابي والشعري في المبحث الأول من كتابه الاستعارة الحية، وهو بعنوان : «الخطابية والشعرية : أرسطو». ومما جاء فيه :

---

1 - Traité de l'argumentation. P.1.
2 - Paul Ricœur, «*Rhétorique – Poétique – Herméneutique*». P. 148

«إن نمط البرهان الذي يناسب الفصاحة ليس الضروري بل المحتمل؛ إذ إن الأشياء الإنسانية موضوع تشاور وحكم المحاكم، والتجمعات والتجمعات العمومية لا تنقاد للضرورة أو للقيود العقلية التي تتطلبها الهندسة والفلسفة الأولية. وبدل أن تدين الفلسفةُ الدوسكا - الرأي – باعتباره أحطّ من الإبيستمي – العلم، فقد بادرت إلى بلورة نظرية المحتمل الذي يحمي البلاغة من استخداماتها السيئة، وذلك بفصلها عن السفسطة وعن المناظرة. إن الإنجاز الأعظم لأرسطو قد كان بلورة هذا الرابط بين مفهوم الإقناع البلاغي وبين الاحتمال المنطقي، وإقامة صرح كامل للخطابة [الخطابية] والفلسفة على هذه العلاقة».[1]

يرصد هذا النص الحبل الممتد بين ارسطو وبيرلمان، فقوله : «فقد بادرت إلى بلورة نظرية المحتمل الذي يحمي البلاغة من استخداماتها السيئة»، ينصرف تحديدا إلى عمل بيرلمان ومدرسته.

تجميع

أما بعد، فإن موضوع علم البلاغة هو : الخطاب الاحتمالي المؤثر القائم على الاختيار مناسبة أو إغرابا. الاحتمال نابع من بناء الخطابة على ادعاء الصدق مع احتمال الكذب (الخيال)، وبناء الشعر على ادعاء الكذب مع احتمال الصدق. فالخطابة تستعمل الأشكالَ المنطقية بمقدمات ومضامين احتمالية، والشعر يستعمل الاستعارة في أفق أسطوري[2]. بين الأسطورة والقياس المنطقي المبني على البداهة مسافة واسعة للاحتمال. وقديما فرق أرسطو بين التاريخ والشعر باعتبار التاريخ ينظر في ما وقع، والشعر في ما هو ممكن الوقوع[3]. وكان الشعر اليوناني مبنيا، حسب القراءة العربية على أساطير وخرافات ناظروها بتمثيلات واستعارات. أما التأثير فقد بينا مرجعه وطبيعته في الحديث عن المقام.

المحتمل موجود إما في الذات، أي في الوجدان، أو بين الذات والآخر. من طبيعة الذاتي أن يكون غريباً مستوياتٍ من الغرابة حسَب انقطاعه عن المشترك الواقعي ، ومن طبيعة التذاوتي أن ينشدً المناسبة والتناسب. فلو زودت خطبتك بما

1 - بول ريكور، الاستعارة الحية. ترجمة محمد الولي. ص 51_52.
2 - لذلك قيل : الرواية استعارة مكبرة. وقلت : الأسطورة استعارة محولة.
3 - فن الشعر. الفصل 9.

شئت من الحجج المنطقية والواقعية فستظل محتملة قدرا من الاحتمال، لأنها تنشد انخراط الآخر، وتفاعله حسب سلمه القيمي وتراتبية القيم عنده : الحسن والأحسن، والأقل حسنا، النافع والأنفع والأقل نفعا، العادل والأعدل والأقل عدلا. فالاحتمالية موجودة في مستوى البناء ولكنها موجودة أيضا في مستوى المقام.

ولذلك فإن إنتاج خطاب احتمالي مؤثر بمناسبته أو غرابته، أو بهما معا، رهينٌ بالاختيار من هذا أو ذاك أو منهما معا. يبدأ الاختيار من اختيار الأصوات المتجانسة، واختيار الألفاظ المقابلة للمعاني، والاختيار من التراكيب حسب الأغراض والمقاصد، واختيار المسارات الحكائية من وقائع الحياة لتكون نسقا سرديا. يتم ذلك في درجات يتفاعل فيها الإبداع والاتباع بعيدا عن الاضطرار والحتمية. ولهذا اعتبر مؤسس البلاغة العربية، عبد القاهر الجرجاني، الإعراب خارج البلاغة، كما سيأتي، لأنه يخضع لقواعد مطردة تنتج نفس المنتوج، وهو: الرفع والنصب والجر. في البلاغة لا يَستحم مُنشئان بنفس الماء، بل لا يستحم المنشئُ الواحدُ بنفس الماء مرتين.

مثال عملي للاختيار

عشتُ أحسنَ اختبار لهذه الإشكالية عند كتابة الجزء الثاني من سيرتي الذاتية، زمن الطلبة والعسكر، كانت منطقةُ «المُنْكَتب» إنشاءً من مجمل «ماوقع»، ومما سجلته الذاكرة أو «شوهته»، مُلتبسةً، بل في منتهى الالتباس. هذا هو الكتاب الثاني الذي لم يتجاوزْ فيه المصححون والمراجعون تصويب الأخطاء المطبعية. ليس لأني طلبتُ منهم الكفَّ عن ذلك، لا، أبدا، بل لأنهم قدروا أن «روايتي» اختيارٌ من بين اختيارات. اختيارات ستتعدد بعدد من عاشوا المرحلة، لا يلتقي فيها الرواة إلا فيما هو خارج الإنشاء.

ما هو خارج الإنشاء مهم باعتباره المنزاح عنه : الذين تفاعلوا مع زمن الطلبة والعسكر وأخبروني أنهم قرأوها دُفعةً واحدةً كانوا يملكون ذلكَ المعيارَ الذي خرجتُ عنه دون أن ألغيه. ولو وقفتَ مع أحدهم عند لحظة واحدة منهُ لأعطاكَ من خبر تلك اللحظة مثلَ حجم الكتاب[1]. القراء لا يطلون على الزمن الواقع، بل على تفاعل الذات

1 - أسعدني أن كان من بينهم المجاهد السي محمد بنسعيد، والأستاذ عثمان المنصوري (رئيس جمعية المؤرخين المغاربة)، والأستاذ القباج رئيس نادي القلم، والأستاذ أحمد السعيدي أستاذ جامعي، وقبلهم مخطوطةَ الأستاذ الصديق إدريس جبري، وآخرون. وقد أثر في كثيرا اتصال مطول من المرحوم الأستاذ أحمد الصبري المحامي، رحمه الله، الذي ختم اتصاله بالقول : «الكلام طويل، شكرا، شكرا، لقد كتبتَ سيرتنا جميعا». نعم الكلام طويل، يكفي اختيار ما يفتح أبوابه ويدل عليه.

المنشئة معه، على اختيار خاص منه. والمنشئ يكتشف، بشيء من الشعور بالفقد، أن تفاصيل الوقائع التي يختار منها تنمحي، ولا يبقى منها غيرُ الصورة التي صاغها. البلاغة اختيار، البلاغة تحرير، البلاغة استشفاءٌ وتطهيرٌ، البلاغةُ حربٌ على الاضطرار.

1 - 2 - المَقام الخَطابي ومَقام الإنشاء

بيان : للمقام عندنا مفهومان وظيفيان، وثالثٌ هامشيٌّ احترازي؛ نُنبهُ عليه حتى لا يقع فيه من يُعمِّمُ عبارة : «لكل مقام مقال»، أو : المقام شرط لكل خطاب. نبدأ من الأخير، من الهامشي، لنبعده حتى لا يشوش النقاش. يقال إن المجنون ليس من لا يعرف الحقيقة، بل من يُصرح بها في غير مقامها، ويوصف بنفس الوصف الخَرِفُ المخرِّف، أي من فقد بفعل السن ومرض الشيخوخة القدرةَ على استحضار العلَاقة بين الفكرة والسياق المقامي، وكذا الصبي الذي لم يتملك بعدُ الاعتبارات والضوابط التي تحدد ما يقال وما لا يقال. فالمقام هنا يفصل بين الوعي واللاوعي. ومن تخومه يبدأ المقامان البلاغيان حقا؛ يلامسانه في أقصى درجات التخييل، حيث يختلط الشعر بالجنون، ويبتعدان عنه تدريجيا إلى أقصى درجات التصديق. فلا تبالي بكلام مَن يؤسس البلاغةَ على هذا المقام الابتدائي، ليسِ هذا هو المقام المقصود في البلاغة. المقامان المعتبران في البلاغة هما : المقام الخِطابي التداولي الحجاجي، وهو المقصود عند الإطلاق، والمقام الإنشائي الذي يتسع للخَطابي والشعري التخييلي الوجداني الذاتي معا. وهو من اهتمامات البلاغة العامة، يبنيه المختصون بمهارة وكياسة. والخطر كل الخطر أن ينطلق الدارسُ من عبارة «لكل مقام مقال»، ومن مبدأ البعد التواصلي للغة، ومبدأ التأثير، فيعمم المقام البلاغي على كل كلام. هذا بيان لا بد منه.

أ - المقام الخطابي التداولي

ارتبط الحديث عن المقام بالخطاب الموجه إلى مُستمَع قصدَ إقناعه بفكرة، أو ترسيخ اقتناعه بها، أو حثه على العمل بها، أو تيسير فهمه واستيعابه لها. ننـزع بهذا التعريف الموسع إلى استيعاب بعدين : البعد الحجاجي الإقناعي الصريح، والبعد البيداغوجي التعليمي الملتبس به، وهو بعد بلاغي أصيل، ارتبط في البلاغة العربية بمفهوم البيان والتبيين. وهو أحد جناحي البلاغة الذي يفتحها على الأبعاد المعرفية. والمستَمَعُ هو المتلقي / المتلقون في زمن ومكان محددين واقعا أو افتراضا.

هذا المستوى من المقام هو الذي تجده في «خطابية» أرسطو المدعوة : تِكْني ريطوريكي، أو الريطوريقا، أو الريطورية، أو فن الخطابة. ولا تجده في كتاب فن الشعر الذي بني على المحاكاة. وقد قُويضتْ، في الثقافة العربية، بالتخييل. والمقام الأرسطي يتعلق بالخطيب فيسمى إيطوسْ، وبالجمهور فيسمى باطوسْ، ويمتد بحثه في الطبائع والأخلاق التي ينبغي للخطيب أن يتحلى بها أو يراعيها في الملاءمة بين مقامه ومكونات خطابه.

هذا المقام الصريح هو الذي حَوَّل البيان الجاحظي من «منطق» و«نظرية للمعرفة» إلى «خطابية» تحصر همها في إنتاج خطاب ذي قوة وفعالية إفهامية وإقناعية. وفيه طرحت لأول مرة إشكالية اقتران فعالية الخطاب بالجودة. ومثل هذا النقاش لا تجده في أسرار البلاغة مثلا، بل لا تجده حتى في الدلائل. ولذلك لا يضع الجرجاني مسؤولية الفهم على المنشئ، بل على المتلقي الناقد الذي شبهه بالغواص، وافترض فيه الفطنة والمراس، إن اُسْتُنهِضَ نَـهَضَ. والسبب في ذلك هو أنه ينظر من خلال الشعر للمستويات العليا للبلاغة، في حين ينظر الجاحظ للخطابة.

وهذا المقام هو الذي أبدى فيه بيرلمان وأعاد، وفصَّل الطبائع والأبعاد، مُنتحيا مَنحًى كِتابيًّا منطقيًّا جدليا، مبتعدأ عن الشفوي والسفسطائي، فقسم المقام إلى كوني يستهدف التَّيْقين، وخاص يستهدف الإقناع حسب المقامات الخاصة، أي المستمعات. وبذلك صار المقام مجالا للبحث السوسيولوجي والنفسي للتعرف على القيم المهيمنة المستعمَلة للإقناع في كل سياق حضاري، والخاصة بكل مُستمَع تخاطبي، وفَرَّق بين المخاطب والمستهدَف (cible)، إلى غير ذلك من الإشكالات التي تُعرفُ بالرجوع إليها في مظانها.

وفي مقابل هذه البلاغة المقامية (الخطابية) كانت الشعرية اللسانية تُمُدَّ مفهومَ الانزياح، وتنشره، في كل الاتجاهات، دون حديث عن الأحوال والمقامات. وقد بسطنا منطلقاتها كما صاغها ياكوبصون في مقدمة كتابنا تحليل الخطاب الشعري، حيث أقام مفهوم سالتوازي» (parallélisme) على مبدأ نظري أساس هو الهيمنة، إذ تعتبر القيمة المهيمنة (La dominante) مدخلا؛ يستقطب المداخل الأخرى؛ يلونها بلونه، ويستتبعها لإنجاز وظيفته. ويُعتبر عملُ جان كوهن في بنية اللغة الشعرية واللغة السامية تطبيقا متخصصا يُظهر غياب هذا المستوى المقامي الخطابي في تنظير الشعرية. وما على الطالب الباحث إلا أن يتتبع هذه الخيوط.

ونحنُ حينَ نَتحدَّثُ عن المقام بهذا المفهوم الإقناعي والتعليمي والوَعْظي لا نستعملُ مُصطلحي شعر ونثرٍ، بل نقول : «شعرٌ، وتخييلٌ، وَوجدانٌ»، من جهة، و«خطابةٌ، وتصديقٌ، وتداولٌ»، من الجهة المقابلة. ونحن، أيضاً، لا نجهل أن من الطبيعي أن يكون الخطاب المقامي منثورا حتى لا يظهر عليه التكلف، ويتكيف مع الأحوال المتقلبة، ولكن المقامية قد تكون طابعا للمنظوم، كما وقع في المراحل الشفوية، كما لا يغيب عنا أن الوجداني كان منظوما، فارتبط الشعري إلى الآن بالمنظوم، أي القصيد... إلخ. الذي يبدو مجحفا هو «تمقيم» الشعري الوجداني تمقيما خَطابيا، بل خَطابيا مُختزلا جامدا : فاقدا لروح الشعر والفلسفة والروحانية الدينية الصوفية. مقامية خطباء الدين ومجالس السلاطين.

ب - مقام الإنشاء (النصي، الخِطابي، العام)

المقام الإنشائي، أو مقام الإنشاء، أو المقام البلاغي العام، هو مقام الخطاب البليغ مُرتبا في سلم يمتد بين أقصى درجات التخييل وأقصى درجات التصديق. فَنحن نُعرِّف البلاغة باعتبارها العلم الذي يتناول الخطاب الاحتمالي المؤثر المنجز بالاختيار مناسبة أو إغرابا. فقولنا : «المؤثر» تقتضي أن نبين كيف يكون الأثر، وهذا لا يَتأتَّى إلاَّ برسم العلاقة بين المؤثِّر («المنشئ»)، والمتأثر («المتلقي»)، والانعكاسات والأصداء المترددة، أو المحتملة، بينهما. وهذه المهمة، إن كانت سهلة في التداول الخَطابي فليست كذلك في التخييل الشعري حيث النزوع الذاتي الوجداني للشعر يلامس المقام الهامشي، أي منطقة الهذيان؛ منطقة الجنون والخرف والصبيانية بالمعنى الإدراكي المعرفي، لا المرضي القدحي. هذه المنطقة تقتضي الحيطة والحذر، والسير بجانب الجدار، كما يقال. والجدار هنا هو الأسس الإبستملوجية واجتهادات القدماء والمحدثين في الموضوع. نقتطفُ هنا فقرة من تعريفنا للبلاغة منذ سنوات لامسنا فيها هذا الإشكال :

«إن معنى انتساب «النص» [نفضل اليوم : «الإنشاء» بدل النص] إلى مَقام مَا هو أنه نص [إنشاء] تواصلي، أي حواري، أي يَنشُد أثراً. ولذلك اقترحنا الصيَاغة التالية لهذه الإشكالية : «الخطاب الذي تتناوله البلاغة هو كل خطاب يقتضي أثرا وتفاعلا بين متخاطبين فعليين (قائمين) أو مفترضين (متوقعين) درجات من التوقع، قد تقترب من الصفر. وهذا الأثرُ لا يعدو أن يكون طلباً للتصديقً (أو التسليم بدعوى أو أطروحة)، أو طلبا للتخييل والتوهيم. ومعنى ذلك استيعاب الخطاب التداولي الحجاجي كله : من الإشهار إلى المناظرات، وكل أشكال الحوار والمناقشات

من جهة، وكل صور التعبير الأدبي بالمعنى الحصري للأدبية بما فيها الشعر والسرد وما تفرع عنهما، أو بُـنِي عليهما. ثم تتبع توظيف هاتين الآليتين الخِطابيتين في كل المجالات التي تُثبِتان فيه حضورَهما قدراً من الحضور[1].

وقد استحضر حازم، في حديثه السابق[2]، التَّصورَ الأرسطيَّ لمفهوم التحسين والتقبيح والمطابقة كما صاغه ابن سينا، ففي هذه الحالة الثالثة (المطابقة) يبتعد الشعر عن الخطابة، ولكنه لا ينفصل عنها، إذ تحمل «المطابقةُ» نفْسُها جُرثومَةَ الميل إلى هذا الطرف أو ذاك، قال : «وتنقسم التخاييل والمُحاكيَّات بحسب ما يُقصدُ بها إلى : محاكاة تحسين، ومحاكاة تقبيح، ومحاكاة مطابقة؛ لا يقصد بها إلا ضرب من رياضة الخواطر والـمُلَح في بعض المواضع ... وربما كان القصد بذلك ضربا من التعجيب والاعتبار. وربما كانت محاكاة المطابقة في قوة المحاكاة التحسينية أو التقبيحية... فكأن التخييل بالجملة لم يخل من تحريك النفوس إلى استحسان أو استقباح»[3].

رغما عن كل هذا التداخل الوظيفي بين الشعري والخطابي، فإن كل واحد منهما يحتفظ بخصوصيته. ومن هنا، يتحدث حازم عن العمدة والتابع في الاتجاهين قائلا :

---

1 - وقد سبق لنا أن تناولنا قضية المعنى في الشعر، عند القدماء والمحدثين، وبينا كيف أن الغموض لا يعني غياب المعنى وانقطاع الصلة بين المرسل والمتلقي. انظر مقالنا : «التلقي وإنتاج المعنى في الشعر». (مجلة فكر ونقد.ع .17. 1999.

2 - وكان حازم في أعقاب الفارابي وابن سينا قد ضبط منطقة التداخل والتخارج بين الشعر والخطابة باعتبارهما طرفين في تكوين مفهوم البلاغة باعتبارها علما كليا، كما سبق، قائلا : «**لما كان علمُ البلاغة مُشتملا على صناعتي الشعر والخطابة، وكان الشعرُ والخطابة يشتركان في مادة المعاني ويفترقان بصورتي التخييل والإقناع ... وكان القصد في التخييل والإقناع حمل النفوس على فعل شيء أو اعتقاده أو التخلي عن فعله واعتقاده... وكانت عُلقة جل أغراض الناس وآرائهم بالأشياء التي اشترك الخاصة والجمهور في اعتقادهم أنها خير أو شر... وجب أن تكون أعرق المعاني في الصناعة الشعرية ما اشتدت عُلْقَتُه بأغراض الإنسان... وكانت نفوس الخاصة والعامة قد اشتركت في الفطرة على الميل إليها أو النفور عنها**».

وهذا النص ينقلنا مباشرة إلى الجوهر الثاني للخطاب البلاغي وهو التأثير، في قوله : «وكان القصدُ في التخييل والإقناع حملَ النفوس على فعل شيء أو اعتقاده أو التخلي عن فعله واعتقاده».

لا يغيبَ عنا أن هَذا الشرط سيجعلُ يَقينَ المُنظر المتحمِّس يهتز قليلا أو كثيرا كلما اقترب من النصوص الشعرية الطليعية، حيث القصدُ والمعنى مُعلقان، وكذا النصوص العلمية الواصفة التي تبدو محايدة. ولكنه لا يلبث أن يربط جأشه، ويحسم في الأمر لصالح موكلته. وهذا هو الإحساس الذي راود كبدي فاركـا وهو يوسع رقعة أجناس خطابة أرسطو ويُمُدها نحو الشعر والعلم».

3 - منهاج البلغاء 92. كلامٌ في مُنتهَى الرقة والحذق، هذا هو ميزان الذهب. هذا هو التنظير الذي يستطيع فهم كلام ابن وهب عن قول الشعر تأدبا لا تكسبا. هذا هو التبر، المطمور في «تربة» البلاغة العربية. هذا كلام لم يغب عنه ابن رشد.

«وينبغي أن تكون الأقاويل المقنعة، الواقعة في الشعر، تابعة لأقاويل مخيلة، مؤكدة لمعانيها، مناسبة لها فيما قصد بها من الأغراض، وأن تكون المخيلةُ هي العمدة. وكذلك الخطابة، ينبغي أن تكون الأقاويلُ المخيلةُ الواقعةُ فيها تابعة لأقاويل مقنعة، مناسبة لها، مؤكدة لمعانيها، وأن تكون الأقاويل المقنعة هي العمدة»[1].

نموذج لاختزال المقام البلاغي

قدمنا في الفقرة أعلاه الخريطةَ العامة لما انتهى إليه تصورنا للمقام البلاغي، وكانت الخطوط العامة لهذا التصور حاضرة في انطلاقة خروجنا من البلاغة المختزلة أوائل ثمانينيات القرن الماضي حيث بحثنا في مقامات الخطابة العربية في القرن الأول الهجري. كان من ثمار هذا التوجه صدورُ كتاب في بلاغة الخطاب الإقناعي. وفي محاولة لبذر السؤال المقامي العام والخاص نشرنا مقالا بعنوان : «المقام الخطابي والمقام الشعري في الدرس البلاغي» سنة 1991 بالعدد الخامس من مجلة دراسات سيميائية. (ص 9 24). ثم ضم إلى كتاب نظرية الأدب في القرن العشرين مع مادة في الموضوع لكبدي فاركا من كتابه البلاغة والأدب[2]. وكان بناء المقام الخطابي والمقام الشعري والمقام المشترك، أي المقام البلاغي، مساهمة في جهود تجديد البلاغة التي كان يلتف حولها قلة من الباحثين، لا أميز منهم إلا حمادي صمود الذي دفع بالبحث في مجال الخطابية والحجاج إلى الأمام ضمن مجموعة البحث في الحجاج بكلية الآداب بمنوبة، بتونس، كنا جميعا على نفس الموجة، ومحمد الولي الذي كان من أوائل من نبه إلى أهمية الامتداد بين بيرلمان وأرسطو، وظل على هذه النغمة حتى حقق أمنية غالية، فترجم الكتاب الضخم الذى لم يجرءْ أحدٌ غيرُه، في أي مكان، على ترجمته إلى اللغة العربية. وهو كتاب : مُصنَّفٌ في الحجاج، البلاغة الجديدة، لشاييم بيرلمان، وأولبريشت تيتيكا، كتاب من الكتب المؤسِّسة التي لا يمكن تجاوزها. كتاب في أكثر من سبعمائة صفحة، وهو تتويج لترجمة كتب أخرى مؤسسة، منها : بنية اللغة الشعرية (بالاشتراك مع محمد العمري) وكتاب اللغة السامية، وهما معا لـ جان كوهن، وكتاب : الاستعارة الحية لبول ريكور. وفي امتداد هذا الجيل أنجزتْ أَعمالٌ قيمة من جيل لا حق، من أهمها ترجمة إمبراطورية البلاغة لبيرلمان من قبل الحسين بنو هاشم، وأطروحة مهمة في المهاد النظري لبلاغة الحجاج له.

---

1 - منهاج البلغاء 135.

2 - صدر الكتاب عن دار إفريقيا الشرق في طبعة أولى سنة 1996. وثانية 2005، وثالثة عن دار اليمامة بالرياض أواسط التسعينيات. لم أر منها غيرَ نسخة أهداها الناشر للأستاذ محمد وقيدي .

هذا هو الإطار الذي طرحَ فيه محمد العمري سؤال المقام الخطابي والمقام الشعري ومقام الخطاب، أو المقام البلاغي، وهذا هو الإطار الذي التقى فيه المقامان فعرفت البلاغة تعريفا جديدا يمتد بين أقصى جناحيها : التداول والتخييل. البلاغة عند العمري علم يتناول الخطاب الاحتمالي المؤثر مناسبة وإغرابا.

ماذا قلنا في المقال المذكور؟ قلنا فيه بالحرف

«يتسع المقام ليشمل مجموع الشروط الخارجية المحيطة بعملية إنتاج الخطاب شفويا كان أم مكتوبا[1]». وكثيرا ما ارتبط «المقام» في اللغة العربية بزيادة شرح وتحديد، وذلك بالحديث عن أقدار السامعين ومقتضى أحوالهم[2]، فبمثل هذا التوضيح نرتبط ارتباطا مباشرا بالخطاب الإقناعي، وهو الخطاب المقامي بالمفهوم الضيق والمحدد للمقام».

قلنا : «يتسع المقام...»، وقلنا : يضيق المقام (= «بالمفهوم الضيق والمحدد للمقام»). قلنا : يتسع ليشمل كل الشروط الخارجية المحيطة بإنتاج النص شفويا أو مكتوبا، ويضيق ليرتبط بأحوال السامعين، وهو ما خصصناه فيما بعد بمصطلح مُسْتَمَع ترجمة لكلمة auditoire.

صادف الباحثُ في طريقه نحو تمقيم البلاغة العربية هذه الخطاطة العامة الممتدة بين قطب العموم والخصوص فلم ير منها غير ما سمح به منظار مستعار من بلاغة الاختزال فقال منتقدا العمري :

> «إن المكونات البديعية جزء من المكونات البلاغية. والمكونات البلاغية يقصد إليها المتكلم وهو متأثر بأحواله وأحوال من يخاطبه وأحوال مقام تكلمه. وهو إنما يلجأ إليها بناء على الأثر الذي يريد إحداثه في المخاطب». ثم قال مقارنا :

«وحكمنا هذا يختلف مع ما ذهب إليه محمد العمري الذي خص بالمقام الكلام القائم على الخطابة والإقناع دون ما قام على البديع »[3].

---

1 - قارن بما ورد عند Oswald Ducrot. *Dictionnaire Encyclopédique des sciences du langage*. P, 149

2 - انظر الجاحظ في البيان والتبيين 116/1، 1/ 92.93، 88/1.

3 - التبالغ والتبالغية 404. التشديد والإمالة من عندنا. أحال الأستاذ خطأ أو عمدا على كتاب : نظرية الأدب في القرن العشرين. ص 129. وإذا لم يكن هذا خطأ في التأليف فسيكون خطأ من نوع آخر، تفهمه من التحليل أعلاه.
نعيد صياغة عبارة الأستاذ مقدمين المخصوص : «خصَّ [العمري] الخطابةَ والإقناعَ بالمقام، دون ما قام على البديع». فالعبارة تعني أن العمري حصر المقام في «الخطابة والإقناع»، وأقصى البديع !

بالمقارنة بين كلام العمري وما نسبه إليه يحياوي نلاحظ تشويها مقصودا :

1) أخفى الباحثُ «مقامَ الخطاب»، المقام الذي «يتسع» لـ «الإنشاء» شفويا كان أم مكتوبا! وهذا المقام هو المَقصود في العنوان : «المقام البلَاغي».

2) أخفى حيثيات المقام الخَطابي التي سجلناها بالقول : «وذلك بالحديث عن أقدار السامعين ومقتضى أحوالهم»، وذلك تمهيدا لتعسف ثالث.

3) أخفى صفةَ هذا المقام الخَطابي ونعتَه : «**الخطاب الإقناعي، وهو الخطاب المقامي بالمفهوم الضيق والمحدد للمقام**». وسيخفي عناصر وحيثيات أخرى، سنعرض لها، منها : 4) حصر مفهوم المقام في «المقام الخطابي» الضيق، ومنها 5) تأخير الحديث عن المقام التداولي العام إلى مناسبة قادمة.

ها أنت ترى، أيها المتيقظُ المنصفُ - ولا أخاطبُ غيـرَك[1] - أن العمري يُميزُ بين المقام الخَطابي الضيق والمقام الخِطابي الواسع، وكان هذا كافيا لمنع الانزلاق الذي انزلق إليه الأستاذ يحياوي. ومع ذلك لم نكتف بهذا البيان وهذه الضمانة، بل اتخذنا احتياطات إضافية، وكأننا نُحرر وثيقة عدليةَ خوفاً من أي تأويل أو انقلاب متعمَّد، إذ قلنا بعد الفقرة السابقة مباشرة، ودون بطء :

«ولجلاء الصورة نُشيرُ مبدئيا إلى أن المقام يَضيقُ حتى يقتصرَ على مراعاة حال المخاطب في لحظة محددة معلومة سلفا للخطيب، ويتسع حتى يَسعَ المجالَ أو الإطار الحضاري المشترك الذي يؤطر أقوال الناس جميعا وأفعالهم، أو يخص نسقا حضاريا ذا طابع متميـز».

«نسمي المقامَ الأولَ مقاما خاصا، أو خَطابِيًّا، ونسمي المقام الثاني مقاماً عامًّا، أو مشتركا (أي مشتركا بين الشعر والخطابة)».

وبعد رسم هذه الخريطة أعلنا صراحة أن مدارَ الوصف والتحليل، في مقالنا ذاك، على المقام الخطابي الضيق، على ماذا؟ على المقام الخَطابي الضَيق. وأخرنا

---

1 - التيقظ والفطنة ضدُّ النوم والغفلة، وهما ملكتان، وكفاءتان معقدتان، يتكامل فيهما الاستعداد الذي نلاحظ أثرَه ولا نَعلمُ جوهرَه، والمعرفةُ بآليات اشتغال الموضوع الذي نفحصُه أو نتفحَّصة، والمراس الطويل، والانقطاع للموضوع والفناء فيه. الكثيرون يعرفون، والكثيرون يتمرسون ويتدربون، والكثيرون يرغبون. . .الخ، ومع ذلك تَسْرَحُ الغفـلة في كل ما يقولون ويكتبون، ويلفهم المحتالون لفًا فلا يتنبهون. يفتحون أعينهم فيجحظون وينبهرون فينامون، هكذا تتكاثر سلالة بهران ناعس في حقولنا كالأعشاب في الغابات الاستوائية متسلقة الأشجار حاجبة أشعة الشمس..

المقام الشعري ضمنا، والمقام التداولي العام كما تناوله أستاذنا محمد مفتاح في تحليل الخطاب الشعري إلى مناسبة قادمة، فقلنا :

«والغالبُ على مفاهيم البلاغيين حصرُ المقام في المقام الخطابي، وهو الذي سيكون في مركز **اهتمامنا في هذا المقال**»[1]. وقلنا :

«تساهم دراسة المقام في كشف أوجه الترابط بين أنواع الخطاب العلمي، والإقناعي، والفلسفي، والشعري»[2].

وختمنا هذا العرض الاستراتيجي، هذه الخريطة المنهاجية، بالقول :

«وقد حظي المقام بعناية كبيرة في البلاغة القديمة والجديدة (أو المجددة)، وكذا في الدراسات التداولية الحديثة، وسنقصر حديثنا في هذه المقالة على الدرس البلاغي في القديم والجديد على أن نعود إلى الدرس التداولي[3] «الحديث للمقام في مقالة لاحقة».

فموضوع المقال الذي «اختلف» معهُ الباحثُ هو المقام الخطابي الخاص (المُسْتَمَعُ)، وهو قطعة فوق خريطة المقام العام : مقام الخطاب، المقام البلاغي، المقام المشترك، مقام الإنشاء. ولذلك فإذا ذُكر «البديع» باعتباره غيرَ مقاميٍّ بالمعنى الخطابي فلا عَجبَ ولا استغراب إلا من المنظور التمقيمي المُتَفْتَز المُدَوْسَق. فالبديع خطابٌ غيرُ مَقامي بالمفهوم الخطابي الضيق الذي خصه العَمري، منذ أكثر من ربع قرن، بمصطلح خاص : المستمَع ، كما سبق، فرارا من مثل هذا الخلط. هل أسْمَعْتُ؟

هل يمكن أن يتفضل الأستاذ أو من أجازوا تمقيماته بالجواب عن السؤالين التاليين:

أ - لماذا لم يتحدث أصحابُ البديعيات، من ابن المعتز إلى ابن حجة عن المقامات والأحوال؟ ولماذا لم يتحدث عنها الجرجاني في الأسرار؟ ولم يتحدث عنها الشعريون المحدثون؟،... الخ

---

1 - وميزنا بين المقام والسياق بالقول : «هذا ولا بد من التمييز بين المقام والسياق، وذلك بحصر الثاني في العلاقات بين الوحدات اللسانية داخل التركيب : سياق كلمة أو وحدة صوتية مثلا. وقريب من السياق ما سيسميه بعض البلاغيين المقام الداخلي في الأدب. وهو العلاقة بين الشخصيات في العمل السردي والمسرحي تمييزا له عن المقام الخارجي المرتبط بمن يستهلك ذلك الإنتاج».

2 - «المقام الأدبي». ص 122.

3 - نحيل بهذا الصدد على أعمال محمد مفتاح، خاصة في كتابه تحليل الخطاب الشعري، ودينامية النص : انظر حديثه عن المقصدية والتفاعل خاصة.

ب - ما هو الأثر الذي يريد ابن زريق إحداثه، وفي أي مخاطب؟ إذا أجبت عن هذا السؤال بدقة ستخرج لا محالة من المقام الخطابي إلى المقام الشعري.

أبعدَ كل هذه البيانات والتحفظات، وتكرار المصطلحات الدالة على المقام والمقامات الخاصة يصبح العمري قائلا بحصر المقام في الخطابة، فكيف أصبح العمري يخص الخطابةَ والإقناعَ بِـ «المقام» دون البديع، أي دون التخييل الشعري؟

خلاصة : مسار تمقيم البلاغة

لكي تَدخلَ البلاغةُ في الاضطرار أُقْصِيَ التخييلُ والوجدانُ، واختزلتْ في الإفهام حسب المقام، ثم اختزل المقام العام في المقام الخطابي (المستمَع)، و اختزل الخطابي في مقامات عصر الانحسار والجمود : مجالس الحكام، والمنابر الدينية (التعليم والوعظ)، (وأقصيت المناظرة والجدل ضمنا). وهذا سرُّ حُصولِ الباحث على المعرفة التمقيمية من الخطيب التفتازاني ومن إليه، وليس من عبد القاهر الجرجاني ومن والاه. والنتيجة :

1) الاحتفال بمقام التكسب وإهمال مقام التأدب (المقام الأول خطابي / مستمعي والثاني شعري)،

2) إلغاء البعد الشعري من بلاغة الجرجاني، وهو مرجعها ومعيارها،

3) عدم استيعاب تفريق العمري وكِبيدي فاركا بين المقام الشعري والمقام الخطابي، وتشويه تصور العمري، كما تقدم،

4) عدم فهم قول التوحيدي بزيادة البلاغة على الإفهام الجيد...الخ.

أما بعدُ، فإن الحديث عن المقام في «الخطابية»، والتداول الخطابي، طريق مُمهَّد مسلوك؛ أوصله أرسطو إلى أعماق علوم الإنسان من خلال مبحثي الإيطوس والباطوس، ومده الجاحظ إلى أعماق العادات والتقاليد المرعية في الخطابة العربية، ودفعه بيرلمان إلى عمق القيم والرؤى حسب المجتمعات والإبدالات المعرفية. فلا مجال للتخرُّص والأحاديث الملفقة التي تلتبس على من لا اختصاص له.

أما في الشعرية فإن الحديث عن المقام، والمقامية، والمقصدية، ومراعاة الأحوال، ليسَ غائبا وحسبُ، بل إنه ليبدو قَادحاً في الشعرية نفسِها باعتبارها نزوعا ذاتيا وإغرابا

وتمردا عن المقامات والضرورات. هذا النزوع غير المقامي هو طابع الطليعة الشعرية عبْر التاريخ.

أما بالنظر إلى «المنجز الشعري» فإن هناك مجالا واسعا للحديث المقامي في الشعر الكلاسيكي، بوجه خاص، وهناك أيضا إمكانية لتوسيع مفهوم المقام ليشمل كل المنتوج الشعري. فحين نتحدث مثلا عن «مقام الخطاب»، أو «المقام الحضاري»، أو «مقام الإنشاء»، فإننا نَدخُل في تفسير الظواهر الشعرية؛ فمهما خفي مَقصدُ الشاعر فإنه موجود ضمنيا في إنشائه باعتباره عملا تواصليا، كما بينا في مقدمة الكتاب. وقد يسر انتقالنا بين المقام الخطابي والشعري أمران : أولهما طبيعة الشعر الكلاسيكي الذي كنا مشتغلين به، والثاني اهتمامنا في أوائل الثمانينيات بالبنيوية التكوينية التي تهتم برؤية العالم.

المشكل بالنسبة للأستاذ يحياوي هو أنه يحمل تصورين متنافرين؛ يحاول أن يحشوَ أوسعهما في أضيقهما، ويستضيفَ أغناهما عند أفقرهما : تصورٌ شموليٌّ ناتج عن أصداء التنظيرات التداولية والمعرفية الإدراكية الحديثة، من جهة، وتصورٌ خَطابيٌّ مُختزلٌ مُبَسَّطٌ ومُبَسِّطٌ، استقاه من بلاغة الانحسار، من جهة ثانية. فحين سمع بالمقام التداولي العام، في أجواء التجديد والتحديث، بحثَ في التراث البلاغي العربي (لأسباب هو أعلم بها) عن أي حديث يتضمن «م ق م» فلم يجده عند الجرجاني، ومَن حوله من ممثلي بلاغة الانتشار، فانحدر من هناك إلى عصر الانحسار، حيث وجد اللفظ (م ق م) متداولا، بل مُعْيَراً مَعيرةً كمية شكلية (بل رقمية)، «لا يثير أي إشكال، ولا يطرح أي سؤال»، فتبناه. أخذ من بلاغة الانحسار مقاماً لا يستوعبُ المقام الشعري الافتراضي، ولا المقام الخطابي الحواري في أبعاده النفسية والأخلاقية والاجتماعية والقيمية عامة، وشرعَ في تطبيقه على كل النتاج الشعري والخطابي، وعلى البلاغة بتشعباتها غير المتناهية.

وُوجه هذا التعسف بالتمرد فنُصبتْ المشانق لكل من لا ينصاعُ لتصور بلاغة التَمقيم والتسييق والتقصيد والتسويق : تناطحت الألفاظ فرُفس الجوهرُ، أعدمَ كتاب أسرار البلاغة بإعدام ازدواج المعنى، وأعدَم الدلائل بحصر البلاغة في النظم النحوي وبإقحام المقامي التداولي في الصوري المجرد، وأعدم شعر التأدب ببتر كلام ابن وهب وإحلال هامشه محل مركزه...الخ. ثم جاء الدور على العمري فأعدم تصوره للمقام الشعري والبلاغي العام. وسيأتيك البيان والبرهان بتفصيل.

1-3 - التأدب والتكسب

من الأفكار التي ترسخت عند دارسي الشعر العربي نسبتُه إلى التكسب، أو «الكدية» و«النهم الكريه»، كما قال أحدُ الفلاسفة مقارنا بالبعد الأخلاقي للشعر اليوناني. وقد ساهمت الحركة الرومانسية، والإلتزامية الوجودية، والواقعية الاشتراكية...الخ، في تعميق الشعور بتكسبية الشعر العربي واستهجانها. ساهم في ذلك كون كبار الشعراء في العصر العباسي وما بعده من المتكسبين. وقد تأسف أحمد شوقي نفسه – تحت ضغط النقد الرومانسي – من كون تسعة أعشار ديوان المتنبي في المدح التكسبي.

وكان يُنتظر، بعدَ هذه الموجة التي ترتهن وجاهتُها بظرفها (وقد ولى)، أن يُعاد تقويم المنتوج الشعري العربي القديم تقويما شموليا يُميز تِبره من ترابه. فيترك ما للتاريخ للتاريخ والعبرة، وما للحياة للحياة. شعر الحياة هو الوجه الآخر المناقض لشعر التكسب، ونشتق من كلام ابن وهب فنسميه «شعر التأدب». والتأدب كما سيأتي بتفصيل هو استكمال إنسانية الإنسان.

شعر التأدب هو يقومُ الشعراءُ، ومحبُّو الشعر ومتذوقوه، بصناعة ديوانه حاليا على الشابكة، إنشاداً وغناءً. إنها حركة تدوين جديدة تجري على الشابكة بدون صخب نقدي، أو حذلقة معرفية، أساسُها مشاركةُ الآخرين في الاستمتاع بالـمُعجِب من الشعر، والتعليقُ عليه وعلى الإنشاد والغناء. ما على من يريد أن يطل علِى هذا العالم إلا أن يكتب على اليوتيوب اسم ابن زريق البغدادي، أو عنوان قصيدته : «لا تعذليه»، أو اسم متمم بن نويرة أو مالك بن الريب، أو البردة، أو اسم واحد من مجانين الشعر، أو حكيم من حكمائه، ليرى إلى أين يتجه الاختيار. وقد أنجزتُ دراسة موسعة لقصيدة ابن زريق، تناولتُ فيها هذا البُعد، ستظهر ضمن كتاب ...الخ،المشروع مهم جدا، يمكن أن يكون موضوعا لعشرات الأطروحات، إنه عكاظ جديد، وحركة تدوين جديدة تنفي ما ينفيه الذوق والمعرفة والقيم الحديثة.

في المتن الذي نسائله احتفالٌ بقولِ الشعر تكسبا وإهمالٌ لقوله تأدبا! وهذا موقف غريب، ولكنه مفهوم. فهو ناتج عن «تمقيم» البلاغة تمقيما خطابيا ضيقا، فما لم يكن مستوفيا منه للشرط المقامي السوقي (من السوق) بكل أطرافه المتبادلة للبضاعة لا يجد مكانه في «التبالغية»..

مقام التأدب ومقام التكسب بين البلاغتين

تصور ابن وهب نموذجا

خصص ابن وهب 21 صفحة من «باب العبارة»، من كتابه البرهان في وجوه البيان، للحديث عن الشعر (ص : 129 149)، ختمها بالفقرة القصيرة التي وظفها الأستاذ رشيد يحياوي في كتابه.

فماذا قال ابن وهب قبل هذه «الفقرة الخاتمة»، وما معنى كونها خاتمة؟ إليك فيما يلي خطوات بناء تصور ابن وهب للشعر، لتقارنه بالتصور الذي قدمه الباحث ضمن حجج «تمقيم البلاغة».

بدأ ابن وهب بالتنصيص على الطبيعة الوجدانية للشعر، فقال :

1 - «والشاعرُ مِن شعُر يشعر فهو شاعر، والمصدر الشعر. ولا يستحق الشاعر هذا الاسم حتى يأتي بما لا يشعر به غيره...فكل من خرج من هذا الوصف فليس بشاعر، وإن أتى بكلام موزون مقفى...» (ص 129).

أولا : سَجِّلْ، أنارَ اللهُ عقلَك، المسافةَ الفاصلة بين التعبير عن الشعور بما لا يشعر به الغير، وبين الاستجابة لسوق التكسب حيث تهيمن إرادة الآخر، ويُنفى وجدان الشاعر.

ثانيا : تَذكَّرْ أن ابن وهب كان معاصرا لقدامة (ماتا معا سنة 337 ه)، وأن قدامة جعل الوزنَ السمةَ الأولى المميزة للشعر. ولذلك فكلام ابن وهب أقربُ من تصور أرسطو والفلاسفة المسلمين بالنسبة للموقف من الوزن في الشعر[1].

فكونُ «الشعر في الشعور بما لا يشعر به الغير» يباعد بين الشعر والمقامية الخطابية، من جهة، وبين الشعر ومطلق الوزن.

2 - ثم قال ضاربا بالمقامية الخطابية عرضَ الحائط

«وللشاعر أن يقتصد في الوصف، أو التشبيه، أو المدح، أو الذم، وله أن يبالغ، وله أن يسرف حتى يناسب قول المُحال ويضاهيَه. وليس المستحسنُ السرفُ والكذبُ والإحالةُ في شيء من فنون القول إلا في الشعر» (ص 146).

---

1 - قدامة بن جعفر استفاد من المنطق في بناء السؤال وتنسيق الجواب بين فصول الكتاب، وابن وهب وظف التمييز الأرسطي بين الشعر والنظم.

وبعبارة أخرى أكثر وضوحا : «ولا يُستحسنُ السَّرفُ والكذبُ والإحالةُ في شيء من فنون القول إلا في الشعر». وهذا كلام بعيد، كما سترى، عن التمقيم الخطابي، وبعيد عن البلاغة المختزلة؛ كلام ينتمي إلى بيئة حية متحركة لا يمكن أن يفهمه، أو يستسيغه، بلاغيون عاشوا في عصر ماتت فيه الفلسفة، وتحولت نار الشعر إلى رماد.

3 – وقدم تفصيلا للمديح، فقال :

«من المديح : المراثي، والافتخار، والشكر، واللطف في المسألة، وغير ذلك مما أشبهه، وقارب معناه». (ص 135).

هكذا فصَّل غرض المديح، أو مقام المديح، ولم يخطر بباله أن يشوبه بسوقية التكسب. وهذا التفصيل يجعل مقايضة «التكسب» بـ «المدح»، والانزلاق من الأول إلى الثاني، كما فعل الأستاذ رشيد يحياوي، إنزلاقا معرفيا وقيميا غير مقبول. وهذا المعنى الذي أعطاه ابنُ وهب للمديح متأثرٌ بالتأويل الفلسفي لنظرية المحاكاة حيث صار المدح يضم كل صور التحسين، وضده الهجاء الذي يضم كل صور التقبيح، وبينهما المطابقة التي تحمل جرثومة الميل إلى هذه الجهة أو تلك. فتقسيم ابن وهب الشعر إلى «أصناف أربعة» تنضوي داخلها فنون كثيرة مُتأثرٌ بالتحويل الفلسفي القيمي التالي، كما بسطناه في البلاغة العربية، ونلخصه هنا في الصيغة التالية :

[المدح +]، [الهجاء ــ]، [الحكمة+-]، [الهزل - +].

4 – والشعر عند ابن وهب صناعة في اللغة، تفاعل بين الذاتِ الشاعرةِ بما لا يشعر به الغير، وبين اللغة التي يشترك فيها القوم. وليس مجرد تَلفيق لما يناسب أسواق التكسب والكدية، قال :

«والذي يسمى به الشعر فائقا، ويكون فيه إذا اجتمع مستحسنا رائقا : صحة المقابلة، وحسن النظم، وجزالة اللفظ، واعتدال الوزن، وإصابة التشبيه، وجودة التفصيل، وقلة التكلف، والمشاكلة في المطابقة. وأضداد هذه كلها معيبة تمجها الآذان، وتخرج عن وصف البيان» (ص 139).

5 – ما هو الشعر الذي يحمل هذه المواصفات؟

5 - 1 – عرَضُ ابنُ وهب – كما فعل الجرجاني في مقدمة الدلائل – وجهةَ نظر مثيري الشُّبه من المتزمتين، ثم توجه لبيان فضل الشعر. فقال :

«وقد كره قوم قول الشعر واستماعه».

لم يحدد مَن هم هؤلاء القوم، لأنهم بدون وزن، والرد عليهم بسيط، قال : «وإنما الشعر كلام موزون، فما جاز في الكلام جاز فيه».

هذه حجة منطقية عضدها بحجة تاريخية ودينية فقال : «وقد سمِع رسول الله، صلى الله عليه وسلم، الشعر واستنشده، وأثاب عليه، وأُنشد في مسجده على منبره». (ص 130).

5-2 - وبعد رد الشبهة، وتحقيق المشروعية، تعرض للوظيفة. فذكر أن أرسطو يعتبر الشعر «حجة مقنعة...»، والنبي (ص) يعتبره حُكْما. لينتهي إلى دوره التأديبي، موردا قول من قال :

«حَسْبُكَ من الأدب أن تروي الشاهد والمثل»، والشعر هو معرض الشواهد والأمثال. (ص 134).

ولكي نفهم قيمة كلمة «أدب» و«التأدب» في تصور ابن وهب (وهو جزء من تصور عصره) نعودُ إلى مقدمة كتاب البرهان حيث احتفل بالعقل بشكل باهـر، وقسمه إلى «موهوب» و «مكسوب»، أي مكتسب. فالعقل الموهوب غريزي، هو الاستعداد الفطري للإنسان، والمكسوب هو الذي يتكون بالتأدب، قال :

«والعقل المستفاد بالأدب لا يتم إلا بالعقل الغريزي». وشبه الأولَ بالبدن والثاني بالغذاء. ويمكن أن نقول بلغتنا اليوم أن الأول «هارد وير» والثاني «سوفت وير» : جهازٌ مادي وبرامج لتشغيله. بدون البرمجيات لا حياة للجهاز، ولا فائدة منه. كلام جميل.

كلام في عمق الحوار الفلسفي واللساني حول المعرفة والإدراك؛ بين الحواس والملكات العقلية الكامنة، أو المتكونة عبر العصور. هذا هو «سوق ابن وهب» لمن رغب في التسوق عنده، أما مَن انحطت همته من الشعراء عن هذا المستوى، وأراد أن يبتذل بضاعته فلا يبقى أمامَه غير سوق التكسب. وعليه حينئذ أن يتنازل عن شعوره ويُحلَّ محله شعور من سيدفع له.

6 - عندما أنهى ابن وهب هذا التصور الرفيع لمعنى الشعر، وأدواته، ووظيفته التأديبية، أي التعقيلية التخليقية، وضع حاشية فرضها واقع إفساد الشعر في عصره،

نفل. وكأنه يستثني مما سبق : «وينبغي لمن كان قوله للشعر تكسبا لا تأدبا أن يحمل .ى كل سوق ما ينفق فيها...»، أي ليس عليه أن يلتزم بوجدان ولا ببناء لغوي، ولا .ذب...الخ، يكفيه أن يعرض في كل سوق ما يطلبه المشترون.

هكذا ينبغي أن تُقرأ كتبُ التراث. يجب أن نصل إلى الروح والنسق، أن نحترم ستراتيجيات المؤلفات. فابن وهب قدم ما اعتبره شعرا بشروطه، وجعل وظيفته في تأديب، أي التعقيل والتخليق، ثم استُثني في نهاية المطاف، كما لو قال : أما إذا كنت من التجار فاقصد السوق، وهي التي ستحدد لك نوعَ البضاعة، لست محتاجا لا إلى وجدان يشعرك بما لا يشعر به غيرك، ولست محتاجا لحجية أرسطو، ولا حكمة الرسول أو حكمه، ولا للتأديب الذي جعل السلف الشعر مرجعا من مراجعه، وعُمدة من عمده.

ولعل متيقظا متنبها يسألني : كنت تتحدث عن التعقيل، وها أنت تضيف تخليق، فمن أين أتيت به؟ وجوابي أنني أتيت به من نفس المنظومة، من قول رائع لابن وهب يُرجع التخلق إلى التعقل، يقول عن الإنسان : «وإنما فضَّله الله على سائر جنسه بالعقل الذي به فرق بين الخير والشر، والنفع والضر» (ص 51 52-). «الفضل» طريق جعل الله الطريق إليها في العقل، إذ به يقع التكليف. بالعقل فرَّقَ لإنسانُ بين الخير والشر، وما زال يجتهد في ذلك، فتحقق له «الفضل»، أي الزيادة والسُّمو على كثير من الخلق.

أما بعد، فقد تبين الآن أن الأستاذ رشيد يحياوي ترك النص وأخذ هامشه، وبنى عليه تبالغه! فأعطى صورة غير حقيقية عن البلاغة العربية، ولم ينصف الشعر لعربي، وحمَّل ابنَ وهب مسؤوليةً هو بريىءٌ منها. إن تَحْويلَ «قَوْل الشعر تكسبا» إلى هامش الشعر العربي وتنقيصَه ليُعدَّ، في نظرنا، من أحسن ما أنتجته البلاغة العربية القديمة، ولذلك فالتنويه به وإعادته إلى مركز الاهتمام، والبناء عليه، نكسةٌ أخلاقية ترفضها حساسية العصر الحديث. انتهى.

* * *

1 - 4 - الكونية والعِندية

هناك وهم يقع فيه الدارسون غيرُ المسايرين للحركة العلمية الكونية في عصرهم، ويزكيه عندهم بعضُ العارفين بما يجري من غير المندمجين في حركيته

2 - البلاغة العامة : التعريف والمنظومة المصطلحية

2 - 1 - التعريف : ما البلاغة[1]؟

أ - إشكالية التعريف

بالرغم من وجود عنصر جوهري يُعيد الأجزاء والتجليات إلى أصل واحد فإن البلاغة كأغلب العلوم الإنسانية أو كلها مفهومٌ تاريخي يتغير بحسب الثقافات والحقب : فمفهومها عند الجاحظ[2] وابن سنان الخفاجي مثلا بعيد كل البعد عن مفهومها عند عبد القاهر الجرجاني والسكاكي، ومفهومها عند كل هؤلاء (أي إلى حدود القرن السادس الهجري) بعيد عن مفهومها عند الصلاح الصفدي وابن حجة وغيرهم من بلاغيي العصور المتأخرة. ونظيرُ هذه الاختلافات الملحوظة في الثقافة العربية موجود ومرصود بقوة في الثقافة الغربية؛ من أرسطو إلى بيرلمان. وقد تصدى مجموعة من الباحثين لهذا الموضوع بشكل جلي خلال العقود الأخيرة من القرن الماضي ساعين لكشف سر البلاغة وجوهرها الموحد.

يقول أوليفيي روبول في مقدمة كتاب البلاغة (La rhétorique) الصادر سنة 1984: «الغرض الأول من هذا الكتاب هو مساعدة قارئه على معرفة ما يقصده حينما يستعمل كلمة «بلاغة» (rhétorique). إن للكلمة، بدون شك، عدةَ دلالات، ولكننا نريد أن ندلل، وهذا هو هدفنا الثاني، على أنها منسجمة، وتحيل على حقيقةً واحدة هي البلاغة»[3].

وبعد ذلك بحوالي عشر سنوات يقول ميشيل مايير في كتابه : قضايا البلاغة الصادر سنة 1993 : «عرفت البلاغة على مدى تاريخها الطويل، عددا من التعاريف المتفاوتة القرب والبعد، تتنافى أحيانا ولكنها تتداخل أحيانا أخرى تداخلا جزئيا. وإلى اليوم مازلنا مضطرين لمواجهة غياب الوحدة في هذا المجال، كما لو أن الضبابيةَ واللعنةَ الأصليتين اللتين ألصقتا بها قديما ما زالتا تطاردانها»[4].

لكل ما تقدم تظهر الحاجة دائما إلى إعادة تعريف البلاغة كلما ظهر إبدال معرفي جديد. وقد عرضنا لبعض مظاهر هذا الاختلاف في كتابنا : البلاغة الجديدة.

---

1 - هذا التعريف شرط للتفاهم ولذلك نجد أنفسنا مضطرين لإعادة نشره هنا، وهو مفتوح للإجتهاد.

2 - وقد عرض الجاحظ نفسه عددا من التعاريف منسوبة لأمم مختلفة (الهندي والفارسي) ولعدد من العلماء. (انظر القسم الأول من البيان والتبيين).

3 - Olivier Reboul. *La rhétorique*. P. 5.

4 - Michel Meyer. *Questions de rhétorique. Langage, raison et séduction*. P.15-16.

وإذا كان بوسع منتج الخطاب البلاغي في سياق تاريخي معين أن ينظر من زاوية خاصة فيغلب مكونا علىَ مكون ويعتبره أساسَ البلاغة أو سرَّها كما عبر القدماء فإن مؤرخها، والراصد لنظريتها العامة مطالب باستيعاب كل الرؤى، وفهم سر انتسابها إلى البلاغة؛ أي أنه مطالب بكشف الجوهر المشترك الكامن بين كل التوجهات التي تحمل هذا الاسم، وليس من حقه أن يزكي أحدها أو يقصي الآخر إلا في إطار عمل نقدي لبناء نسق جديد، أي حين ينتقل من التأريخ إلى التنظير، وقد يحدث ذلك في إطار المؤلف الواحد.

هذا هو السؤال الذي قادنا، بعد تحقيق أعمال جزئية في مجال الشعرية (علم الشعر) والخطابية (علم الخطابة)، إلى محاولة تنسيق تاريخ البلاغة العربية تنسيقا يستوعب كل توجهاتها في كتاب البلاغة العربية أصولها وامتداداتها وذلك تمهيدا لطرح السؤال الذي أرق الباحثين المحدثين : ما البلاغة؟ الذي جاء صريحا في آخر أعمالنا : البلاغة بين التخييل والتداول.

ب- البلاغة والمحيط المعرفي

من أسباب اضطراب مفهوم البلاغة كونها ملتقى لعلوم مختلفة لكل منها علقةٌ بالخطاب وحاجةٌ إلى استنطاقه وكشف جانب من أسراره. ولذلك كان حازم القرطاجني يعتبر البلاغة، بحق، «علما كليا» يستند إلى علوم أخرى لا بد من تحقيق الكفاية منها قبل اقتحامه، وهي علوم اللسان بما فيها من نحو واستدلال. ولهذا الاعتبار شبهها بالطب، وشبه المتسرعَ في معالجة قضاياها بالشخص الذي قضى ليلة في مطالعة كتب الطب، وفي الصباح حرر وصفة لصديقه المريض فعجل برحيله إلى العالم الآخر. وكان حازم ينظر، في هذه الصورة، إلى علماء الكلام الذين ينطلقون من بعض مبادئ البلاغة للحسم في قضايا عقدية عويصة. غير أن الإحاطة بكل العلوم المتدخلة في المجال البلاغي مما تضيق به الأعمار وتنقطع دونه أسباب الأفراد. «وكيف يظن إنسان (حسب عبارة حازم نفسه) أن صناعة البلاغة يتأتى تحصيلها في الزمن القريب، وهي البحر الذي لم يصل أحد إلى نهايته مع استنفاد الأعمار». (منهاج البلغاء. 88).

ومن الملاحظ، عبر التاريخ، أن علاقة البلاغة بالعلوم المجاورة علاقة معقدة فهي أي العلوم المجاورة تُمد البلاغة بالعتاد الذي تحتاج إليه حين تكون للبلاغة سلطة وهبة، ثم تستفيد من هذه البلاغة في حل معضلاتها الخاصة كلٌّ في مجاله، ولكنها

ما إن تحس منها بخلل أو وهن حتى تبادر إلى الإجهاز عليها والاستيلاء على أطراف من أراضيها. وهذا ما يمكن ملاحظته في حال البلاغة العربية التي تغذت من النحو والمنطق في لحظة نشأتها وازدهارها كما بينا في كتاب البلاغة العربية ثم اختنقت بهما عند انكماشها. كما يلاحظ في أعمال شراح السكاكي ومنسقي البديعيات (السجلماسي وابن البناء)،

ويمكن تتبع هذا الأمر بجلاء في الثقافة الحديثة، منذ بداية عصر النهضة إلى الآن. فبعد ازدهار وتوسع عرفتهما البلاغة القديمة عربية وغربية على حد سواء ساهمت ظروف مختلفة في انكماشها فتخلت عن مناطق واسعة كانت تحت سلطتها، وصارت مجرد لوائح من الصور البديعية منفصلة عن النص والإنسان (تحمل معها نصا محنطا، في شكل أمثلة مكرورة مفتعلة، وتخاطب إنسانا لم يعد له وجود في هذا العصر، الإنسان الذي يعرض فاطمة وأختها في باب التخيير : تزوج فاطمة أو أختها)[1]. ولذلك ما إن بدأت علوم الإنسان واللسان تتأسس في عصر النهضة، من منطق ولسانيات وعلم نفس واجتماع (..الخ) حتى مدت يدها إلى علم البلاغة لحل بعض مشكلات الخطاب التي تخصها فوجدت البلاغة غائبة عن الميدان، فاقتحمت موضوع الخطاب مجيبة عن الأسئلة التي تهمها حينا ومتجاوزة ذلك إلى اقتراح أجوبة تختص بها البلاغة حينا آخر. وبذلك التجاوز كونت لها ما يشبه المستعمرات في أرض البلاغة من قبيل: منطق الحجاج، والتداوليات، ولسانيات النص، وعلم النص (الأدبي)، وسميائيات النص الأدبي، والشعرية اللسانية، والنقد النفسي، والنقد السوسيولوجي..الخ. فمن بين النقاشات التي دارت بين اللسانيين التساؤل: هل ينبغي اشتقاق الشعرية من داخل قواعد نحو اللغة العادية، أم ينبغي بناء نحو خاص بها؟

(وزادت المسألة تعقيدا في المجال العربي بتعايش هذه المباحث مع المباحث الجزئية التقليدية التي ظلت تحتفظ بكيانها المحنط غير عابئة بما يجري حولها، مثل: علم القافية، وعلم العروض، والمنطق (في بعض البيئات العتيقة). ففي كثير من جامعاتنا تتعايش هذه العناوين أو بعضها، تعايش تجاهل، دون ما حرج أو تساؤل عن تداخلها وتخارجها، وعما إذا كان الغرض من تدريسها هو مجرد التأريخ أم التوظيف، إذ لكل من الغرضين طريقةٌ ومناهج).

---

1 - آخر مرة سمعت هذا المثال كانت الأحاديث الحسنية الرمضانية بالمغرب لسنة 2006، استعمله الأستاذ ابن حمزة، وهو، مثلي، من خريجي كلية الآداب بفاس.

وعندما وصلت عملية الفصل بين العلوم الإنسانية في العصر الحديث إلى مداها في إطار التخصص وتدقيق البحث عادت الأسئلة النسقية إلى الواجهة؛ فلم يعد السؤال الجوهري هو : أين يقف هذا المبحث ويبدأ المبحث الآخر، بل صار السؤال هو كيف تتداخل الحقول وتتفاعل في إطار تكامل المعارف وتداخلها؟

ولذلك بدأ المحققون من الباحثين في مجالي التداول الحجاجي (منطق الحجاج) ونظرية الأدب وعلم النص يكتشفون أن ما يبحثون عنه، في تناولهم لشتى أنواع الخطابات الاحتمالية المؤثرة، موجود في علم عتيق أصابه الإهمال حتى تلاشت معالمه، هذا العلم هو البلاغة.

نحيل هنا على أربعة من الأعلام الكبار في مجال تنظير الخطاب، هم عالم المنطق شاييم بيرلمان، والناقدان الأدبيان تزفيطان تودوروف و تيري إجلتون وعالم اللسانيات فان ديك. فالأول وهو رأس مدرسة متميزة في مجال المنطق يصرح (في مقدمة كتاب (مشترك) بعنوان : مؤلف في الحجاج، الخطابية الجديدة ويكرر هذا التصريح في مقدمة كتاب آخر بعنوان : إمبراطورية الخطابية بأنه فوجئ وهو يسعى إلى وضع منطق للقيم يوازي المنطق الصوري الرمزي بأن ما كان يبحث عنه موجود في علم قديم اسمه البلاغة، وهو يقصد بلاغة أرسطو بالتحديد. ولذلك عكف على دراسة هذه البلاغة وإعادة صياغتها في الاتجاه الذي يخدم غرضه، وهو منطق الحجاج، دافعا بريطورية أرسطو نحو الجدل مبعدا إياها عن السفسطة. أما الثاني والثالث (تودوروف، وإجلتون) فقد انتهى بهما البحث عن جوهر الأدب ونظريته إلى أن من الأجدى البحث عنهما ضمن نظرية الخطاب، هذه النظرية التي كانت موضوعا لعلم البلاغة باعتبارها نظرية نقدية عامة كما صرح إجلتون. لقد انتهى تودوروف - وهو علم متميز في مجال البحث عن الأدبية في إطار قراءة نقدية لنظرية الشكلانيين الروس والفرنسيين معا - بعدَ استقصاء لتجليات الأدبية عبر التاريخ من نظرية المحاكاة إلى جمالية القرن الثامن عشر وما بعدها، إلى أن الأجدر من البحث عن الأدبية هو البحثُ عن الأدب كجزء من الخطاب. وصرح إجلتون في نهاية بحثه عن نظرية للأدب أنه تلافيا للجري وراء نظرية قد تكون مجرد سراب يجدر بنا أن نبحث عن الأدب باعتباره ممارسة خطابية، فبقدر ما هنالك من خطابات هناك طرق لدراستها، ولكن الطريقة التي تلائم الموضوع الذي هو بصدده، بعد كل تلك الرحلة، «هي التي تهتم بأنواع الآثار التي ينتجها الخطاب، وكيف يتوسل

ى إنتاجها»[1]. وهذا «ما تتكفل به على الأرجح (حسب عبارته) الصيغةُ الأقدمُ من صيغ «النقد الأدبي» في العالم، تلك المعروفة باسم البلاغة. فالبلاغة، وهي تمثل أقدم صيغة من التحليل النقدي تلقاها الناس من المجتمع القديم إلى القرن الثامن عشر، كانت تقوم بفحص الطرق التي بنيت بها الخطابات من أجل تحقيق آثار خاصة. فهي لم تكن تهتم بما إذا كان موضوع عملها منطوقا أو مكتوبا، شعرا أو فلسفة، رواية أو تاريخا...». (نفسه).

أما الرابع والأخير، أي فان ديك، صاحب النظرية المتميزة في مجال علم النص، فقد صرح في دراسته الموسعة الملخصة لمشروعه العلمي بعنوان: النص بنيته ووظائفه، بأن علم النص الحديث هو الوريث الشرعي للبلاغة. هذه مجرد نماذج، لأصحابها قيمة رمزية، كل في مجال تخصصه.

وقد اعتقد بعض الباحثين، إلى حين، أن الأسلوبية يمكن أن تقدم بديلا حديثا للبلاغة، بديلا يتسم بالوصفية المنتجة بدلا من الطابع المعياري الذي ألصق بالبلاغة القديمة، غير أن الأسلوبية ما إن حاولت تثبيت كرسيها على الدكة التي كانت تستقر فيها البلاغة باطمئنان حتى اهتز من تحتها ومال على جانبه لانكسار إحدى قوائمه المتمثلة في البعد التداولي، وهذا ما أبرزه هنريش بليت في دراسته المركزة: البلاغة والأسلوبية، الذي أسعفنا الحظ بترجمتها.

هكذا إذن تُطل البلاغة القديمة على الدارسين المحدثين كلما حاولوا تدقيق البحث وتنسيقه في مجالي التداول الخطابي والتخييل الشعري، بالمفهوم العام للشعر. ومن هنا بدأ السؤال يطرح حول إمكانية قيام بلاغة عامة تستوعب المجالين. وخاصة وقد أدى البحث عن الخصوصية الجوهرية للشعر، فيما ترجم ربما خطأ بلفظ الأدبية، إلى تقليص المجال الشعري وإفقاره وهذا ما اهتم به بعض الدارسين مثل ج جينيت حين حديثهم عن البلاغة المختزلة).

وقد برهنت هذه العودة النشطة للبلاغة على أنها تجيب عن أسئلة لا يمكن للمداخل الأخرى أن تجيب عنها. إن البلاغة يمكن أن تغير جلدها ولكنها لا تختفي إلا لتظهر في لباس جديد. يقول أوليفيي روبول بهذا الخصوص: «البلاغة ضرورة لا غنى عنها، لذلك فإننا لا نجتث بلاغة إلا لإنشاء بلاغة أخرى. وهذا ما يشهد به التاريخ. فبعد أن سقطت في نسيان يطبعه الاحتقار إلى نهاية القرن التاسع عشر،

---

1 - Terry Eagleton. Literary Theory. An Introduction. P. 207

عادت إلى قوتها خلال الستينات [من القرن العشرين]، فانتبهنا إلى أننا نستعين بها في الإشهار والسياسة والتعليم...»[1]؟

وبفضل الجهود المبذولة في مجال كشف النسق البلاغي وفاعليته في مجالات الخطاب المتعددة، وبفضل الدقة التي يتميز بها التناول البلاغي للخطاب نلاحظ أن البلاغة صارت اليوم منطقة مشتركة بين العلوم، تصدر مفاهيمها إلى المجالات الأخرى، فأصبح لكل خطاب بلاغة : بلاغة. ذلك أن لا علم يستطيع أن يستغني عن البلاغة باعتبارها أداة الفهم والإفهام وأداة التأثير والاستمالة.

وهذا ما حذا بإحدى الباحثات، في إحدى الندوات، إلى التنويه بالبلاغة وشكرها لأنها سمحت لعلماء مختلفي التخصصات بالتخاطب والتفاهم[2].

ج - البلاغة إنشاءً والبلاغة علماً

أما بعد هذه التمهيدات، فمن حق من درس في جامعاتنا من المحيط إلى الخليج أن يسألني الآن : عن أية بلاغة تتحدث؟

في البداية، لا بد من الإشارة إلى أن البلاغة تنصرف حسب السياق إلى أحد معنيين، أو إليهما معا : المعنى الأول : الكفاءة التعبيرية، أو حسن الكلام، وهما يتضمنان الفعالية والإعجاب، فالكلام البليغ هو الكلام الفعال أو المعجب أو هما معا، بزيادة أو نقص من هذا العنصر أو ذاك.

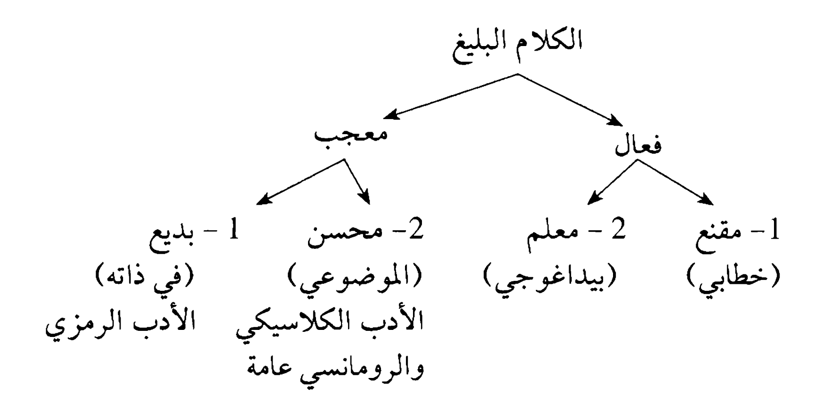
---

1 - Olivier Reboul. La rhétorique. P. 7.

لا يتسع المقام لتفصيل الأسباب التي أدت إلى تقهقر البلاغة في المجالين العربي والغربي معا. فهناك الانكماش المعرفي العام، ثم تقليص مفهوم الأدبية بتأثير التوجه اللساني في مجال الشعرية، وهيمنة المفهوم الرومانسي والرمزي على مفهوم الشعر، وكذا هيمنة الفكر الوضعي الديكارتي الذي همش البعد الحجاجي للخطاب (كما عبر بيرلمان). فقد ساهمت هذه العوامل كلها في تضييق مفهوم البلاغة حتى صارت بلاغة مختزلة كما عبر عن ذلك جيرار جينيت في مقال له مشهور بهذا العنوان : البلاغة المختزلة.

2 - التقيت بهذا التصريح في أحد الكتابين التاليين :

De la Métaphysique à la rhétorique. : أو Figures et conflits rhétoriques.



والمعنى الثاني : هو العلم الذي يصف هذه الكفاءة وهذا الحسن. وحديثنا ينصرف إلى المعنى الثاني، ولكنه يستجلب من حين لآخر المعنى الأول ويتضمنه تضمن المنهج لموضوعه.

ومن هنا نقول : البلاغة هي علم الخطاب المؤثر القائم على الاحتمال : وأنا أتمسك برقبتي هاتين الكلمتين : الاحتمال والأثر، وسأحاول بيان المقصود والمناسبة.

الخطاب الاحتمالي، كما قال ريكور، هو الخطاب الذي يمتد بين الاعتباط (أو الهذر) في أسفل السلم والاستدلال البرهاني في أعلاه. الخطاب الذي تستوعبه الصيغة القديمة التي انشغل بها الفلاسفة المسلمون في حديثهم عن «التصديق» و«التخييل». فإذا أبحنا لأنفسنا، في إطار التراث نفسه، أن نقايض مؤقتا لفظ التخييل بلفظ الكذب، كما استعمله القدماء في مجال النقد الأدبي (في قولهم : أعذب الشعر أكذبه)، وهو ما يُعبَّر عنه أحيانا ب«الكذب الفني»، فيمكن أن نقول بأن الخطاب التداولي (الخَطابي) صدق يحتمل الكذب، والخطاب التخييلي (الشعري) كذب يحتمل الصدق، على أن نستحضر لفظ «الادعاء» في الحالتين : ادعاء الصدق فيما يحتمل الكذب، وادعاء الكذب فيما يحتمل الصدق، فالاحتمال وليد الادعاء. وربما يساعد الحوار، أو النزاع، بين خصوم نص أدبي تجاوز بعض الحدود وبين المدافعين عنه في فهم المقصود من «ادعاء التخييل» أو «الكذب الفني». فالمدافعون يصرون على أن الشخصيات أو الصور كائنات خيالية لا وجود لها في الواقع، في حين يصر الخصوم على أن النص يمثل حقيقة موقف المنشئ).

ومن هنا فإن الخطابين التداولي / الحجاجي والتخييلي / الشعري خطابان احتماليان، وبذلك يكونان موضوعين للبلاغة. ونحن هنا نتحدث عن ثنائية

قطبية لضرورة منهاجية، أما من حيث الممارسة فإن التداخل بين الخطابين التداولي والتخييلي حقيقة واقعة تتفاوت مسافتها حسب النصوص والتيارات الخطابية عبر الأزمنة والحضارات (الخطابة العربية القديمة مثلا خطابة شعرية، كما بينا في كتابنا : في بلاغة الخطاب الإقناعي. ومن هنا تحدث كل من ريكور وروبول في مناقشتهما لقضية احتمال قيام بلاغة عامة للحجاجي والشعري، وقبول ذلك عند أحدهما ورفضه عند الآخر، عن منطقة التقاطع التي استعملا فيها معا لفظ région ذا الحمولة الجغرافية، أي الإقليم. وفي هذا النطاق يدخل جهد بعض الباحثين في بيان شعرية الحجة وحجية الصور. وهذا مبحث في غاية الأهمية والعمق.

ومن المعلوم أن أرسطو كان قد فرق بين عمل الشاعر وعمل المؤرخ من زاوية الواقع والاحتمال، فالمؤرخ يتحدث في ما «وقع»، أما الشاعر فيتحدث في «ما يُحتمل وقوعه». وهو ينظر هنا إلى الشعر الحكائي : التراجيديا والكوميديا أساسا[1].

وكان حازم في أعقاب الفارابي وابن سينا قد ضبط منطقة التداخل والتخارج بين الشعر والخطابة باعتبارهما طرفين في تكوين مفهوم البلاغة باعتبارها علما كليا ، كما سبق، قائلا :

«لما كان علم البلاغة مشتملا على صناعتي الشعر والخطابة، وكان الشعر والخطابة يشتركان في مادة المعاني ويفترقان بصورتي التخييل والإقناع [...] وكان القصد في التخييل والإقناع حمل النفوس على فعل شيء أو اعتقاده أو التخلي عن فعله واعتقاده [...] وكانت عُلقة جل أغراض الناس وآرائهم بالأشياء التي اشترك الخاصة والجمهور في اعتقادهم أنها خير أو شر [...] وجب أن تكون أعرق المعاني في الصناعة الشعرية ما اشتدت علقته بأغراض الإنسان... وكانت نفوس الخاصة والعامة قد اشتركت في الفطرة على الميل إليها أو النفور عنها»[2].

وهذا النص ينقلنا مباشرة إلى الجوهر الثاني للخطاب البلاغي وهو التأثير، في قوله : «وكان القصدُ في التخييلِ والإقناعِ حملَ النفوس على فعل شيء أو اعتقاده أو التخلي عن فعله واعتقاده».

وهو الشرط الذي يجعل يقين المنظر المتحمس يهتز قليلا أو كثيرا كلما اقترب من النصوص الشعرية الطليعية حيث القصد والمعنى معلقان ومن النصوص العلمية

1 - فن الشعر. الفصل 9.
2 - منهاج البلغاء. ص 19-20.

الواصفة التي تبدو محايدة. ولكنه لا يلبث أن يربط جأشه، ويحسم في الأمر لصالح موكلته. وهذا هو الإحساس الذي راود كبدي فاركا وهو ينشر أجناس خطابة أرسطو ويوسعها نحو الشعر والعلم، حين انتهى إلى القول :

«إن النص المجاني [أي غير الحواري] الذي لا يعد بلاغيا بالمعنى الدقيق ممكن التصور على العموم، وهذا شأن شعر مالارمي Mallarmé، أو دونيس روش Denis Roche، كما هو شأن الحجاج العلمي الذي يقترح حقائق عن موضوع غير مناسب علميا. غير أن ذلك غيرُ قابل للتحقيق، فليس هناك نص يشتغل خارج مقام تواصلي. كل نص إلا وهو ينتسب إلى جنس، وليس هناك جنس يمكنه أن يفلت من البلاغة، ذلك أن مفهوم الجنس هو مفهوم اجتماعي»[1].

وقد تقدم – ولا بأس بالتذكير – أن معنى انتساب النص إلى مقام ما هو أنه نص تواصلي، أي حواري، أي ينشد أثرا. وقلنا إن : «**الخطاب الذي تتناوله البلاغة هو كل خطاب يقتضي اثرا وتفاعلا بين متخاطبين فِعْليين (قائمين) أو مفترضين (متوقعين) درجاتٍ من التوقع، قد تقترب من الصِفر. وهذا الأثر لا يعدو أن يكون طلبا للتصديق (أو التسليم بدعوى أو أطروحةٍ) أو طلبا للتخييل والتوهيم.** ومعنى ذلك استيعابُ الخطابِ التداولي الحجاجِي كلِّه : من الإشهار إلى المناظرات، وكل أشكال الحوار والمناقشاتَ، من جهة، وكلِّ صور التعبير والتخييل الأدبي بالمعنى الحصري للأدبية، بما فيها الشعر والسرد وما تفرع عنهما، أو بني عليهما. ثم تتبعُ توظيف هاتين الآليتين الخَطابيتين في كل المجالات التي تُثبتُ فيه حضورهما قدرا من الحضور[2]. فانظر بقية الكَلام هناك، أي في الحديث عن المقام.

خاتمة : الموقف من البلاغة

واجهتِ البلاغةُ مواقفَ معاديةً في القديم، وغير متفهمة في العصر الحديث. ولسنا في حَاجة للحديث عن اللبس الذي أثاره السفسطائيون، وما ترتب عن ذلك من موقف معاد لها من طرف أفلاطون، فذلك متاح في كتب تاريخ البلاغة. وقد أعاد أرسطو الوضع إلى نصابه حين فرق بين الخطابة والسفسطة من جهة، وبين الخطابة والجدل من جهة ثانية معتبرا البلاغة تقنية تقدم الوسائل المناسبة للإقناع في كل حالة

---

1 - «Rhétorique et production». In Théorie de la littérature.

2 - وقد سبق لنا أن تناولنا قضية المعنى في الشعر، عند القدماء والمحدثين، وبينا كيف أن الغموض لا يعني غياب المعنى وانقطاع الصلة بين المرسل والمتلقي. انظر مقالنا : التلقي وإنتاج المعنى في الشعر.

على حدة، فهي أشبه بالطب؛ أي أنها لا تقدم الشفاء قطعا وفي جميع الأحوال (كما يزعم السفسطائيون)، بل تقدم وسائل العلاج في كل حالة على حدة.

وفي السياق العربي الإسلامي مواقف متشنجة من البلاغة أو من بعض مكوناتها. نجد أصداءها في رد الجاحظ على من قدحوا في البيان، كما نجده في رد عبد القاهر الجرحاني في مقدمة الدلائل على من «زهد في الشعر وحفظه، وذم الاشتغال بعلمه وتتبعه». (ص11 تح م. شاكر).

وقد استمر هذا الموقف إلى العصور المتأخرة، إذ نجد أديبا مغربيا عاش بين القرني 17 و18 (محمد الإفراني) يبذل قصارى جهده لتبرير الاشتغال بشرح أحد أشهر الموشحات الأندلسية قائلا في مستهل عمله: «ولعمري إن كل من لا يتعاطى الأدب، ولا ينسل لاجتلاء غرره، واجتلاب درره من كل حدب، ما هو إلا صورة ممثلة، أو بهيمة مرسله». (المسلك السهل ص 53 . تح م. العمري).

وهذا العنف في الرد يدل على مدى المقاومة التي يلقاها المشتغل بالأدب. وقد عقد هذا المؤلف فصلا خاصا للدفاع عن الاشتغال بالموشحات عنوانه: الزهر الغض في الرد على من عاتب في التوشيح أو غض». (ص143).

أما في العصر الحديث فقد عانت البلاغة من هيمنة الفكر الوضعي حين اعتمدت البداهة واليقين شعارا للعلمية، وقد بنى بيرلمان بلاغته الحجاجية على نقد منهاج ديكارت. وهذا ما جعل الدارسين يربطون عودة البلاغة بحركة ما بعد الحداثة، وهذا موضوع يطول شرحه.

2-2 - المنظومة المصطلحية للبلاغة العامة[1].

تمهيد: البلاغة العامة والبلاغات الخاصة

رغم انخراطنا في الحديث عن ضرورة خروج البلاغة من حالة الجمود والتحجر التي آل إليها حالها بعد «عصور الانحطاط» (نتيجة نضوب مَعين عُلوم الإنسان واللسان التي كانت تُغَذِّيها، وانفصالها عن الحياة التي كانت تُثير أسئلتَها، وعن النصوص الحية المتجددة التي كانت تثيرها وتتحداها ...الخ)

1 - أخذت مادة هذه الفقرة من مقال بعنوان: البلاغة العامة، النسق المصطلحي والخريطة النصية. نشر بالعدد 7-8 من مجلة البلاغة وتحليل الخطاب.

فإن بناء مفهوم عام يستوعب كل الخطابات المعتبرة بلاغية مازال يَلقى مقاومةً من المفاهيم التقليدية المتحدرة من التصورات القديمة المتوارثة (مثل: «علوم البلاغة» (المعاني والبيان والبديع)، وعلم الفصاحة، والبديع، والبيان... الخ)، أو الحديثة (مثل الأسلوبية والجمالية...الخ). كما يقع الخلط بينها وبين مباحث لها صلة بها دون تسجيل الفروق (مثل النقد الأدبي والتحليل السيميائي ولسانيات النص...الخ)[1].

وأنا لا أطلب من أحد أن يتخلى عن المنحى الذي اختاره، أو الاسم الذي سماه، قديما كان أم حديثا؛ كلُّ ماً أطلبه خاصة من المنخرطين في التجديد هو عدم استعمال «واو العطف» بين البلاغة والمباحث الأخرى التي يُفترض أن تنضوي تحتَها، أو تقومَ بديلاً عنها دون اتخاذ الاحتياطات المنهاجية الضرورية لرفع اللبس. فجعل البلاغة «أصلاً» حينا، و«قسيما» لفرع من فروعها حينا آخر، وفي نفس الحيز والسياق، يشوش على القراء، ويتركنا ندور في نفس المكان: نذهب مسافة ثم نعود إلى نفس البداية. لا أفهم قول من يقول: البلاغة كذا، فيقدم تعريفا شاملا للتخييل والتداول وما وراءهما، ثم يعود فيقول (واصفاً غيرَ مؤرِّخ): البلاغية والأسلوبية، والبلاغية والجمالية، والبلاغة والفصاحة، والبلاغة والمعاني، والبلاغة والبديع، والبلاغة والبيان، والبلاغة والنقد الأدبي، والبلاغة والإيقاع...الخ[2].

البلاغة مدخل عام شامل يستوعب المداخل الأخرى؛ يُكَيِّفُها وتكيفه، وإلا لا تستحق صفة العمومية. البلاغة لا تقبل «الجوار» على نفس الدرجة من السُّلم مع ما لا يدخل تحت سلطتها، لا تقبل أن تجاورها فروعها...الخ. طبعا هناك صعوبات، ولكن يجب، على الأقل، أن نُظهرَ أننا نُحسُّ بها في انتظار تَوَفُّرِ إمكانياتِ تجاوزها.

ومن المفاهيم التي ينبغي توضيح ما نعني بها في المقاربة البلاغية مفهوم الأدب، والأدب، وعلوم الأدب، عند القدماء، و«الأدبية» عند الشعريين المحدثين. لا بد من اختيار منظومة مصطلحية تعكس نسقا مفهوميا منسجما.

---

1 - هذا فضلا عن الخلط بين المفاهيم والصور، حيث يعطف الوزن على الإيقاع، والإيقاع على الموسيقى، والبيان، وتعطف الاستعارة على الصورة، والصورة على اللفظ، ...الخ.

2 - لا أتحدث هنا عمَّن جعل البلاغة جزءاً من صفة مشتقة منها، واشتملها بجزئها، خاصة إذا كانت تلك الصفة تعني «ادعاء البلاغة». أعني جعل البلاغة جزءا من «التظاهر بالبلاغة»، أي من التبالغ.

فإن بناء مفهوم عام يستوعب كل الخطابات المعتبرة بلاغية مازال يَلقى مقاومةً من المفاهيم التقليدية المتحدرة من التصورات القديمة المتوارثة (مثل : «علوم البلاغة» (المعاني والبيان والبديع)، وعلم الفصاحة، والبديع، والبيان... الخ)، أو الحديثة (مثل الأسلوبية والجمالية...الخ). كما يقع الخلط بينها وبين مباحث لها صلة بها دون تسجيل الفروق (مثل النقد الأدبي والتحليل السيميائي ولسانيات النص...الخ)[1].

وأنا لا أطلب من أحد أن يتخلى عن المنحى الذي اختاره، أو الاسم الذي سماه، قديما كان أم حديثا؛ كلُّ ماً أطلبه خاصة من المنخرطين في التجديد هو عدم استعمال «واو العطف» بين البلاغة والمباحث الأخرى التي يُفترض أن تنضوي تحتَها، أو تقومَ بديلاً عنها دون اتخاذ الاحتياطات المنهاجية الضرورية لرفع اللبس. فجعل البلاغة «أصلاً» حينا، و«قسيما» لفرع من فروعها حينا آخر، وفي نفس الحيز والسياق، يشوش على القراء، ويتركنا ندور في نفس المكان : نذهب مسافة ثم نعود إلى نفس البداية. لا أفهم قول من يقول : البلاغة كذا، فيقدم تعريفا شاملا للتخييل والتداول وما وراءهما، ثم يعود فيقول (واصفاً غيرَ مؤرِّخ) : البلاغية والأسلوبية، والبلاغية والجمالية، والبلاغة والفصاحة، والبلاغة والمعاني، والبلاغة والبديع، والبلاغة والبيان، والبلاغة والنقد الأدبي، والبلاغة والإيقاع ...الخ[2].

البلاغة مدخل عام شامل يستوعب المداخل الأخرى؛ يُكَيِّفُها وتكيفه، وإلا ما استحق صفة العمومية. البلاغة لا تقبل «الجوار» على نفس الدرجة من السُّلم إلا مع ما لا يدخل تحت سلطتها، لا تقبل أن تجاورها فروعها...الخ. طبعا هناك صعوبات، ولكن يجب، على الأقل، أن نُظهرَ أننا نُحسُّ بها في انتظار تَوَفُّرِ إمكانياتِ تجاوزها.

ومن المفاهيم التي ينبغي توضيح ما نعني بها في المقاربة البلاغية مفهوم الأدب، والتأدب، وعلوم الأدب، عند القدماء، و«الأدبية» عند الشعريين المحدثين. لا بد من اختيار منظومة مصطلحية تعكس نسقا مفهوميا منسجما.

---

1 - هذا فضلا عن الخلط بين المفاهيم والصور، حيث يعطف الوزن على الإيقاع، والإيقاع على الموسيقى، دون بيان، وتعطف الاستعارة على الصورة، والصورة على اللفظ، ...الخ.

2 - ولا أتحدث هنا عَمَّن جعل البلاغة جزءاً من صفة مشتقة منها، واشتملها بجزئها، خاصة إذا كانت تلك الصفة تعني «ادعاء البلاغة». أعني جعل البلاغة جزءا من «التظاهر بالبلاغة»، أي من التبالغ.

ثم إن هناك من يرتابُ في المفهوم مُعتقدا، أو مُوهماً، أن البلاغة العامة تُغَيِّبُ الخصوصيات النوعيةَ، أو تَعجزُ عن الوُصول إليها! فيُظْهِرُ الترددَ بين قبولها ورفضها، وكأنه يُضمِرِ وَصْفَةً سِحريةً لتجاوز نقصها. وأعراض هذا الموقف ظاهرة في ردود متشنجة صادرة عن بعَض الطلبة الباحثِين الذين أرعدوا و«زَوْبَعُوا» ولم يمطروا، بل تحولتْ سُحبُهم إلى سِمحاق!

حين نقول : «البلاغة العامة» نعترفُ ضمنيا بلاغيا ومنطقيا بأن هناك بلاغات خاصة تتفرع عنها. ثم يَتفرعُ بعضُ تلك البَلاغات عن بعض، ويتداخل بعضها مع بعض : تتفرع بلاغة السيرة الذاتية، مثلا، عن بلاعة السرد (أو السردية)، أو تحديدا عن بلاغة الرواية. وقد أخذتْ هذه البلاغات أسماءَ خاصةً مُستقلةً حينا عن جذر (ب ل غ) : مثل البديع، وفن الشعر، والصناعتان (صناعة الشعر وصناعة الكتابة)...الخ، ومضافة إليه حينا، مثل «بلاغة الإشهار» و«بلاغة المسرح» و«بلاغة الصورة»...الخ. والمنطق يقتضي، من هذه الجهة أيضا، أن يكون هناك منسق يخترق هذه البلاغات : البلاغة العامة تستلزم بلاغات خاصة، والبلاغات الخاصة تقتضي بلاغة عامة. والبلاغة العامة تتضمن عنصرا منسقا.

أ - العنصر المنسق

تلتقي البلاغات الخاصة، كلها، وعلى اختلاف أسمائها، في «عنصرين» متلازمين (تلازم الأكسيجين الهيدروجين في تركيب الماء)، وهما «الاحتمال» و«التأثير». يمتد الاحتمال من أقصى درجات «التخييل» إلى أقصى درجات «التصديق». من «شاطئ الجنون» إلى تخوم العقل البرهاني الرياضي والمخبري.

بين هاتين العتبتين يشتغل «الادعاء» : ادعاء الخيال (الكذب) واحتمال الصدق، وادعاء الصدق واحتمال الخيال. الخيالية والصدقية «ادعاء» و«نزوع». «الادعاء» و«النزوع» كلمتان ثقيلتان في الميزان، بعد كلمتي الاحتمال والتأثير، هما البنزين الذي يحركهما. ولذلك يمتد التخييل في التصديق ويمتد التصديق في التخييل. والتصديق يستدعى محذوفا يقتضيه السياق، وهو «طلب» : طلب التصديق : الخطيبُ يطلبُ انخراطَنا في دعواه. أي يطلب أن نُصدقه، كما أن الشاعر يطلب أن نعتبر كلامَه مجردَ خيال، كلامَ غَواية، كما جاء في القرآن : «والشعراء يتبعهم الغاوون»، وفي الحديث تعليقا على قول حجاجي خطابي : «إن من البيان لسحرا».

ها نحن قد نحتنا عدة مصطلحات جوهرية في أصل النسق، وهي : «الاحتمال» و«التأثير»، و«التخييل» و«التصديق» (التداول) و«الادعاء» و«النزوع». وهي تستدعي مفاهيم إجرائية تطبيقية، أهمها وأقواها، كما سيأتي : «الاختيار»، ومعه صيغة: «يبدو كما لو...» (للتخييل)، ومقابلتها : «أكيد أنه...» (للتداول / التصديق).

تأصيل

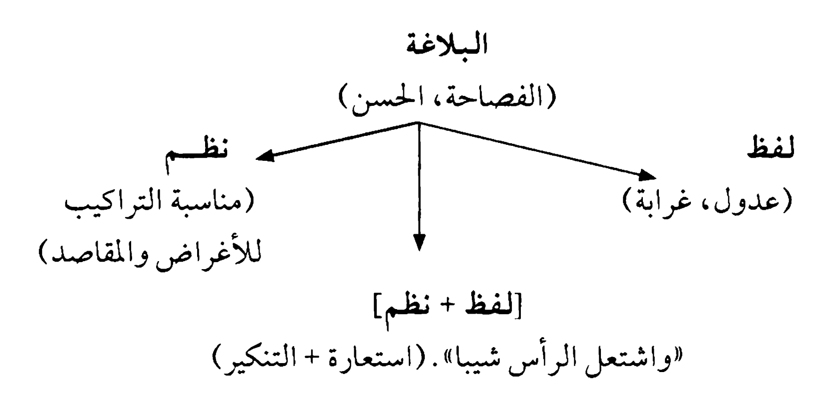
هل تعتقد أنني أتيتُ بشيء من هذه المفاهيم والمصطلحات من عندي؟ لقد بالغت، إذن، في حسن الظن ! أنا مُتَّبع في هذا المجال للكبار من القدماء والمحدثين. «علم البطن» إنما يُنسبُ للعنكبوت؛ هو الذي ينسج شبكته من بطنه متى شاء أينما شاء. ربما أدعي أنني أتيتُ بآخرها وأضعفها، وهو : «أكيد أنه...». أما الباقي فهو مُحفَّظٌ لأصحابه من القدماء والمحدثين : منها ما صار لغة مشتركة متداولة : مثل : «الاحتمال» و«التأثير» و«التخييل» و«التصديق» و«التداول»، ومنها ما يُحيل بِقُوةٍ على صاحبه، مثل : «الادعاء» الذي حفَّظه الجرجاني في نُقلته المنهاجية العبقريةَ من «النقل» إلى «الادعاء» (انتبه! الادعاء اختيار؛ يمكن أن يُواجَهَ باختيار آخر، وهو الإنكار). أما «النزوع» فقد اعتمده كثيرون؛ منهم جان كوهن في رصْد مَسار الشعرية، وجورج ماي في الحديث عن الترجمة الذاتية، وكونستانتان سالفاسترو في تفريع البلاغة. أما «الاختيار» فقد عُبِّر عنه بصيغ مختلفة كما سيأتي، ونُظِّر له مباشرة من قبل عَلَمْين كبيرين باعتباره أساس البلاغة (الشعرية تحديدا)، هما : ياكوبصون، وإيزر، ولإيزر تنتسب صيغة / ميكانيزم : «يبدو كما لو...»، التي تمتلك قوة تفسيرية هائلة في المجال السردي والاستعاري، وقد أنتجنا استرشادا بها، وقياساً عليهما، صيغة مضادة تُعبر عن النص المضاد، وهي صيغة : «أكيد أنه...» : أكيد أنني سأفعل، وأكيد أنه لم يفعل...الخ. فَـ «يبدو كما لو...» ملائمةٌ أكثر للتخييل، و«أكيد أنه...» ملائمةٌ للتصديق، أي لِـ ادِّعاء الصدق.

تركيب وتنسيق

من هذه المقدمات النسقية جاء تعريفنا للبلاغة بأنها : «العلم الذي يتناول الخطاب الاحتمالي المؤثر تخييلا أو تداولا، أو هما معا». وقولنا : «تخييلا أو تداولا»، صيغة أخرى لقولنا، بمناسبة قراءة التراث : «مُناسبةً أو إغْرابا»، أو هما معا. فَـكلمة «أوْ» هذه - إن كنا في حاجة إلى بيان- تفصِّل مُجملا : هو الاختيار. هكذا :

المجمل	السؤال	التفصيل
الاختيار	اختيار من مـاذا...؟	من الإغراب أو من المناسبة أو منهما معـا

ويمكن هنا الاستئناس بخطاطة عبد القاهر الجرجاني الذي تعرض دائما لسوء الفهم نتيجة تحكيم «مختزل» القزويني من مشروعه البلاغي العام المسمى المختصر. فالكثير من الدارسين يختزلون بلاغة الجرجاني في النظم، ويحولون النظم إلى ما سموه علم المعاني، ويديرون «علم المعاني» على التخاطب الحواري الحي متأثرين بالوظيفة التعليمية والخطابة المنبرية والقصيدة التكسبية. ومن سار في هذا الطريق يغبن أسرار البلاغة : فيحوله إلى حلية، أو ينكر التوتر الاستعاري صراحة. هذه خطاطة الجرجاني وسيأتي تأسيسها وتفصيل القول فيها في القسم الثاني :



هذه هي بنية كتاب دلائل الإعجاز، وهي تضم مادة كتاب أسرار البلاغة الذي اعتمد القراءة العربية لنظرية المحاكاة تحت ضغط التصور الأشعري للكلام النفسي، فانتهى بالجرجاني إلى أن البلاغة تتجه نحو الجمع بين أعناق المتنافرات. لم يتخل الجرجاني عن الأسرار، بل استوعبه في الدلائل، وإنما جاء الخطأ من فصل السكاكي بين الكتابين فصلا تحكمه رؤية منطقية شكلية. وجاء الخطيب القزويني، وهو قاض وخطيب مسجدي، فغلب الجانب المقامي التفاعلي الضيق، وحول ما سواه إلى مستوى «التحلية».

بناء على ما سبق وقبل تخصيص حديث للاحتمال والتأثير نرى من المفيد أن نرفع لَبْساً تعمَّد البعضُ افتعالَه؛ إما بادعاء أننا نضع حدوداً حيثُ لا توجد، وإما بادعاء إمكان وجود قسيم ثالث للتخييل والتداول يغطي فراغا لا يغطيانه! وهذا تصورنا :

حين نقول : «تخييلا أو تداولا»، لا نُخيِّر ولا نُسوي، ولا نضعُ حدوداً، بل نقصد الهيمنة. والهيمنة مرتبطة بمفاهيم إجرائية شغَّلْناها بدون ضجيج في أماكنها منذ وعينا أهميتها. وهذه الإجراءات هي : «المنسق والمخلخل» (أو «المؤالفة والمخالفة»)، و«المداخل النصية»، و«المشاريع والمنجزات»، و«الأسئلة والجوابات»، و«النزوع والمسارات»..الخ.

ويمكن الرجوع إلى كتاب تحليل الخطاب الشعري البنية الصوتية، فقد عرضتُ فيه مبكرا، وبطريقة «مدرسية» مبسطة مفهومَ الهَيمنة كإطار نظري، وشغَّلت في إطارها مفهوم «المنسق والمخلخل» على طول الكتاب.

لا شيءَ من عندي، مرة أخرى : الهيمنة من ياكوبصون والشكلانيين الروس، والمنسق والمخلخل من لوتمان، والسؤالات والجوابات، والمشاريع والمنجزات، من ياوس، والتأصيل التراثي العربي من لُمَع حازم القرطاجني (تداخل التخييل والتصديق)، ومن مسار عبد القاهر الجرجاني وَإبداعاته(الادعاء، والبناء على...). وقد قدمنا هذه الجواهر كلها في مناسبات سابقة[1]. عَمَلُنا يقتصر على التنسيق والتدليل وإنتاج بعض المصطلحات الضرورية، أو نفض الغبار عن أخرى موجودة.

نحن «تفاعليون» لا «جَوْهرانيون»، و«نَحْلَانِيُّون» لا «عَنْكَبوتيون». النحل يجمع الرحيق من الأزهار ويصنع العسل، والعنكبوت يصنع شبكته من عصير بطنه. ولذلك كان بيت العنكبوت أو هَنَ البيوت. هذه لسعة لا بد منها. ولكل سؤال جواب.

صعوبة التنسيق

تكمن صعوبة «تنسيق» البلاغة العامة في رسم محور واحد يمثل مساري «الاحتمال» و«التأثير»، لأن نزوع التخييل يتجه في مسار معارض لنزوع التداول /

1 - انظر البلاغة الجديدة بين التخييل والتداول، والبلاغة العربية أصولها وامتداداتها، وأسئلة البلاغة.

التصديق : كل منهما يدعي نقيض دعوى الآخر، كما سبق. والدعوى تبقى دعوى؛ قابلة للمنازعة. وكثيرا ما يعاب على الشاعر نزوعه الخطابي، كما يعاب على الخطيب نزوعه الشعري. ويمتزجان حتى تحار في جنسهما الأذهان. لذلك نترك هذه المغامرة إلى مرحلة لاحقة، ونحاول رسم حدود الاحتمال والتأثير.

ب - محور الاحتمال

قد يبدو من الممكن رسم محور تصاعدي لدرجات الاحتمال بناء على الظهور والخفاء، من أدنى درجات الوضوح والمباشرة إلى أعلاها، وبخلاف ذلك يظل الترتيب (التصاعدي) لدرجات التأثير مُشكلا، وذلك لاختلاف طبيعتي التأثير التخييلي والتأثير التصديقي : فهما يسيران في اتجاهين متضادين.

لقد رتب إبش وفوكيما درجات الدلالة في النظرية الأدبية (الشعرية) في ثلاث درجات : الوثيقة، والتحفة، والعلامة. ويمكن فهم هذه التراتبية بالنظر في الشعر حسب مراحل تطوره من الخطابية الكلاسيكية إلى الوجدانية الرومانسية إلى الرمزية الطليعية والتجريبية.

ويمكن أن نضع بإزاء هذا التصنيف للشعرية (الأدبية) تصنيفا للخطابية في النظرية الأرسطية، والقراءات اللاحقة لها، مثل قراءة بيرلمان الذي جعل البلاغة التقييمية المحفلية منطقةً تتقاطع فيها الخطابية والشعرية. فالخطابة التقييمية أقرب إلى الشعرية، إلى التحسين والتقبيح. ونظرا لأن بيرلمان استبعد الخطاب الشفوي والسيكولوجي، ودفع خطابيته نحو الجدل والكتابية، فقد قمنا بصياغة مناسبة للخطابية الحديثة، وللتراث العربي في فن المناظرة. فرتبنا الخطاب الحواري / التداولي / الخطابي في ثلاث طبقات حسب الصَّلابة الحجية، أو ما نعتبره كذلك إلى حين ظهور ما يرده، أو يعدله : استهواء، مشاورات، مناظرات.

وعليه فإن المحور الممكن حاليا لرسم سلم للخطاب الاحتمالي يمكن أن يكون على الشكل التالي (وفيه تعديل لنموذج سابق) :

الشعر الرمزي والتشكيلي	الشعر الرومانسي الوجداني	الشعر الكلاسيكي الخطابي	
	الاستهواء الاستمالة	المشاورات والمشاجرات	المناظرات والمرافعات

في أسفل السلم (جهة التخييل) حيث نكون بصدد قصيدة مفككة، أو بيضاء، أو من أرقام ونقط...الخ. نحتاج إلى قدر من المعنى لنتحدث عن التأثير والاحتمال(؟). يجيب كبدي فاركا عن هذا الاشكال بأن الحد الأدنى موجود في طريقة «الطبع» والإخراج، التي نتعرف منها على جنس الخطاب، فتبدأ الأسئلة انطلاقا مما نعرفه عن مقومات هذا الخطاب في تاريخه وأسئلته، هذه عتبةٌ تنضاف إلى سياق الكتابة.

وفي أعلى السلم (جهة التصديق) تُطرح قضية إمكان أن يأتي الخطيب بحجج منطقية صلبة، فمن الذي سيمنعه من ذلك. ومن ثم يُفترض أن يتضاءل الاحتمال. ولكن القدر اللازم من الاحتمال يتحقق بتوقف خطابه على حال المخاطب ومدى تفاعله معه، أو قبوله لدعواه، كما يقول روبول.

التخوم (الحدود) ليست دقيقة ولا قارة في العلوم الإنسانية، الحَكَمُ هنا هو النزوع، غير أن هذا لا يبرر عدم الخوض في تفاصيلها، والقيام بترميمها كلما عَدَتْ عليها عوادي الزمن المعرفي، وتغير النماذج.

تنوير : وحين نتحدث عن «الوثيقة» في مجال «الإنشاء» فنحن نتحدث عن عمل «المنشئ» الفرد، وليس عن الوثيقة التاريخية المتواترة، ولا عن الوثيقة المُتوافَق على قطعية مضمونها بتراضي الطرفين، وتوقيعهما، مثل الرسوم العقارية والمعاهدات الدولية؛ فنحن هنا بصدد احتمالية شكلية، لا يأتيها التغيير من داخلها، بل من تغير الموازين الخارجية.

النص الوثيقة في مجال الإنشاء هو الذي ينزل مستواه التصويري الخيالي / الفردي / الوجداني إلى أقصى حد، دون أن يفقد القدرة على شدِّ انتباه المتلقين، وهو ما سماه الجرجاني : «الواضح المبني»، وترتفع حجيته إلى أعلى مستوى دون أن يتخلص من تداوليته، أي من انخراط المتلقي قبولا ورفضا.

ونحن نعلم أن بعض «الوثائق المتوافق» عليها (دساتير ومعاهدات...الخ) تُحرر بطريقة إنشائية قَصْدًا، وعن وعي! وذلك لتعَذُّر الوصول إلى صيغة قطعية حاسمة للخلاف بين المتفاوضين، كما وقع في دستور المغرب لعام 2011، ولذلك قال البعض إنه غامض، وقال البعض إنه متناقض : يقول الشيء ونقيضه، ولخص البعض ذلك فقال إنه عبارة عن قصيدة شعرية، وهذا تشبيه بليغ، كما تقول البلاغة القديمة. لقد احتوى الشيءَ ونقيضَة ضرورة، وترك الحسمَ للتدافع في الميدان.

وهذا أيضا ما وقع عمدا في القرار الأممي المتعلق بانسحاب إسرائيل من «أراض» فلسطينية، في النسخة الإنجليزية، و«الأراضي» الفلسطينية في النسخة الفرنسيّة. (انتهى التنوير).

إن رسم الحدود الخارجية للبلاغة، ومراقبة تحركها، تمددا وانكماشا، عملٌ منهاجي ضروري، ولكن الأهم منه هو مراقبة تداخل التخييل والتداول داخل المسافة الممتدة بين القطبين : بين الرمزية الشعرية (الفنية) والصلابة الحجاجية التي تمثلها المناظرات :

ـ. عند القطب الأول، قطب التخييل، تقع المواجهة بين المخيِّل والمتخيِّل : فسواء أقبلَ عليه، أو انصرف عنه، لا يحِق له أن يطلب منه إقامة حجة على كلامه من خارج نسقه، فليس الشاعر مطالبا بإقامَة حجة على ما يقول من خارج كلامه (فحجته فيه كما قال العارف بـ «أسرار البلاغة»)، والشعر بمعزل عن الدين (كما قال صاحب الوساطة). كلمتانَ توزنان بميزان الذهب، ولو كان وزنهما بثقل الجبال : حجة الشعر فيه، لا في المنطق المجرد ولا في الدين والمعتقد[1].

ـ وعند القطب المقابل، قطب المناظرة، تنتصبُ بين الخطيب «طالب التصديق» وبين «المطلوب منه» (أي الهدف، وقد لا يكون هو المخاطب أو المحاور) قيمٌ ومعاييرُ مرتبة حسب السياقات والمقامات، تُصرَّف حسَب المستمعات. عند هذا القطب يوجد «حَكَمٌ»، قاضٍ حقيقي (كما في المحاكم)، أو قاض اعتباري يمثله الجمهور حسب المقامات.

ج – محور التأثير

سبق أنْ قلنا ونُعيد أنَّ الاحتمالَ والتأثير في البلاغة عنصران متداخلان بنسب متفاوتة. ولذلك فالحديث عن أحدهما، في إطار البلاغة، لا يستقيم دون استحضار الآخر. وإن كان التركيز على خصوصيات أحدهما ممكنا بنوع من العزل المخبري. وهذا ما فعله كونستانتان سالافاسترو في كتابه : البلاغة والسياسة، خطاب القوة وقوة الخطاب، فهذه الدراسة البلاغية المندرجة ضمن سيكولوجية السياسة مخصصة لرصد الأثر الفعلي للبلاغة في السياسة. ولأن عينَ الباحث مركزة على الخطابية، فإنه أدَار بحثه على مفهوم الإنجاز la performance، دون أن يهمل النَّزعات البلاغية

1 – قارن هذا الكلام العابر للقرون بالهذيان الماورائي الذي نسمعه اليوم!

الأخرى (Tendances rhétoriques) التي تحيط بالخطابية، وهي النزعة الشعرية، والنزعة النصية الأسلوبية، والنزعة المتافيزيقية. ولذلك قسم البلاغة إلى أربع بلاغات / نزعات:

1 النزعة الحجاجية (بيرلمان...الخ)، 2) والنزعة الشعرية (مجموعة مي البلجيكية)، 3) والنزعة النصوصية الأسلوبية (تودوروف وبارت...الخ)، 4) والنزعة المتافيزيقية (دريدا وريكور...الخ). ولكل نزعة تأثير مختلف، يُرجع إليه في الكتاب.

وهذا الكتاب مهم لأنه يرسم أوسعَ خريطة للبلاغة باعتبارها خِطابا مُؤثِّرا مشيرا في سياقه إلى طابعها الاحتمالي. خاصة في الحديث عن الدور الذي لعبته بلاغة الحجاج في الخروج بالمنطق من ثنائية الصواب والخطأ (vrai et faux) إلى تعددية السلم القيمي حيث يُعتمد التدريج في التشبيه والتحسين، أي تحقيق عقلانية خطابية (rationalité discursive). وبذلك امتدت البلاغة مسافة داخل الفلسفة. وعلينا نحن أن نرسم الحدود المقابلة التي تمتد إلى الهذر كما تصوره ريكور، أو الوضوح غير المبني، والغموض غير المفيد (غير الوظيفي)، كما تصوره الجرجاني، أو الجنون كما أتصوره أنا لقربي أحيانا من هذه الضفة.

د - الإنشاء، أو النص الجامع

حين نتحدث عن «بلاغة عامة» لن يفيدنا استعمالُ مصطلحات نصية من قبيل: القصيدة، والنثيرة، والأرجوزة، والموشح، والرواية، والقصة، والسيرة الذاتية، والمناظرة، والإشهار، والمقامة، والمسرحية، والخرافة والأحجية... الخ.

لماذا؟

لأن كل جنس من هذه الأجناس (العليا والدنيا)، يحتوي على خاصية أو خصائص لا توجد في غيره، أو العكس. ولذلك فاستعمال أي منها سيغفل خصوصية تميز غيره عنه، فتبطل العمومية. فلولا وجود خصوصية مميزة لكل منتوج ما كانت هناك ضرورة لكل هذه الأسماء: الأسماء لا تُنتج عبثا.

من هنا كان لا بد أن نعتمد مصطلحاً يدل على جميع النصوص مهما اختلفت أجناسها. وقد سبق لي أن ترجمت دراسة في غاية الأهمية، منذ أكثر من خمس

سنوات، لكبدي فاركا بعنوان : البلاغة وإنتاج النص[1]، فلاحظت أن استعمال لفظ الإنتاج يَسَّر له الحديث عن جميع النصوص بيسر. ولم أفكر طويلا حتى تذكرت أن في اللغة العربية مصطلحا غير مُركَّب، وهو «الإنشاء». فكلمة إنشاء تدل، في حد ذاتها، على إنتاج النصوص، كل النصوص برغم استعمالها قديما في الكتابة الديوانية، وقد قوى هذا الاستعمال العام استعمالها في البرامج الدراسية للدلالة على إنتاج النصوص المختلفة[2].

الذي ينشئ ليس هو الشاعر وحده، ولا الكاتب وحده، ولا الخطيب وحده، ولا المصور، ولا المخرج...الخ، بل هو «المنشئ». في الحديث عن البلاغة العامة هناك إنشاء، وهناك منشئ. وسيظهر من سياقات لاحقة مدى الحاجة إلى هذا المصطلح في الحديث عن بلاغة عامة، أو عن البلاغة بدون تحديد.

هـ- الصورة والحجة

عند قطب التخييل نفترض درجة صفر من التصديق، أي تستقل «الصورة» figure، أو تكاد، في موقع قد يكون افتراضيا، وعند قطب التصديق تستقل الحجة argument بنفس التقويم والاعتبار.

الصورة تستمد رجحانها باعتبار الشعر جنسا من التصوير عند مؤسسي البلاغة العربية : الجاحظ والجرجاني. وقد حشد الجرجاني النعوت الكثيرة التي استعملت في بيئة تلقي الشعر، وكلها تنظر إلى الصنائع التي تظهر مهارتها في التصوير والتطريز والسبك والنسج...الخ. ولذلك لا يمكن منافستها بمصطلحات أخرى، من قبيل المحسن والوجه، والنكتة...الخ. أما الحجة فلسنا في حاجة لتبرير استعمالها، فهي بدون منافس.

«الصورة» و»الحجة» مصطلحان أساسيان في بناء البلاغة العامة. كل إجراء مخيل فهو صورة، تصديقا لقول الجاحظ والجرجاني، وكل إجراء طُلب به التصديق فهو حجة، تُقبلُ أو ترفض. وقد تفقد الحجة صلابتها حتى تصبح صورة، أو أَوْهَى من

---

1 - Rhétorique et production du texte، من المفترض أن تظهر هذه الترجمة في العدد 10 من مجلة البلاغة وتحليل الخطاب، المخصص للبلاغة الجديدة، أواخر 2016 بعد تعثر ظهور ترجمة كتاب نظرية الأدب في القرن العشرين أكثر من تسع سنوات.

2 - ربما نَسِي مبرمجو التعليم عندنا هذه القيمة الاصطلاحية للكلمة فعوضوها بكلمة «التعبير» الأميل إلى الشفوية. ونشير إلى أن استعمال كلمة إنشاء للدلالة على الكلام المقابل للخبر استعمال فرعي يضبطه السياق بما لا يشوش على استعماله جنسا أعلى للخطاب الاحتمالي.

الصورة، مثل الحوادث التي يختلقها الدعاة والوعاظ، وقد تتقوى الصورة وتصلُب حتى تصبح حجة، أو أقوى من الحجة في مكانها، كما يقع في السخرية والمفارقات، حيث تتجاوز الصورة حدودَ إبطال الحجة إلى التشكيك في كفاءة صاحبها، وذلك بدفع التناقض إلى أقصى ما يمكن حتى يضحك المستمعون من المحاور. وأجمل ما قراته أخيرا، وكأني لم أمر به من قبل، قول الجرجاني بأن الصورة تحمل قدرا من الحجية، لأنها تقرن الدعوى بصورتها، فهي أقوى من الدعوى الغفل من التصوير[1]. لله دره من عبقري سبق زمانه.

وتلعب الصور الصوتية والتمثيلية أدوارا ممهدة؛ تُميز بين خطيب وخطيب فترجح أحدهما على الآخر، عند تساوي حججهما، ويدخل هذا في باب التلطف.

ومن الدارسين من مايزال يُصرُّ على ربط «الصورة» بلوائح البديعيين القدماء، وبتعريفاتهم، بل يُصرُّ على وصْمها بوصمة الزخرف الزائد : «المحسنات». ومن ثم يشك في قدرة البَلاغة، حتى ولو حملت صفة «العامة» على وصف كل أنواع الخطاب «الأدبي». وهذا الموقف ينظر إلى النتائج المحدودة التي حققتها بعض البلاغات المعممة ذات التوجه البنيوي اللساني والسميائي التي حاولت فرض مصطلحات وتصورات تُستعمل في كل أجناس الخطاب، وهذا أمر لم نفكر فيه، أو لا نرى أنفسنا مؤهلين لإنجازه.

بل نحن أحرصُ على احترام المداخل والمهيمنات، حسب أجناس القول، ولكننا نعتقد أن استحضار المقولات العامة المتعلقة بالوظيفة الشعرية وآليتها، كنوع من فلسفة الخطاب الاحتمالي المؤثر، تجعل الدارس يمتد من المدخل الذي دخل منه إلى مداخل أخرى، قد تكون ثانوية ولكنها شديدة الأهمية لأنها تمثل عنصر المخالفة المنشطة للعمل التخييلي أو الحجاجي. بل قد يكتشف أن هناك مدخلا أو مداخل أخرى أكثر إنتاجية. فبعد مرحلة طويلة من تحليل الجمل والمضامين انتبه دارسو الشعر القديم، مثلا، إلى أن المدخل السردي أنفعُ في دراسة ما وصلنا من مطولات الشعر الجاهلي. ولكن هذه الدراسة ستكون قسرية، محدودة القيمة، إذا ما تجاهلتْ الصور الصوتية والتشبيهية والكنائية والتناصية مما سجله القدماء أنفسهم في هذا الشعر.

---

1 - قال في دلائل الإعجاز (ص. 447 - 448) : «إذا كَنَيْتَ عن كثرة القرى بكثرة رماد القدْر، كنتَ قد أثبتَّ كثرةَ القِرى بإثبات شاهدها ودليلها، وما هو عَلَمٌ على وجوده. وذلك لا مَحالةَ يكون أبلغَ من إثباتها بنفسها. وذلك لكَونه يكون سبيلُها حينئذ سبيلَ الدعوى تكون مع شاهد».

ولا يمكن أن تتم هذه الدراسة في غياب تصور عام للفاعلية البلاغية حيث يتفاعل التخييل والتداول، النصي والتناصي والأسطوري والقرائي التقبلي.

إن على من يحلم بالتخصص في جنس من القول صافٍ من شوائب الأجناس الأخرى أن يتعاقد مع منتج خاصٍّ أصَمَّ مَعصوبِ العيْنينِ، يُنتج له ما يناسب مطحنته، أو معدته. على أن الكثير مما ينتج في العقود الأخيرة تحت إرهاب نظري للبلاغات الخاصة (النثيرة والرواية خاصة) عبارة عن كلام غث لا روح فيه، بشهادة أهل الدار، من المنشئين الكبار.

و- آلية اشتغال الاحتمال : الاختيار

ذكرنا فيما سبق أن العلاقة بين قطب التخييل وقطب التداول هي العلاقة بين حلقات سلسة يربطها الادعاء : ادعاء «الكذب» مع احتمال الصدق، وادعاء الصدق مع احتمال الكذب. هذه الصيغة من اقتراح مشيل مايير. وهي تتلاءم مع قول القدماء أعذب الشعر أكذبه، وإن من البيان لسحرا. وقد بينا كيف أن الاحتمال يمتد من أقصى درجات التخيل، حيث يلتبس العقل بالجنون، إلى أعلى درجات التعقيل، حيث يلتبس الحجاج بالبرهان.

فإذا كان الخطاب البلاغي خطابا احتماليا فما هي الآلية التطبيقية العامة التي تنجز هذه الخاصية؟

الآلية العامة لإنتاج الاحتمال هي «الاختيار» حسب أحوال ومعايير داخلية تنتج لغة ثانوية إلى جانب اللغة الطبيعية، حسب تعبير لوتمان، وعلى هامش المنطق الرمزي حسب بلاغة الحجاج. وعلى هامش الطبيعة بأصواتها وألوانها تتشكل حسب نظرية المحاكاة.

يختار المتخيل / المخيلُ من اللغة (النحو والمعجم...الخ) والمنطق والتشكيل والموسيقى، ومن المعرفة الماضية والحاضرة مواد تلائم الحالة الوجدانية التي يجد حاجة للتعبير عنها، ويختار منها المتداول المحاجج طلبا للتصديق ما يناسب مقامه التداولي بأطرافه المختلفة التي يجمعها مُصطلح «مُسْتَمَع» على وزن مجتمع، ترجمة لِـ auditoire عند بيرلمان.

ولذلك نستبعد هنا أمرين يؤديان (بل أديا فعلا) إلى التشويش على المتلقين من الطلبة الباحثين ومحبي البلاغة الذين يتلقون كلام المختصين بالقبول والتسليم، هما :

أولا، نسبة الخطاب البلاغي إلى الاضطرار، وإقحام التقنين النحوي المعياري والكلام الإلهي الأزلي فيه،

والثاني الحديث الحماسي عن بلاغة اللغة العربية باعتبارها «لغة طبيعية»، أي لسانا. فقبل أن يقوم المنشئ باختيار مواد من اللغة ويركبها لا يمكن الحديث عن «بلاغة في اللغة»، وإلا سقط الإعجاز، كما قال العبقري، البلاغة موجودة في الإنشاء، وليس في اللغة. وحين يقول أحد القدماء : «بلاغة اللغة»، أو «بلاغة العرب»، فهو يقصد بلاغة الكلام المنتج في لغة العرب.

تذكيــر

لا شك أن القارئ لاحظ هنا دخول مصطلح جديد، هو مُستَمَع ، وهو يُخصصُ العمومَ الذي يَطبع مصطلح مقام دون أن يحل محله. المستمَع هو محفل فيه مستمعون معينون ضمن شروط زمنية ومكانية محددة. إذا قلنا بأن القلب النابض للخطاب التداولي هو المقام فإن قلب هذا القلب هو المستمَع ، المقام أوسع.

ولا شك أنه لاحَظَ أيضا كيف أسعَفَنا مصطلح «إنشاء» في التعبير عن الشاعر والخطيب مرة واحدة، وكيف عبر عن «زيادة» تضاف إلى اللغة لتصبح بلاغة. (انتهى التذكير).

صور الوعي بالاختيار

في تاريخ البلاغة العربية والغربية في حدود اطلاعنا مستويات من التعبير عن الطبيعة الاختيارية للخطاب البلاغي، نجملها فيما يلي :

1 - استعمالُ الشُّراح والمفسرين ومُحللي النصوص لفظَ «الاختيار» باللفظ، أو ما يدل على معناه، مثل فضَّل وقدَّم....الخ. كما تحدثوا عن سوء الاختيار، أو اختلفوا فيه مذاهب قِدَدًا. وهذا يدل في الحالين على أن باب الاختيار مفتوح للمنشئ.

2 - تفريقهم بين التراكيب النحوية القابلة للتغيير والتصرف وغير القابلة لذلك. القابلة للتغيير بلاغية تابعة للمقامات وغير القابلة للتصرف غير بلاغية. البلاغية قابلة للاختيار بالزيادة والنقصان من عناصر أخرى دلالية وتداولية تجعل باب الاختيار فيها واسعا.

ومن أروع ما تنبه له الجرجاني التأثيرُ البلاغي لصور التغيير الدلالي في صور التغيير النظمي التركيبي. فالحديث عن التغيير في حد ذاته فتح لباب الاختيار. والتغيير متعدد المواد، لا يقف عند الصورة الأولى بل هو مفتوح للبناء على الصور بالمعنى الذي تحدث عنه الجرجاني في الأسرار، وابن رشد في تلخيص فن الشعر.

3 - ما ورد في النقطتين الأولى والثانية هو ما حوله ياكوبصون إلى ميكانيزم لإنتاج الخطاب ،حيث أرجع كل العمليات المشعرنة إلى إسقاط مواد محور الاختيار (وسماه البعض «جدولا» لاحتوائه على لائحة من الخيارات) على محور التركيب. وقد شرحنا هذه العملية في كتابنا : تحليل الخطاب الشعري بما لا مزيد عليه.

والذي يهمنا هنا هو أن ياكوبصون يرى أن الشاعر يختار لائحة من الألفاظ / المعاني من المعجم فيوقعها على مواقع نحوية يختارها من التركيب. فكلما وقع التركيز على محور البدائل المعجمية كان الخطاب استعاريا شعريا، وكلما كان التركيز على العلاقات التركيبية كان كنائيا نثريا.

وقد شغل هذا المقترح النسقي التفسيري لآلية الاختيار ضمن مفهوم التوازي. والتوازي آلية تطبيقية لمفهوم الهيمنة الذي يؤطر الاختيار.

4 - من النماذج النظرية الحديثة التي اعتبرت الاختيار أساسا بلاغيا جمالية التلقي النصية عند إيزر. وقد طبق هذا المبدأ على التخييل الروائي، حيث تشتغل آلية «يبدو كما لو ...» بشكل منتج. فهي آلية تفسر التحول الاستعاري بين العوالم.

5 - ألفاظ التحسين «المحسنات»، والإبداع «البديع »، و«البديعيات»، و«أبدع الشاعر»، و«التجويد» (أجاد)، والحديث عن الجمال، والقيمة الجمالية. والأسلوب (بمعنى الطريقة الخاصة)... الخ. هذه الألفاظ تدل جميعا على الزيادة والكمال، مما ليس متاحا للجميع ، والكمال اختيار.

6 - قد يتوهم البعض أن ربط اختيار الألفاظ بالمقامات يعني أن هناك مستوى واحدا جاهزا للحديث في مقام معين ! وهذا وهم، وسوء فهم. فالمقامات متغيرة مهما تشابهت، أو حملت نفس الأسماء. وما يقوله الخطباء المتوالون على المنصة في نفس اللحظة مختلف حتما، ومتفاوت في قيمة بلاغيته ضرورة، وذلك تبعا لكفاءاتهم واتساع مجال اختيارهم، وقوة بديهتهم، وقدرتهم على احتواء المتغيرات.

7 - لا ينبغي الانخداع بالألفاظ للخلط بين ما سماه بعض القدماء «ضرورة شعرية»، وما سماه بعض المحدثين «ضرورة الفن».

فالضرورة الشعرية تتراوح بين الشجاعة الشعرية، وركوب الحصان بدون سرج ولا لجام اعتدادا بالنفس، وبين ترجيح المردودية الشعرية على الانضباط المعياري، وتنتهي بالعجز المفضي للتكلف المعيب.

أما «ضرورة الفن» فهي من باب الحاجيات الوجودية للإنسان، باعتباره إنسانا، أي كائنا يتجاوز حدود جسده «مبدعا» لإمكانيات متجددة في التواصل والتأثير يقوم إنجازها على الاختيار الحر.

النص بين الانفتاح والانغلاق والبساطة والتركيب

من القضايا التي تطرح على البلاغة العامة قضية التأويل والترجمة وقراءة النص المركب. وأحسن مثال له القرآن الكريم. وسنعالج هذا الجانب لاحقا.

الحصيلة المصطلحية

لا شك أن القارئ لاحظ أننا عرضنا خلال عملية رسم حدود البلاغة العامة والدفاع عنها مجموعة من المصطلحات الأساسية الضرورية لتخاطب مفيد بين المختصين في الموضوع. وهذه المصطلحات هي :

البلاغة، الاحتمال، التأثير (ومنه الإنجاز)، الاختيار، التخييل، التداول (أو التصديق)، االإنشاء، الشعرية، الخطابية، الصورة، الحجة، المقام، المستمَع... ألخ

وداخل هذا المشترك تنتج منظومات مصطلحية خاصة بكل جنس من الخطاب الاحتمالي.

فما هي البلاغة مرة أخرى؟

1 - البلاغة إنشاء، هي : الخطاب الإحتمالي المؤثر، المنجز عن طريق الاختيار مناسبة أو إغرابا، لغرض خلق فسحة في ذهن الإنسان (تخيل)، وفسحة بينه وبين الآخرين (تداول) إفرادا وتركيبا (تخيل وتداول). والمنشئ بليغ، والبلاغة درجات.

2 - البلاغة وصفا : العلم الذي يتناول الإنشاء حسب القواعد المعرفية.

هذه مقترحات للمناقشة، أول من يحس بهشاشتها من اتخذها سقفا وسكن تحتها. فماذا ترون؟ إياكم أن تحاكموني إلى القزويني والدسوقي. فالحكم سيكون التعزير أو الإعدام.

المحاضرة والمناظرة

في تأسيس

البلاغة العامة

بعد الأعمال الأكاديمية النظرية والتطبيقية، الشعرية والخطابية، ينحو الأستاذ العمري في هذا الكتاب منحى مزدوجا يجمع بين التنظير والحجاج: يعرض الأسسَ المعرفية للبلاغةِ العامة، ويطور النظر فيها، وهذا معنى المحاضرة، وينتقد جمود البلاغة المدرسية السائدة في الدرس والتدريس العربيين، ويرد حججَ القائمين عليها، وهذا معنى المناظرة. المحاضرة والمناظرة طريقتان متعاونتان في بسط المعرفة البلاغية وتحصينها.

وضع الكتاب الإصبعَ على موطن الجرح دون مقدمات، فبيَّن كيف انتشرت البلاغة العربية في كل اتجاه (زمن الجاحظ والجرجاني وحازم...الخ)، وكيف انحسرت حتى فقدت حيويتها (زمن السكاكي والقزويني التفتازاني، وبقية الورثة)، ثم كيف أصبحت صيغتُها المختزلة إنجيلا يُعرقلُ البحثَ الحديث. وبعد طرح الإشكال عالجه من مدخلين :

المدخل الأول : عرضُ الأسس الابستملوجية للبلاغة العامة وآليات اشتغالها في التخييل والتداول (التصديق). وعلى رأسها، وفي مقدمتها: الاحتمال، والتأثير، والاختيار، والمناسبة والإغراب (الانزياح)، والمقام (المقام الشعري والخطابي والعام، ومقام التأدب والتكسب...الخ. وذلك انطلاقا من تعريف الباحث للبلاغة العامة باعتبارها: «علمُ الخطاب الاحتمالي المؤثر، المنجز بالاختيار مناسبة أو إغرابا، اتصالا وانفصالا».

المدخل الثاني : الرد على المتمسكين بالبلاغة المختزلة، وبيان تهافت احتجاجاتهم، ومجافاة مسلكهم لمتطلبات البحث العلمي. والمتن التطبيقي المتخذ نموذجا هو كتاب التبالغ والتبالغية للأستاذ رشيد يحياوي، مع ردود مؤلفه على ما نشره العمري عنه عند صدوره. وقد اختير هذا الكتاب لتمثيل البلاغة المختزلة لأنه أطروحة دكتوراه دولة، من جهة، ومتوج بجائزة المغرب، من جهة ثانية. فهو يمثل صاحبه والمشرفَ عليه، واللجنتين اللتين أجازتاه في المناسبتين 2000 و2015. وهو ينتمي إلى البلاغة المختزلة قولا وعملا، تصريحا لا تلويحا.

كتاب لا غنى عنه للمهتمين بالبلاغة وتحليل الخطاب والنقد الأدبي، باحثين وطلبة.

الثمن : 98 درهم

Duilio Barnabe
(1914 - 1961).

ISBN 9954-670-83-5

